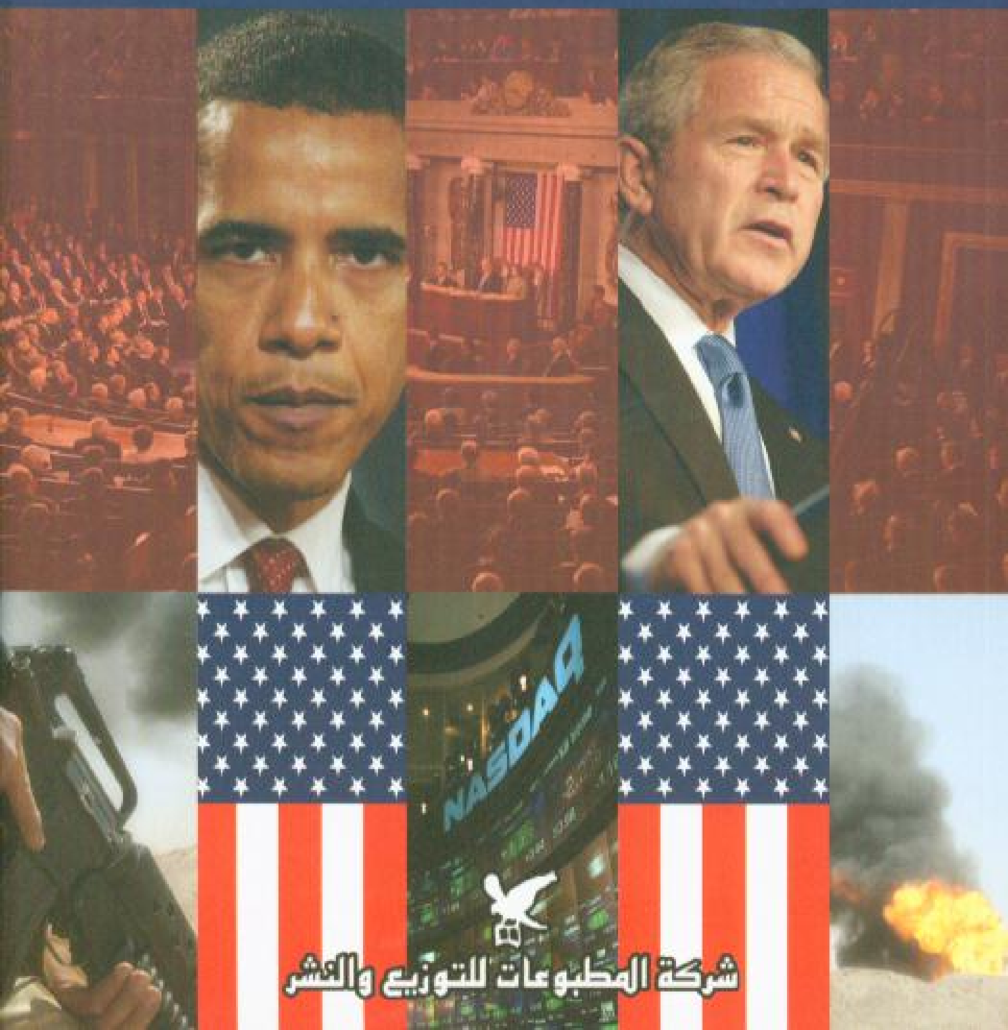
د. سمير التنّير

أميركا من الداخل

حروب من أجل النفط



د. سمير التنّير

أميركا من الداخل

حروب من أجل النفط



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الأولى ٢٠١٠

ISBN: 978-9953-88-569-8

مراجعة: وفيق زيتون

تصميم الغلاف: داني عواد

الإخراج الفني: بسمة تقي

المحتويات

القسم الثاني:
حروب من أجل النفط

مقدمة

نبذة عن جغرافية الولايات المتحدة وتاريخها

- **أرقام وحقائق**

النظام: جمهوري فيدرالي

المساحة: نحو تسعة ملايين و٨٤٧ كيلو متراً مربعاً

الثروات الطبيعية: النفط والغاز والنحاس والفحم والألمنيوم والذهب والفضة واليورانيوم والفوسفات

عدد السكان: ٣٠٣ ملايين و٨١٨ ألف نسمة

الأعراق: نحو ٨٢ بالمئة من البيض، ١٣ بالمئة من السود، ٤ بالمئة آسيويون، واللاتينيون يُصنفون حسب لون بشرتهم.

الأديان: ٥١,٣ بالمئة بروتستانت، نحو ٢٤ بالمئة كاثوليك، ١,٧ بالمئة من المذاهب المسيحية الأخرى، ١,٧ بالمئة يهود، ٠,٧ بالمئة بوذيون و٠,٦ بالمئة مسلمون.

اللغة: الإنكليزية. الأمية ١ بالمئة

تاريخ الاستقلال عن بريطانيا: ٤ تموز ١٧٧٦م

البطالة: ٤,٦ بالمئة (تقديرات ٢٠٠٤م)

تحت خط الفقر: ١٢ بالمئة (تقديرات ٢٠٠٤م)

إنتاج النفط: ٨,٣ ملايين برميل يومياً (تقديرات ٢٠٠٥م)

احتياطات مؤكدة من النفط: ٢١,٧٦ مليار برميل (تقديرات ٢٠٠٦م)

إنتاج الغاز: ٤٩٠,٨ مليار متر مكعب (تقديرات ٢٠٠٥م)

احتياطات مؤكدة من الغاز: ٥,٥٥ تريليون متر مكعب (تقديرات ٢٠٠٦م)

لم يتوصّل المؤرخون الأميركيون إلى الاتفاق حول الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التقدم الهائل الذي حققته بلادهم في فترات قصيرة نسبياً. فالبعض يحصر هذه الأسباب بالوثبة الاستعمارية، والبعض الآخر يراها بحب المغامرة والتعطش للذهب والثروة ورغبة الوصول إلى المدى الحيوي. ولكن مهما تكن الأسباب والآراء ثمة أشياء أكيدة تحكي قصة شعب استلم أرضاً عذراء وعمل فيها حتى جعل منها القوة العالمية الأولى في مدة قرنين من الزمن فقط.

يطغى اليوم الاعتقاد القائل إن الفايكنغ (القراصنة الاسكندينافيين) انطلقوا يبحثون عن أراضٍ جديدة، فوصلوا من جهة الشمال إلى أميركا الشمالية حوالي العام ١٠٠٠ ميلادية،

ونزلوا تحديداً في الأرض الجديدة (كندا) وكانوا بذلك أول بشر من الجنس الأبيض يطأون القارة الأميركية. وقد بقيت هذه القارة التي دعاها النورمانديون (أي الرجال القادمون من الشمال) «فنلاند» غير مستغلة حوالي خمسة قرون، أي حتى اليوم الذي أعاد كريستوف كولومبس اكتشافها وهو يعمل في خدمة العرش الإسباني. كان ذلك اليوم هو يوم الجمعة في ١٢ تشرين الأول عام ١٤٩٢م، حيث رست باخرة كولومبوس عند شاطىء جزيرة كان الهنود يسمونها غانا هينا (جزيرة سان سلفادور من جزر البهاما). وخدم الحظ كولومبوس، اذ كان هنود الجزيرة ينتمون إلى تلك القبائل الهندية التي كانت من ضمن معتقداتها الدينية، تنتظر باخرة تقل إلهاً أبيض. فنزل كولومبوس بينهم على الرحب والسعة.

التقى البحارة والمستكشفون الأوروبيون (كافالييه، ودولاسال، والسير والتر والدي) الذين نزلوا على الأرض التي تشكل اليوم الولايات المتحدة الأميركية شعباً دعوه «الهنود». وذلك بالنسبة للتسمية الأولى التي أُطلقت على القارة أي (جزر الهند الغربية). وتتفاوت تقديرات عدد هذا الشعب بين نصف مليون ومليون ونصف. ويطغى الاعتقاد القائل إنهم أتوا القارة الأميركية من آسيا عبر مضيق بيرنغ منذ عشرة آلاف إلى ثلاثين ألف سنة.

لم يعر الأوروبيون أي اهتمام لرغبة الهنود فتقاسموا في القرنين السابع عشر والثامن عشر المناطق التي اكتشفوها وبدأوا في استعمارها: مناطق إسبانية في فلوريدا وتكساس والساحل

الباسيفيكي، وفرنسية ناحية البحيرات الكبرى ثم في لويزيانا، وبريطانية على الساحل الأطلسي.

وقد جاءت إلى مناطق الساحل الأطلسي البريطاني أعداد كبيرة من الأوروبيين (خاصة الإنكليز) المطرودين لأسباب دينية أو سياسية. وكانت هذه المناطق مكونة من ١٣ مستعمرة إنكليزية: ماساشوستس (١٦٢٠م) نيويورك، ديلاوار، نيوجرسي، نيوهامشير، ماري لاند، بنسلفانيا (١٦٨١م) جورجيا، كونيكتكوت (١٦٦٢م) ورود إيسلند (١٦٦٣م).

وفي حين كانت تتأكد السلطة الإنكليزية على مستعمراتها بدءاً من القرن السابع عشر من خلال الصلاحيات المعطاة للحاكم العام. كانت هذه المستعمرات تتمتع بجمعيات تمثيلية سياسية يُنتخب أعضاؤها الملّاكون. وقد اعتادت هذه الجمعيات في دورات الاقتراع على الموازنة على بعض الاستقلالية، وأخذت ترفض شيئاً فشيئاً الضرائب والرسوم التي كانت لندن تفرضها على الأميركيين. وتمكن الإنكليز من طرد الهولنديين والفرنسيين من ١٣ مستعمرة (معاهدة أوترخت ١٧١٣م، ومعاهدة باريس ١٧٦٣م) فأبعدوا بذلك كل خطر خارجي عن المستوطنين الإنكليز الذين باتوا في وضع يستطيعون معه الاستغناء عن مساعدة المتربول الإنكليزي العسكرية لهم.

أصبحت القطيعة بين بريطانيا ومستعمراتها نهائية عندما بدأ الإنكليز يتصرفون بقسوة وشدة على أثر إغلاق مرفأ بوسطن (١٧٧٤م) في وجه بضائعهم. وجاءت السياسة القمعية التي

انتهجتها السلطات الإنكليزية لتوحد ١٣ مستعمرة أميركية لجبه هذه السياسة. وفتحت معركة بنكر هيل (١٧ حزيران/يونيو ١٧٧٥م) حرب الاستقلال الأميركية. وتمكن الثوار الأميركيون بمساعدة فرنسية بالعتاد والرجال (لافاييت، رشمبو) من تحقيق الانتصار على الجيش البريطاني. واستسلمت بريطانيا في يوركتاون في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٨١م ووقعت معاهدة فرساي في نيسان ١٧٨٣.

منذ بداية الحرب الأميركية الاستقلالية كان توماس جيفرسون قد انتهى من كتابة وثيقة إعلان الاستقلال التي تبناها الكونغرس في ٤ تموز/يوليو ١٧٧٦م (يوم الاستقلال) حيث رفض كل سلطة لملك إنكلترا. أما الدستور الذي تم اعتماده في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٧٧٨م فقد عرف كيف يسوي الأمور بين النزعة الاستقلالية لكل ولاية من ولايات الاتحاد وبين تقوية السلطة المركزية، وذلك بأن أنشأ فوق سلطات كل ولاية الحكومة الفدرالية المسؤولة عن السياسة الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية. وقد مارست الولايات المتحدة، من بعد، سياسة التوسع الإقليمي والتنمية الاقتصادية طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر سواء بواسطة الشراء (لويزيانا وفلوريدا) أو بواسطة القوة كاليفورنيا. فتراجعت بذلك الحدود لجهة الغرب مما جاء بالويلات على سكانها من الهنود الحمر، وتزايدت وتائر التنمية في هذه الأقاليم الجديدة بسرعة كبيرة بفضل تزايد اليد العاملة (بشكل طبيعي أو بالهجرة) وتزايد عدد السكان من حوالي ٤ ملايين عام ١٧٩٠م إلى ٣٠ مليوناً عام ١٨٦٠م.

وبفضل تطور وسائل النقل (طرقات، قنوات، وخطوط حديدية) وتسهيل عمليات الاعتمادات والاستثمارات.

وفي حين كانت الولايات الجنوبية تعتمد في اقتصادها على إنتاج المواد الأولية الزراعية (التبغ، القطن) مما شجعها على الابقاء على نظام العبودية (تشغيل السود كعبيد في المزارع) تطورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الولايات الشمالية نحو المطالبة بإلغاء العبودية باسم الديمقراطية. وكانت مسألة العبودية في أساس حرب الانفصال بين الشمال والجنوب.

بعد خمس سنوات من المعارك الدائرة بين الشماليين والجنوبيين، انتصر الشمال وألغى العبودية (١٨٦٥م) وعمل الرئيس إبراهام لينكولن على إعادة بناء الاتحاد وسار من أجل ذلك بحذر، إذ أن الشماليين أرادوا حكم الجنوبيين على طريقة الغالب والمغلوب. وجاء التعديل الرابع عشر للدستور الذي اقترع عليه عام ١٨٦٦م (اعتبره الجنوبيون بمثابة ضربة موجهة لكل نشاط سياسي وإداري لهم) ليعيد الاضطراب إلى الولايات الجنوبية. فوقعت مذابح ضد السود (كوكلاكس كلان) ولم تهدأ الأوضاع تماماً إلا نحو عام ١٨٧٥م. وانكب الأميركيون ورؤساؤهم (غرانت، ماك كينلي، تيودور روزفلت) على النهوض بالبلاد. وفي حين ساعدت الهجرات إلى الولايات المتحدة في مضاعفة عدد السكان نحو ثلاث مرات بين ١٨٦٥م و١٩١٤م إلى نحو (٩٥ مليون نسمة) قدمت أيضاً اليد العاملة الضرورية

للزراعة (أصبحت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٠٠م أول منتج زراعي في العالم) وللانطلاقة الصناعية. فبفضل الطرق الصناعية الحديثة (المكننة، التمركز) وغزارة المواد الأولية وشبكة المواصلات تخطى الإنتاج الصناعي الأميركي، في بداية القرن العشرين مجموع الإنتاج الصناعي الأوروبي.

لكن هذا النمو الاقتصادي الهائل لم يمر دون إحداث أزمات اقتصادية كبيرة (١٨٧٣م، ١٨٨٤م، ١٩٠٧م) تسببت في بطالة نسب مرتفعة من العمال، وجعلت من الضروري استصدار تشريعات وبرامج اجتماعية تحت ضغط مطالب النقابات مما دفع بالرئيس تيودور روزفلت إلى شن حملة على التروستات عام ١٨٩٠م.

وفي هذه الأجواء ارتسمت في ذهن الرأي العام الأميركي خطوط تيار إمبريالي حول ضرورة القضاء على «الحدود الداخلية» (المقصود حدود بلدان القارة الأميركية) فتحت سياسة العصا الغليظة للرئيس روزفلت وشعار سياسة الدولار للرئيس ويلسن انتزعت الولايات المتحدة مناطق نفوذ في أميركا الوسطى وجزر الانتيل والباسفيك. أصبحت بعضها محميات أميركية حقيقية (كوبا وهايتي). وعلى الرغم من اهتمام الرأي العام الأميركي بكل ما يمس القارة، فإنه بقي على الحياد بالنسبة للشؤون الأوروبية (باستثناء بعض التدخلات). وقد برهن رفض مجلس الشيوخ التوقيع على معاهدة فرساي (تشرين الثاني ١٩١٩م) ومن ثم انتخاب جمهوري تقليدي هو و.ج. هاردنغ، المعارضة

لحجج الرئيس ويلسون حول إعلانه دخول الحرب العالمية الأولى (في ٤ نيسان/ أبريل ١٩١٧م).

لم يصمد الاقتصاد الأميركي أمام أزمة **١٩٢٩** العالمية، فكان يوم «الخميس الأسود» في بورصة وول ستريت (**٢٤** تشرين الأول/أكتوبر **١٩٢٩**م) وعلى أثر فشل الرئيس هوفر، اتخذ خليفته ف.د. روزفلت إجراءات مالية واقتصادية حاسمة، أثمرت نهوضاً جديداً للاقتصاد الأميركي. وجاء قصف اليابان لبيرل هاربور، كي يساعد الرئيس الأميركي على اقناع مواطنيه دخول الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية «كأقوى دولة في التاريخ» (الرئيس هاري ترومان) فبدأت تتحمل أعباء ومسؤوليات دولية التزمت بها خلال مؤتمرات دولية: طهران (كانون الأول/ديسمبر **١٩٤٣**م) يالطا (شباط/فبراير **١٩٤٥**م) وبوتسدام (تموز **١٩٤٥**). بالإضافة إلى اشتراكها في وضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجعلت من نفسها مع بدء تنفيذ مشروع مارشال وتزعم الحلف الأطلسي (منظمة معاهدة شمالي الأطلسي) المدافعة عن الديمقراطية الليبرالية في وجه العالم الشيوعي، وذلك بزيادة تمتين الروابط مع أوروبا الغربية مساهمة بذلك بتقسيم أوروبا إلى منطقتين حيث نمت الحرب الباردة (مشكلة برلين).

وتدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر منذ الحرب الكورية، بالنزاعات الدولية (كوبا، فيتنام، النزاع العربي

- الإسرائيلي، أميركا اللاتينية) سواء من خلال سياسة «مقاومة الشيوعية» للرئيس الجمهوري ايزنهاور ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، أو من خلال سياسة «التعايش السلمي» للرئيس الديمقراطي جون كينيدي. وكان لهذه النزاعات، خاصة حرب فيتنام، فضلاً عن بعض الأزمات والأوضاع الداخلية، أن تدفع بالسود الأميركيين لأن يعوا أكثر فأكثر واقع التمييز العنصري الموجه ضدهم في المجتمع الأميركي، والذي يأخذ شكلاً اقتصادياً (أكثر من سواه) في الشمال وشكلاً مؤسسياً وسياسياً في الجنوب. فعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذها لمصلحتهم الرئيسان كينيدي وجونسون، استمر السود الأميركيون يطالبون بمزيد من المشاركة الفعلية مستعملين أحياناً وسائل عنيفة (القوة السوداء) وقد بدت هذه المشكلة، فضلاً عن ذيول التورط الأميركي في حرب فيتنام وعدد من المصاعب المالية، في أساس الكلام الذي بدأ يُسمع في بداية السبعينيات حول توجه الولايات المتحدة الأميركية لتبني سياسة عزلة جديدة أو ثانية (إشارة إلى سياسة العزلة الأولى التي تبناها «مبدأ مونرو» في القرن التاسع عشر). لكن واقع الأمر مع إدارات الرؤساء السابقين نيكسون وفورد وكارتر وريغان جاء مغايراً تماماً اذا استمرت الولايات المتحدة في تبني سياستها واستراتيجيتها انطلاقاً من مسؤولياتها «كزعيمة للعالم الحر» في كل أنحاء العالم، وعلى الأخص منطقة الشرق الأوسط (النزاع العربي - الإسرائيلي، الخليج العربي) وأوروبا (الأسلحة النووية) وأفريقيا والمحيط الهندي. وأكثر من ذلك، فقد عاد الرأي العام

الأميركي في أواخر السبعينيات يتقبل ليس فقط، مبدأ زعامة بلاده العالمية، بل أيضاً سياسة التدخل الاقتضائي (Perspective Interventionism) فبينما كان هناك سنة ١٩٧٥م اعتراض شديد على الخطط الموضوعة للتدخل في حقول النفط العربية، وفي أماكن أخرى من العالم، يبدو أن حدة هذا الاعتراض قد خفت إلى حد كبير في سنة ١٩٧٩م. وقد دلّت الدراسات التي جرت على الرأي العام الأميركي، على أن خطط البنتاغون الواسعة الانتشار، من أجل إعداد قوة للتدخل العسكري لم تثر سوى الضئيل من الاحتجاجات.

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨١م بدأ الرئيس الأميركي الأربعون ريغان ممارسة مهامه الرئاسية وفي خطابه الأول دعا مواطنيه إلى بداية جديدة «وأحلام بطولية» والدخول معاً إلى عصر النهضة الوطنية معتبراً أن إعادة النهوض في الاقتصاد القومي هو «أفضلية الأفضليات» وكان من شأن ثقة الأوساط المالية الدولية بجزم الرئيس الجديد أن رفع من سعر الدولار في جميع الأسواق العالمية. وبعد أيام عقد أول مؤتمر صحفي رئاسي له وبدا متطرفاً جداً ضد الاتحاد السوفياتي. وفي الشهر التالي قدم أمام الكونغرس إجراءاته الاقتصادية المزمع اتخاذها لإخراج البلاد من الأزمة. وفي آذار أعلن أنه لا ينوي توريط الولايات المتحدة في «فيتنام جديدة» في السلفادور. وبالنسبة لأفغانستان أعلن استعداده تقديم السلاح للثوار هناك. وفي أواخر الشهر المذكور تعرض لمحاولة اغتيال. وفي أواخر نيسان/أبريل رفع الحظر عن تصدير الحنطة للاتحاد السوفياتي.

وفي أيار/مايو استقبل المستشار الألماني هلموت شميت الذي بحث معه: إعادة المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي حول تحديد التسلح الاستراتيجي في أوروبا، ووصول رئيس اشتراكي إلى السلطة في فرنسا. وفي حزيران/يونيو زار وزير الخارجية الأميركية الصين الشعبية، حيث أعلن عن استعداد الولايات المتحدة بيع الصين أسلحة أميركية. وفي آب/أغسطس قرر ريغان صناعة قنابل نوترون. وفي أيلول/سبتمبر جرت أول مظاهرة نقابية ضد السياسة الاقتصادية للرئيس ريغان. وفي تشرين الأول/أكتوبر سمح مجلس الشيوخ بتسليم طائرات أواكس إلى المملكة العربية السعودية. وكان ريغان قد قام بحملة قبل أسابيع، لإنجاح هذا المشروع على الرغم من ضغوطات إسرائيل. وشهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر تصاعد الحملة الأميركية ضد نيكاراغوا وكوبا، وفي آخر الشهر وقع وزير الدفاع الإسرائيلي اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومع حلول عام ١٩٨٢، كانت القضية الكبرى في العلاقات الأميركية - السوفياتية هي توقف مفاوضات جنيف، وتهديد حلف الأطلسي بتركيز ٥٧٤ صاروخاً من بيرشينغ ٢، بحلول نهاية سنة ١٩٨٣م. وقد رد بريجنيف بوضع الولايات المتحدة في مرمى الصواريخ السوفياتية إذا نفذ حلف الأطلسي تهديده. وقد عقدت من بعد مفاوضات لخفض متساوٍ للأسلحة الاستراتيجية (محادثات ستارت). ولم تسفر محادثات وزيري الخارجية شولتز وغروميكو عن اتفاق بينهما حول تقديم حلول

للمشكلات العالمية. وبالنسبة لنشر الصواريخ في أوروبا تمسكت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الحلف الأطلسي بما يمكن تسميته «الخيار الصفر» أي سحب كل الصواريخ السوفياتية، في امتناع حلف شمال الأطلسي عن نشر صواريخ في أوروبا الغربية. ورفضت موسكو «الخيار الصفر» حلاً لقضية الصواريخ في أوروبا.

أما علاقات الولايات المتحدة بالصين الشعبية فقد كانت تتحسن باستمرار بشكل عام منذ اعتراف الولايات المتحدة بها، ووصلت هذه العلاقة إلى حد إعلان وزير الخارجية الأميركية شولتز أثناء زيارة له إلى بكين (شباط ١٩٨٣م) أنه من الممكن وضع ترتيبات للتعاون النووي بين البلدين.

مع اجتياح العراق للكويت في العام ١٩٩٠م وجدت الولايات المتحدة مبرراً لإرسال قواتها مجدداً في عهد جورج بوش الأب إلى خارج حدودها لخوض حرب الخليج الثانية في كانون الثاني من عام ١٩٩١م. ورغم انسحاب القوات العراقية من الكويت، واصلت واشنطن فرض حصار عسكري واقتصادي على بغداد ما أثار التساؤلات حول الأسباب المعلنة للحرب. ومع مجيء بيل كلينتون إلى الحكم تعرض العراق لثلاث حملات عسكرية في أعوام ١٩٩٣م و١٩٩٦م و١٩٩٨م. ومع تولي الرئيس جورج بوش الإبن الرئاسة في عام ٢٠٠٠م سارع إلى تعديل نظام العقوبات المفروضة على العراق. ومع وقوع هجمات ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م، بدا وكأنه بات

للولايات المتحدة الذريعة، لشن حروبها «الاستباقية» على بقاع العالم أجمع، بحجة الدفاع عن أمنها. وما أن وُجهت أصابع الاتهام إلى تنظيم «القاعدة» بالتخطيط لهجمات أيلول حتى شنت واشنطن أولى عملياتها العسكرية ضد أفغانستان في تشرين الأول عام ٢٠٠١م. ثم احتلتها حتى يومنا هذا. وعراقياً سعى بوش الإبن منذ بدء ولايته الأولى إلى إسقاط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين، وتبديلها بنظام تابع يحفظ المصالح الاستراتيجية الأميركية في الخليج وتضمن وضع يد أميركا على نفط العراق.

وعندما اكتمل السيناريو الأميركي الذي يحمل توقيع «المحافظين الجدد» وما تضمنه من ادعاءات امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل، وعلاقته بالقاعدة وشرائه اليورانيوم من تشاد، وجميعها أسباب ثبت زيفها، غزا بوش الإبن بغداد في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣م دون الرجوع إلى الشرعية الدولية ثم أسقط نظام صدام حسين واحتل العراق. ولا يزال الاحتلال الأميركي مستمراً حتى اليوم.

القسم الأول:

أميركا من الداخل

الفقر

ليس الحديث عن الفقر في أميركا (وهي أغنى دولة في العالم) مجرد مزاح، بل حقيقة واقعة. إذ يتجاوز عدد الفقراء في أميركا ٣٦ مليون نسمة، بينهم أكثر من مليون طفل، يعيشون تحت خط الفقر، وذلك وفق تقدير لمكتب الإحصاءات الأميركي الحكومي، الذي لا ينشر إلا الإحصاءات الموثّقة والصحيحة. أما المفارقة المذهلة فهي أن أغنياء أميركا يلقون في براميل النفايات، ما يقارب من مئة مليار طن من الأغذية الفائضة عن حاجتهم سنوياً.

من المعروف أنه لا توجد مجاعة في أميركا. لكن العجز عن تحمل تكاليف المعيشة الباهظة يفتك بالفقراء الأميركيين، لذلك تعلو بعض الأصوات في أميركا مطالبة بجزء من المساعدات الخارجية المخصّصة للبلدان النامية الفقيرة إلى المحتاجين من الأميركيين. إلا أن احصاءات عام ٢٠٠٦م تشير إلى انخفاض طفيف في عدد الفقراء وذلك عن العام الذي سبقه. إلا أن المشكلة تبقى قائمة، ولا يوجد أي مسعى جدي من قبل الحكومة الفيدرالية أو الحكومات المحلية للعمل على حلها. ويذكر التقرير السنوي لمكتب الإحصاءات الأميركي أن

هناك ٣٦,٥ مليون شخص، أي أن واحداً من كل ثمانية في أميركا يعيش تحت خط الفقر، بينما هناك ٤٧ مليون شخص محرومون من أي ضمان صحي.

وما يزيد من حدة مشكلة الفقر في أميركا هي التكاليف المرتفعة للمعيشة، بالمقارنة مع غيرها من الدول، علاوة على أن بين الفقراء ١٢,٨ مليون طفل وفتى لم يبلغوا بعد سن الثامنة عشرة من العمر و٨,٧ ملايين طفل ليس لديهم أي تأمين صحي. وقد سجل ارتفاع في عدد هؤلاء الأطفال مقارنة مع عام ٢٠٠٥م، حيث كانوا ٨ ملايين. وقد سجّل دخل الأسرة الأميركية ارتفاعاً طفيفاً للسنة الثانية على التوالي، بلغت نسبته ٠,٧ بالمئة ليبلغ ٤٨,٢٠٠ دولار سنوياً. لكن متوسط دخل الفرد تراجع حوالي ٥٠٠ دولار للرجل ليبلغ ٤٢,٢٦١ دولاراً سنوياً، و٤٠٠ دولار للنساء ليصل إلى ٣٢,٥١٥ دولاراً سنوياً. وشهد المواطنون البيض ارتفاعاً في الدخل نسبته ١,١ بالمئة وكذلك الآسيويون ١,٨ بالمئة والمتحدرون من أميركا اللاتينية ١,٧ بالمئة. بينما لم تتجاوز نسبة ارتفاع دخل السود ٠,٣ بالمئة. ونسبة الفقراء بين السود ٢٤,٣ بالمئة، وهي نسبة بقيت على حالها منذ عام ٢٠٠٥م لكنها أقل مما هي عليه بين الناطقين بالإسبانية ٢٦,٦ بالمئة.

أما من ناحية جغرافية الفقر فالولايات الجنوبية الأكثر فقراً هي ميسيسيبي (٢١,١ بالمئة من الفقراء) ولويزيانا (١٩ بالمئة) والعاصمة واشنطن (١٩,٦ بالمئة). في حين تقع المناطق الأكثر

ثراء في ضواحي واشنطن (فيرفاكس في فرجينيا ومونتغمري في ميريلاند). وتعد ولايات ميريلاند ونيوجرسي وكونتيكات في شرق البلاد الأكثر ثراء في دخل الأسر. وتعتبر مدينتا سان خوسيه في قلب سيليكون فالي في كاليفورنيا (غرب) وبلانو في تكساس (جنوب) الأكثر ثراء في حين تعتبر كليفلاند (أوهايو شمال) وديترويت (ميشيغان شمال) وميامي (فلوريدا جنوب شرق) الأكثر فقراً.

وأظهر تحليل اقتصادي بشأن الفقر في الولايات المتحدة أن عدد الأميركيين الذين يعانون من الفقر المدقع وصل إلى **١٦** مليون أميركي، وهو ما يشير إلى ارتفاع نسبة الفقراء. وقد نشر تحليل في صحيفة «ماكلاتشي» جاء فيه أن نسبة الأميركيين الذين يعانون من الفقر المدقع وصلت إلى أعلى معدلاتها خلال **٣٢** عاماً. وقد استند تحليل الصحيفة إلى أرقام الإحصاء الرسمي لعام **٢٠٠٥**م، والذي يشير أيضاً إلى أن الأسرة المكونة من أربعة أشخاص من والدين وطفلين ولديها دخل سنوي أقل من **٩,٩٠٣** دولارات (وهو نصف خط الفقر الفيدرالي الرسمي) كانت تصنف باعتبارها أسرة تعيش في فقر مدقع في عام **٢٠٠٥**م.

يمثل الفقر في أميركا تناقضاً صارخاً مع كونها أغنى بلد في العالم. كما أن استمراره يعد أمراً غير مفهوم حتى بالنسبة إلى اقتصادات أقل ديناميكية منه مثل الاقتصادات في أوروبا الغربية. إن ثمن الرأسمالية الأميركية كان مجتمعاً داروينياً حيث يُداس

الضعفاء بالأقدام. ولكن الأمور ليست بهذه السهولة، فشبكة الأمان ضد الفقر كانت الأضعف من أي بلد أوروبي (وعلى سبيل المثال السويد). وعندما أعلن ليندون جونسون الحرب على الفقر في عام ١٩٦٥م، كان فقراء ذلك الزمن من الكبار في السن من الذين يعيشون في المدن، وكان أغلبهم من السود، الذين شكلوا أكثر من ٣٠ بالمئة من مجموع الفقراء، الذين يعيش أغلبهم في الولايات الجنوبية. وكان أربع من عشر عائلات من الفقراء، من السود.

يتركز الفقر في أميركا في العائلات التي تقوم بإعالتها امرأة وحيدة عزباء. وتلك العائلات هي الأكثر نمواً في فقرها. وتبلغ نسبة الفقر في تلك العائلات ستة أضعاف عما هي عليه في الأسر التي يقوم باعالتها اثنان، زوج وزوجة. إن الانهيار العائلي في أميركا هو أحد أسباب الفقر الأساسية وثلاثون بالمئة من الأطفال الفقراء، يعيشون في أسر يعولها فرد واحد.

أما السبب المهم الآخر للفقر فهو الأجور المنخفضة. والشريحة الكبرى المتأثرة بهذا الأمر هي العمال غير المهرة. وتشكل الأمهات الوحيدات العدد الأكبر من منخفضي الدخل. والأم العزباء الوحيدة تواجه مصاعب كبرى، فهي تحصل على أجر قليل، وتدفع تكاليف باهظة من أجل تربية طفل واحد. ويعزو بعض الاقتصاديين انخفاض أجر العمال غير المهرة إلى التقدم التكنولوجي الذي حدث في العقود الأخيرة.

ويشكل العمل الجزئي أيضاً سبباً آخر رئيسياً من أسباب

الفقر. إن الفقراء لا يعملون كامل الوقت (Full Time). وعلى الرغم من محفزات العمل، فإن ١٣ بالمئة من الفقراء يحوزون على عمل بكامل الوقت. ويرجع ذلك أحياناً إلى معاناة بعضهم من أمراض نفسية أو من إدمان المخدرات والكحول.

تتوفر فرص العمل في ضواحي المدن أكثر منها في المدن المكتظة. ولكن العمال غير المهرة يعيش معظمهم في المدن. وبين أعوام ١٩٩٤م و١٩٩٧م على سبيل المثال وفرت مدينة أوهايو ٦٣٦ فرصة عمل في حين وفرت الضواحي ١٨٦ ألف فرصة عمل. ويشكل أجار الشقق أيضاً سبباً آخر من أسباب الفقر، إذ أن الإيجارات ترتفع من سنة إلى أخرى، دون أن ترتفع معها أجور العمل. ويعجز بعض الفقراء عن دفع الايجارات ويتحولون إلى مشردين في الشوارع، لا مأوى لهم، وما أكثرهم في أميركا.

يقول ارلوك شيرمان، أحد كبار الباحثين في مركز أولويات الميزانية والسياسة «إن الفقر في ازدياد (في الولايات المتحدة) خلال السنوات الأخيرة الماضية. وهذه هي المرة الأخيرة بالفعل الذي يحدث فيها هذا في فترة تعافٍ اقتصادي. إن هذا جزء من نمط يعكس أن مكاسب النمو الاقتصادي لا تصل تدريجياً إلى الطبقات الدنيا في المجتمع». ويقول أفيس جونز ديويفر مدير برنامج الفقر والتعليم والعدالة الاجتماعية في مركز أبحاث سياسات المرأة «إن مجرد تدفق الإنعاش الاجتماعي إلى الأسفل لا يعني أن أوضاع الناس قد تحسنت، فالناس يحصلون على

أجور منخفضة وسوق الوظائف المزدحم لا يوفر أي طريق بعيداً عن الفقر، ولا يوفر لهم رعاية صحية كما يبقيهم في حالة من عدم الأمان الشديد». ويقول الصحافي الأميركي روبرت شير: «من سوء الحظ أن الرئيس بوش ما زال يعتقد أن الفقر المدقع الذي يعيشه سكان نيو أورليانز وعرّض حياتهم للخطر كان من جراء الإعصار الشديد الذي تعرضوا له وليس كونه واقعاً قومياً مزعجاً وحقيقة مؤلمة كان يتعيّن عليه مواجهتها منذ زمن بعيد». ونقول نحن أخيراً إن الأميركيين، وأولهم المسؤولون، بحاجة إلى جهد كبير جداً للتعامل مع مشكلة الفقر وأسبابها العميقة.

السود ومعاناتهم

الأقلية السوداء في أميركا، هي أقلية كبيرة وقديمة، متميزة لوناً وعرقاً. وهي عانت وما تزال من الاضطهاد العنصري والطبقي. وهي تتحدر من أصل أفريقي، وجُلب أفرادها من قبل الأميركيين البيض كعبيد للعمل في المزارع والمصانع والبيوت الأميركية منذ عدة قرون من الزمان. ويبلغ تعدادهم حوالي ستة وعشرين مليوناً أي ١١,٤ بالمئة من مجموع سكان الولايات المتحدة.

استوطن السود الولايات الجنوبية لحاجة المزارعين البيض لهم هناك، وما زال نصف الأميركيين السود يقطنون الأرياف الجنوبية، إلا أن نسبة متزايدة رحلت إلى الشمال ثم إلى الغرب الصناعيين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد استقر حوالي ٩٧ بالمئة منهم في المدن الكبرى، نصفهم في أحياء سكنية خاصة بهم. وقد ارتفعت نسبتهم في المدن الكبرى إلى ٢١ بالمئة عام ١٩٧٠م (منهم مليونان ونصف المليون في نيويورك و١,٦ مليون في كاليفورنيا و١,٥ مليون في إلينوي) وهم يشكلون ٣٠ بالمئة من فقراء الولايات المتحدة، ويعتبرون من أكثر شرائح المجتمع الأميركي فقراً.

خلقت ظروف استقدام السود إلى الولايات المتحدة تراثاً وتراكماً سلبياً حاداً، أوقف تقدمهم في المجتمع الأميركي. فقد عامل البيض السود على امتداد حقبة طويلة من الزمن معاملة العبيد، مما غرس في نفوس عدد كبير من البيض الشعور العميق بالتفوق العنصري عليهم. وتميزت فترة العبودية هذه، بالاستغلال الاقتصادي الأقصى، والاضطهاد السياسي الكامل، وباستباحة أعراض السود وممارسة سحل وحرق من يتمرد منهم (منظمة كوكلاكس كلان)، بل ومعاقبة أولئك البيض الذين يقدمون على تعليم السود القراءة والكتابة.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أخذ الشمال الصناعي يبرز كقوة اقتصادية واجتماعية رئيسية في المجتمع الأميركي على حساب قوة الجنوب الزراعي. الأمر الذي بدأ ينعكس على بعض القرارات والتشريعات السياسية في المؤسسات الفيدرالية الأميركية. وفي عام ١٨٦١م وافق الكونغرس على منح السود حق الخدمة في الجيش. وكان توجه الشمال وابراهام لنكولن هو نحو إعلان تحرير العبيد في تلك الحقبة من أسباب نشوب الحرب الأهلية الطاحنة بين الشمال والجنوب. وفي عام ١٨٦٨م وافق الكونغرس على التعديل الرابع عشر للدستور الأميركي الذي أقر الحماية لجميع المواطنين. وبعد سبعة أعوام من هذا التاريخ أقر الكونغرس القوانين المدنية التي تحظر التمييز العنصري في الأماكن العامة، الأمر الذي أفسح المجال لهجرة السود من مزارع الجنوب إلى مصانع الشمال. حيث لم يكن اضطهاد السود تراثاً راسخاً (تغير هذا الموقف فيما بعد).

على الرغم من صدور القرارات والقوانين اللاغية للتمييز العنصري، فإن ذلك لم يعطِ نتائج إيجابية وسريعة وفعّالة، إذ بقيت شرائح قوية ونافذة من الطبقة الحاكمة معارضة لإلغاء ممارسات التمييز العنصري. إضافة إلى تأصل الشعور بالتفوق العنصري لدى قطاعات هامة من الأغلبية البيضاء. الأمر الذي ولّد شعوراً بالغضب لدى السود، وعمل على تطوير الوعي السياسي باتجاه تجاوز الأساليب السلمية للزعيم السياسي مارتن لوثر كينغ. وانتقل النضال من أجل محاربة التمييز من الولايات الجنوبية إلى احياء السود الفقيرة مثل هارلم في نيويورك وواطس في لوس أنجلوس. وعلى الرغم من محاولات كينغ وغيره تكثيف النضال السلمي عن طريق تظاهرات الاحتجاج، طرح ستوكلي كارمايكل نظرية «القوة السوداء» في عام ١٩٦٦م وشهد صيف عام ١٩٦٧م اشتباكات عنيفة بين السود والبوليس.

وفي عام ١٩٦٨م حاول الرئيس ليندون جونسون تهدئة الموقف المتفجر في المدن الأميركية، فأعلن تخصيص خمسة مليارات دولار من أجل توفير السكن للعائلات الفقيرة. ووافق مجلس الشيوخ بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٦٨م على قانون الحقوق المدنية، إلا أن العديد من القرارات الخاصة بتخفيض البطالة والعوز والتمييز ضد السود بقيت دون تنفيذ. وقد اغتيل من بعد ذلك مارتن لوثر كينغ بعد قيامه بتظاهرات شعبية الأمر الذي أدى إلى نشوب الاضطرابات والعنف في أكثر من ١٢٥ مدينة.

تعود فكرة «القوة السوداء» إلى أيام العبودية عندما طالب هنري غارنت بالقضاء على العبودية بواسطة العنف. وقد تبلورت نظرية القوة السوداء في مؤتمر المساواة العنصرية في صيف ١٩٦٦م. وقد عرّفها ستوكلي كارمايكل أحد أبرز دعاة القوة السوداء في كتاب له عن الموضوع، بأنها أسلوب خاص لخلق مؤسسات شرعية للأميركيين السود، وطريقة لخلق الثقة في نفوسهم. وقد عارض هذه النظرية مارتن لوثر كينغ ممن رأوا في النظرية ادعاء بتفوق السود.

في عام ١٩٧٢م ارتفع عدد أعضاء الكونغرس من السود إلى ١٦ عضواً وازداد عدد رؤساء البلديات منهم، وتم التقارب بين القوة السوداء وحركة الحقوق المدنية، وأفرزت التطورات قيادات جديدة، منهم القس جيسي جاكسون وجوليان بوند. أما المنظمات الرئيسية للقوة السوداء فهي حزب الفهود السود ومنظمة المسلمين السود، ولجنة عدم العنف الطلابية للتنسيق. بينما تضم حركة الحقوق المدنية المنظمات التالية: نياغارا، الرابطة الوطنية لتقدم الملوَّنين، العصبة المدنية القومية، مجلس المساواة العنصرية، مؤتمر قيادة الجنوب المسيحية، عملية سلة الخبز، الشعب الموحد لخلاص الإنسانية.

يعاني السود في الولايات المتحدة من التمييز العنصري، ومن الاضطهاد والتخلف. وعلى الرغم من المنجزات السياسية والاجتماعية للحركة السوداء. فإن السود ما زالوا يعانون من التفاوت الاقتصادي والسياسي. ذلك أن معدل دخل السود

يقارب نصف دخل البيض، والبطالة في صفوفهم، هي أكثر من ضعف البطالة لدى البيض. وفي مجال التعليم يعاني السود من التمييز العنصري في الجامعات والمدارس اضافة إلى أن مستوى دخل الأهل والصعوبة في المواصلات العامة تزيد من مشاكل الطلاب السود الذين يتركون المدارس والجامعات قبيل التخرج.

يؤدي التمييز والتخلف في العمل والعلم إلى التخلف في الميادين الأخرى (عدا الموسيقى والرياضة) فتمثيل السود في الحياة الأميركية يتصف بالضآلة فهم يشكلون واحداً بالمئة من الحائزين على الوظائف الرسمية المنتخبة، علماً بأنهم يمثلون حوالي ١٠ بالمئة من مجموع الناخبين. كما أن فعاليتهم الانتخابية ضعيفة بسبب تراكم آثار الاضطهاد واللامبالاة من جهة والتوزيع الجغرافي الذي يضعف الثقل السياسي من ناحية أخرى. وقد حاول النواب السود، لعب دور سياسي موحد في اتجاه الزام الحكومة بفسح المجال للعمل والتدريب وإعانة الفقراء، إلا أن نجاحهم كان محدوداً.

وفي دراسة أخيرة نشرتها منظمة مستقلة تدافع عن الأعراق في الولايات المتحدة، أدانت العنصرية التي تمارس يومياً، وعلى كل مستويات المجتمع الأميركي. وأكد سانفورد كلاود رئيس المؤتمر في مؤتمر صحافي أن التمييز على أساس عنصري مستمر في الولايات المتحدة ويعيشه الأميركيون يومياً في معظم الأحيان. وأكد البروفسور توم سميث من جامعة شيكاغو «أن العنصرية تشكل جزءاً من حياتنا اليومية». وأضاف أن «مزيداً من

الأميركيين ينضمون كل يوم إلى الذين جُرِّموا لأسباب تتعلق بانتمائهم الأثني أو الديني».

وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى منظمة «كوكلاكس كلان» التي وصل عدد أتباعها إلى خمسة ملايين في العشرينات من القرن العشرين، قد سجلت صفحة دموية في تاريخ العنصرية في الولايات المتحدة. وأظهر تقرير أصدرته رابطة مكافحة التشهير للدفاع عن الحقوق المدنية في وقت سابق (١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٧م) أن المنظمة عادت إلى البروز بصورة مدهشة ومخيفة في ظل عوامل أبرزها النقاش المحتدم في شأن المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى البلاد وقد قارب عددهم ١١ مليوناً معظمهم من أميركا اللاتينية. ويقول مارك بوتوك من مركز مكافحة الفقر إن «ثمة أكثر من ٢٥٠ مجموعة جديدة مقاومة للهجرة في الولايات المتحدة الأميركية» مما يثبت أن الأمور تعود إلى الوراء في بلاد الديمقراطية الأميركية.

اليهود ومنظماتهم

تحتل المعضلة الديمغرافية موقع الصدارة في اهتمامات ما يُسمى «الجاليات والمنظمات اليهودية» في الوقت الحاضر. الا أن ثمة وجهاً آخر لما اصطلح على تسميته بـ «المشكلة اليهودية» التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر تحت مظلة الأطماع الاستعمارية في الوطن العربي. وقد تُرجم ذلك عبر إقامة دولة إسرائيل، منتصف القرن الماضي. ومن ثم أصبحت هذه المشكلة إسرائيلية بامتياز نتيجة البنية العدوانية لإسرائيل وأدائها الوظيفي في المنطقة العربية، وما يتمخّض عن ذلك من تداعيات تمس اليهود في أربع رياح الأرض، ولاسيما الهجرة المعاكسة من إسرائيل إلى دول الغرب، والتي بدأت تأخذ منحى آخر عنوانه الرئيسي تآكل الدعم الذي تقدمه الكتل البشرية اليهودية في مناطق العالم المختلفة لاسرائيل. وكانت دراسة أصدرتها مجموعة «مشروع إسرائيل» (مقرها في واشنطن وتهدف إلى تحسين صورة الدولة العبرية) تحت عنوان كيف ينظر الجيل المقبل إلى إسرائيل، ونُشرت نتائجها في مجلة «نيويورك جويش ويك» الأميركية أواخر شهر حزيران من العام الماضي. وهي سلّطت أضواء إضافية على المعطيات الرقمية اليهودية المقلقة في

الولايات المتحدة، وتلك الأخرى المتعلقة بمواقف العديد من المجموعات اليهودية الجديدة التي تنحو باعتماد مقاربة أكثر واقعية للصراع العربي - الإسرائيلي، والتي جعلت الكثيرين في إسرائيل يدقون ناقوس الخطر حول إمكانية انحسار النفوذ والتأثير اليهوديين في الولايات المتحدة، في العقود القليلة المقبلة. وذلك على وقع الحراك والتغير المتسارع الذي تمر به هذه الكتلة البشرية «المميزة» التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من تعداد السكان في الولايات المتحدة (٣ بالمئة) ومع ذلك تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفكرياً لا يضاهيه نفوذ أي من المجموعات العرقية والدينية الأخرى.

وعلى خلفية المواقف المتعاطفة مع الفلسطينيين بين أوساط النخب الشابة في أميركا والتي تنظر إلى إسرائيل على أنها عبء على الولايات المتحدة وليست حليفاً. أما السبب الرئيسي للتأييد الأميركي المطلق لإسرائيل فسببه المصالح الخاصة لليهود الأثرياء وليس كتعبير عن المصلحة القومية للولايات المتحدة.

يساور القلق الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة جراء التناقص الديمغرافي الذي يشير أحد التقارير إلى أنه بات ملموساً وخطراً بعد خروج ما بين ٣٠٠ ألف - ٥٠٠ ألف يهودي من نطاق الطائفة اليهودية في أميركا خلال عقد واحد من الزمن. وتدل هذه المعطيات الرقمية على إمكانية انحسار النفوذ اليهودي وبالأخص في الولايات المتحدة التي تعمل في مؤسساتها المختلفة جماعات ضغط يهودية ذات وزن كبير، ما يجعلها

عاملاً حاسماً في رسم السياسات الخارجية الأميركية. وتتبدى ملامح هذه المعطيات التي تتوكأ على المتغيرات التي يشهدها العالم على الصعد المختلفة في السجالات الداخلية اليهودية المثيرة للاهتمام.

تؤكد الباحثة الأميركية كارول سيلفرمان في دراسة أعدتها في جامعة فرجينيا الأميركية، أن منظمة «إيباك» اليهودية تتمتع بقدرة فائقة على التأثير في لجان الكونغرس، وأنها نجحت في أن ينظر الأميركيون إلى سياستهم تجاه الشرق الأوسط على أنها ذات أبعاد داخلية. ويحرص مندوبوها على حضور جلسات الكونغرس عندما تدور المناقشات حول إسرائيل وقضايا الشرق الأوسط. وبفضل «إيباك» وغيرها من المنظمات اليهودية استطاعت إسرائيل الحصول على مساعدات إضافية تقدر بأكثر من مليار دولار أميركي. أما اهتمامات «إيباك» الحالية، فتتضمن متابعة اهتمامات الإدارة الأميركية بالملف النووي الإيراني، ومحاولة التأثير فيه بحيث تتمكن من تحريض واشنطن على ضرب إيران. كما تولي اهتماماً بضرورة استكمال تنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بلبنان ونزع سلاح حزب الله. وكان «لإيباك» دور في إغفال إدارة بوش لحدود عام ١٩٦٧م، وعودة اللاجئين، كي تحقق إسرائيل ما تصبو اليه من توسيع للاستيطان ورسم حدودها بالطريقة التي ترضيها.

صدر في العام الماضي كتاب «اللوبي اليهودي والسياسة الخارجية الأميركية» وهو من تأليف جون ميرشهايمر من جامعة

شيكاغو وستيفن والك من جامعة هارفارد. وقد حرص الكاتبان منذ البداية على التأكيد أنهما، وهما يناقشان نفوذ هذا اللوبي الكبير، فإنهما يؤكدان أن ما يقوم به هذا اللوبي اليهودي إنما هو عمل مشروع يتفق مع القوانين والتقاليد الأميركية في الحياة السياسية الأميركية، ولا يكاد يختلف عما تقوم به مجموعات الضغط المختلفة. كذلك يشير الكاتبان إلى أن هذا اللوبي لا يعمل بشكل سري أو في الخفاء، وانما تتم جميع أعماله في العلن ووفق القواعد المعمول بها في المجتمع الأميركي.

أما هدف الكتاب فهو الاعتراف بأن اللوبي، بتأييده غير المشروط لكل ما تفعله أو تطلبه إسرائيل، يضر في الواقع بالمصالح الأميركية العليا، فضلاً عن أنه في كثيرٍ من الأحوال لا يعمل في مصلحة إسرائيل نفسها. والمؤلفان يريان مع ذلك ضرورة الدفاع عن وجود إسرائيل، أما التأييد المطلق لكل ما تفعله، فأمر مختلف. والكتاب عبارة عن موسوعة عن اللوبي الإسرائيلي في أميركا، وما هي الهيئات التي تعمل في هذا المجال، وما هي أساليب عملها، وكيف تنسق فيما بينها، وما هي الأهداف التي تتوخاها، ومن هم أهم الشخصيات وراءها، وما هي وسائل الضغط على السلطة التشريعية من خلال تمويل الحملات الانتخابية، ومدى انتشار أنصارهم في مراكز القرار وحجم السيطرة على الصحف والضغط المتزايد على الجامعات ومراكز الأبحاث. ويعرض الكتاب أيضاً مناقشة الحجج التي تقوم لتبيان أهمية إسرائيل للولايات المتحدة، مثل القيم المشتركة أو الديمقراطية أو محاربة الإرهاب أو التعويض عما أصاب

اليهود من ظلم واضطهاد، أو حتى باعتبار أن إنشاء هذه الدولة هو تعبير عن إرادة الله، وغير ذلك مما يُقدّم من حجج في سبيل تبييض ساحة اسرائيل. ويتناول الكتاب تفنيد هذه الحجج مبيناً حدود كل هذه الاعتبارات وعدم صحة الكثير منها. وفي كل هذا يعرض الكتاب لكل حجة بالتفصيل ويتناولها بالتحليل لبيان إما فسادها وإما الحدود التي ترد عليها. ويرى المؤلفان أيضاً أن جماعات الضغط هي جزء من المجتمع الأميركي. غير أن وضع اللوبي الإسرائيلي يستحق نقاشاً عاماً حول مدى خدمته أو ضرره على الولايات المتحدة. ويأتي الكاتبان بأمثلة كثيرة تشير إلى أنه بسبب مواقف «إيباك» (وهي جماعة الضغط الأولى في أميركا) منعت الولايات المتحدة إسرائيل من التفاوض مع سورية ومع جماعات معتدلة في إيران. كما ان «إيباك» هي التي أثرت على السياسة الخارجية الأميركية التي أيدت إسرائيل في حربها على لبنان، ولم تسمح بوقف الحرب باكراً.

يبدو أن هناك توزيعاً كاملاً للأدوار بين إسرائيل وبين هذا اللوبي اليهودي. فحكومة إسرائيل تتخذ القرارات، ولكن اللوبي يوفر لها الدعم الكامل من تمويل وتسليح ودعم دولي وأميركي. فالقرار يبدو إسرائيلياً أما مسؤولية التنفيذ فهي أميركية. لكننا نرى أن من الخطأ الخلط بين إسرائيل وأميركا. لقد نجح اللوبي الإسرائيلي في السيطرة على السياسة الخارجية الأميركية. ولكن أميركا ليست اسرائيل، والحقيقة أن أميركا هي غنيمة نجحت اسرائيل في اقتناصها. ولكنها مع ذلك تبقى ساحة مفتوحة أمام الجميع. ورغم أن إسرائيل استطاعت خلال فترة تاريخية معينة

أن تسيطر على أميركا فليس من العقل أن نتخلى عن هذه الساحة الثمينة لها، بل علينا أن نصارعها ونحاربها على هذه الساحة المهمة نفسها.

موزاييك الأديان والطوائف

تغيّرت تضاريس أميركا الدينية بشكل أساسي في السنوات الثلاثين الماضية. وهذا التغير كان تدريجياً وضخماً جداً، وقد بدأ الأمر «بالهجرة الجديدة» التي حفّزها قانون الهجرة والتجنس لعام ١٩٦٥م. اذ وفد الناس من جميع أنحاء العالم إلى أميركا وأصبحوا مواطنين أميركيين. وقد جاءت معهم تقاليد العالم الدينية الإسلامية والهندوسية والبوذية والزرادشتية والأفريقية. ونقل أتباع هذه الأديان وممارسوها الشعائر الدينية الحية إلى الأحياء الأميركية.

إن عدد الأميركيين المسلمين يفوق عدد الأميركيين المنتمين إلى الكنيسة البروتستانية الأسقفية. وان المسلمين يفوقون أتباع الكنيسة المشيخية الأميركية عدداً. وإن عدد المسلمين مماثل لعدد اليهود، أي حوالي ٦ ملايين نسمة. كما أن مدينة لوس أنجلوس هي أكثر المدن بوذية في العالم إزاء شكلها المعقّد، إذ تضم الجالية البوذية فيها أشخاصاً من شتى أنحاء العالم البوذي الآسيوي الممتد من سيرلانكا إلى كوريا.

كانت أميركا دوماً بلد أديان كثيرة. فهناك تعدُّدية ضخمة مركّبة تميز طريقة حياة سكان أميركا الأصليين، حتى قبل وصول

المستوطنين الأوروبيين إلى تلك الشواطىء. وما زال التنوّع الكبير في الممارسات الدينية لسكان أميركا الأصليين مستمراً حتى اليوم، من ممارسات البسكاتاواي في ولاية ميرلاند، حتى شعائر البلاكفيت في ولاية مونتانا. كما كانت للذين عبروا الأطلسي من أوروبا إلى أميركا تقاليد دينية متنوعة، من الكاثوليك الإسبان والفرنسيين، إلى البريطانيين الأنكليكانيين والكويكرز، مروراً باليهود والهولنديين المسيحيين. وقد ازدادت هذه التعددية عبر ٣٠٠ سنة من الاستيطان.

زاد المهاجرون الذين وصلوا في العقود الثلاثة الأخيرة من تنوع الحياة الدينية في أميركا، بشكل مثير وهائل. فقد وصل البوذيون من تايلند وفيتنام وكمبوديا والصين وكوريا. ووصل الهندوس من الهند وشرق أفريقيا وترنيداد. ووصل المسلمون من أندونيسيا وبنغلادش وباكستان والشرق الأوسط ونيجيريا، ووفد السيخ من الهند، والزرادشتيون من الهند وايران. وجلب المهاجرون من هايتي وكوبا معهم إلى الولايات المتحدة تقاليد افريقية - كاريبية مازجين بين الرموز والصور الأفريقية والكاثوليكية. ووفد مهاجرون يهود جدد من روسيا وأوكرانيا. وأصبح التنوع الداخلي بين اليهود الأميركيين أعظم مما كان عليه، في أي وقت مضى. كما تغيرت صورة المسيحية الأميركية هي أيضاً مع وجود جاليات كبيرة من الكاثوليك من دول أميركا اللاتينية.

لقد أعاد تنقل أعداد ضخمة من البشر خلال السنوات

الثلاثين الأخيرة، كمهاجرين ولاجئين تشكيل العالم المعاصر من الناحية الديمغرافية. وفي حين يبلغ عدد المهاجرين في شتى أنحاء العالم أكثر من ١٣٠ مليون نسمة يوجد ٣٠ مليوناً منهم تقريباً في الولايات المتحدة الأميركية، بحيث يصل إليها مليون في كل عام. إن الصورة العالمية المثيرة لعصرنا ليس ما يُطلق عليه صدام الحضارات، وإنما تحويل الحضارات إلى ما يشبه الرخام المعرّق. فكما أوجد تنقل البشر عالماً جغرافياً - سياسياً جديداً، أوجد تنقل البشر عالماً دينياً جديداً. لقد أصبح الهندوس والسيخ والمسلمون الآن جزءاً من النسيج الديني في بريطانيا، وظهرت المساجد في باريس وليون، والمعابد البوذية في تورنتو، وهياكل السيخ في فانكوفر. ولكن تنوّع العقائد الدينية لم يصل في أي مكان حتى في عهد الهجرة الضخمة التي تميز العالم اليوم، إلى ما هو عليه في الولايات المتحدة. إن علينا أن نضيف إلى التنوّع الديني الكبير في الهند ديانات الصين وأميركا الجنوبية وأفريقيا المختلفة. وعلينا أن نضيف إلى تعددية بريطانيا أو كندا موجات هجرة الأميركيين الجنوبيين، علاوة على الفيتناميين والكمبوديين والفلبينيين. وهذا واقع جديد.

يؤلف المسلمون في أميركا مجتمعاً هو الأكثر صلابة في النسيج الاجتماعي من أي جالية أخرى في الغرب. ووفقاً لمركز الأبحاث «بيو» Pew فإن المسلمين في أميركا يتمتعون بمستوى علمي جيد، ويحصلون على رواتب جيدة لقاء عملهم. على العكس من الجاليات الإسلامية في أوروبا الغربية، التي يعيش ٢٠ بالمئة منها في فقر مدقع. ويشير مركز «بيو» أيضاً إلى أن

هناك ٢,٣٥ مليون مسلم في أميركا (مصادر أخرى تذكر ٦ ملايين) و٦٥ بالمئة منهم وُلدوا خارج البلاد. وأغلبهم أتى في موجات بعد عام ١٩٦٥م، وهو العام الذي سمحت فيه أميركا بمزيد من المهاجرين. ومعظم المهاجرين المسلمين أتى من باكستان والهند وبنغلادش وإيران ومن العالم العربي (فلسطين، ولبنان، ومصر). وهم جاءوا للدراسة والعمل. ويقول كايث أليسون السيناتور الديمقراطي المسلم من مينسوتا «إن أميركا مؤسسة على مجموعة من الأفكار وليس على مجموعة من تواريخ العالم، وهي تحتوي على مجموعة من المبادىء والقوانين، وليس على الثقافة العنصرية».

يتحدر المسلمون المولودون في أميركا من الأميركيين - الأفارقة، أما أبناء المهاجرين من الجيل الثالث فهم يافعون وأعمارهم هي بين ١٨ - ٢٩ سنة. وتختلف الجالية المسلمة في أميركا عنها في أوروبا الغربية، حيث أن المهاجرين إليها قدموا من بلدانهم ليعملوا في المصانع والمزارع، وهم يسكنون أحياناً في أحياء خاصة بهم. كما لم تعانِ الفتيات المسلمات من قضية الحجاب، في أميركا، كما حدث ذلك في فرنسا وألمانيا.

تختلف حقبة الهجرة الجديدة عن حقب الهجرة السابقة إلى أميركا، ليس فقط من حيث حجمها وتعقيدها، وإنما أيضاً من حيث القوى الداخلية المحركة لها والقوانين الخاصة بها. فالكثيرون من المهاجرين الذين يفدون اليوم يحافظون على علاقات قوية مع أوطانهم الأصلية. اذ يبقون على صلاتهم معها

عبر السفر وشبكات الاتصال العابرة لحدود الدول والرسائل الإلكترونية وخطوط الهاتف عبر الأقمار الصناعية. وينجح المهاجرون في العيش هنا وهناك في الوقت نفسه بجميع الطرق التي أصبحت توفرها وسائل الاتصال الحديثة.

في بداية القرن الحادي والعشرين تواجه أميركا هذا الكم الهائل من التقاليد الدينية والثقافية، اذ تؤدي الحرية الدينية إلى ظهور التنوّع والتعدّدية بشكل حتمي. فمع ازدياد عدد المسلمين وبروزهم في المجتمع الأميركي على سبيل المثال، بدأ المجتمع الأميركي يتحدث لا على الكنيسة المسيحية والكنيس اليهودي فقط، بل عن المسجد أيضاً. وأصبح حلول شهر رمضان يلقى اهتماماً شعبياً ويشكل مناسبة لكتابات متعددة تنشر في جريدتي دالاس مورننغ نيوز وصحيفة مينابوليس ستار تريبيون.

لا يعني هذا أن لا وجود للتمييز في المجتمع الأميركي. فالمجلس الخاص بالعلاقات الإسلامية يتلقى أكثر من ٢٥٠٠ شكوى في السنة. وبعض السيدات المسلمات يصررن على وضع صورهن في إجازة سوق السيارة، وهن يرتدين الحجاب. وفي هذا المجال لا بد من اتخاذ قرارات تتسم بالمرونة.

وفي نظرة بانورامية شاملة للحركات والتجمعات الدينية في أميركا نجد أن هناك ١٥٨٦ جماعة دينية، منها ٧٠٠ غير تقليدية، أي لا تتبع الأديان التوحيدية المعروفة. وتتراوح دعواتها بين الحكمة والتصوّف والتأمّل، واعتماد الطقوس الغريبة

(الذاهبة أحياناً إلى حد الانتحار الجماعي لدى بعض الفرق) وغيرها كثير.

يتطلب تصوّر التعدّد الديني في أميركا في القرن الحادي والعشرين وضع أفكار شاملة مفيدة تتسم بسعة الخيال، لأنها تعني رؤية تضاريس أميركا الدينية من أقصاها إلى أقصاها بكل تعقيداتها الهائلة.

الجريمة والعقاب

يحمل الازدهار الأميركي وعداً بالقضاء على البطالة وذلك في عبارة بسيطة هي «التقليل من دور الدولة». صحيح أن الولايات المتحدة وبريطانيا ونيوزيلندا قد حققت خفضاً كبيراً في النفقات الاجتماعية، وشذبت بقوة قوانين الاستخدام، وخصوصاً قوانين الصرف سعياً إلى جعل العمالة المتحركة معياراً للتوظيف، ان لم تكن للمواطنية نفسها. ومن السهل على الليبراليين الجدد، من دعاة التضييق على دولة الرعاية التنويه بأن هذه الليونة قد أنعشت إنتاج الثروة وفرص العمل. وهم بالطبع ليسوا في عجلة من أمرهم لمواجهة سياسة تخفيض الأجور، والمتمثلة في انتشار عدم الاستقرار الاجتماعي، وللتصاعد المذهل للفروقات وما ينتج عنها من تمييز وتزايد للجريمة واختلال في المؤسسات العامة. إلا أنه لا يكفي قياس الكلفة الاجتماعية والإنسانية المباشرة المترتبة على نظام الاختلال الاجتماعي الذي تقدمه الولايات المتحدة نموذجاً للعالم، إذ يجب الأخذ بالاعتبار التكملة الاجتماعية لهذا النظام والمتمثلة في التطور المفرط للمؤسسات الجزائية، أي تلك الشبكة البوليسية المتعاظمة الانتشار في المواقع الدنيا من المجتمع. ومقابل الضمور

المتعمد للدولة الاجتماعية يبرز بقوة تضخم الدولة الجزائية، لأن بؤس الأولى وإفلاسها يقود مباشرة وبالضرورة إلى تعاظم قدر الثانية وازدهارها. وتميّز التطوّر الجزائي في الولايات المتحدة أربع ظواهر بارزة هي: تزايد عدد نزلاء السجون، وتزايد عدد الأشخاص الخاضعين للرقابة، والانتفاخ المذهل للقطاع الجزائي داخل الإدارات الاتحادية والمحلية، وأخيراً الطغيان العددي المستمر لأصحاب البشرة السوداء في هذه السجون. وقد بدأت هذه الظواهر مع التحول الاجتماعي الذي انطلق في سبعينات القرن الماضي، وجاء رداً على النهوض الشعبي في زمن الانتفاضة السوداء وما انخرط في سياقها من حركات معارضة كحركات الطلاب والنساء وأنصار البيئة ومقاومي حرب فيتنام.

وقد عرف نظام الاعتقال بطبقاته الثلاث، أي في مراكز التوقيف في المدن والمقاطعات وفي السجون المركزية للولايات الخمسين، وفي السجون الفيدرالية الكبيرة، تطوراً عددياً خاطفاً. في الستينيات كان هذا العدد يميل إلى الانخفاض، حيث وصل إلى ٣٨٠ ألف معتقل بعد تراجع بطيء ولكن مستمر بلغت نسبته واحداً بالمئة سنوياً خلال عقد من الزمن. وكان الكلام جارياً في حينه على الخروج من نظام الاحتجاز واقتراح العقوبات البديلة، وقصر الاعتقال على المجرمين الخطرين وتراوح نسبتهم ما بين ١٠ و١٥ بالمئة. وقد بلغت الحماسة بالبعض إلى إعلان قرب أفول نظام السجون. لكن سرعان ما انقلب الاتجاه صعوداً، فبعد عشر سنين قفز عدد المساجين إلى ٧٤٠ ألفاً قبل

أن يتجاوز ١,٦ مليون في عام ١٩٩٥م. وبلغت نسبة التصاعد في التسعينيات ٨ بالمئة سنوياً.

يشكل هذا التزايد بنسبة ثلاثة أضعاف ظاهرة لا مثيل لها في أي مجتمع. وعليه تتقدم الولايات المتحدة بأشواط على باقي الدول، إذ تبلغ نسبة المساجين إلى عدد السكان فيها (٦٠٠ سجين لكل ١٠٠ ألف نسمة عام ١٩٩٧م. أي بزيادة خمسة أضعاف عن عام ١٩٧٣م) ومن ستة إلى عشرة أضعاف النسبة السائدة في دول الاتحاد الأوروبي. حتى سجون جنوب أفريقيا أيام نظام التمييز العنصري لم تعرف الاكتظاظ السكاني الذي تعرفه سجون الولايات المتحدة اليوم.

إن ظاهرة الاحتجاز الكبير في نهاية القرن العشرين لا تعطي فكرة كافية عن التوسع الاستثنائي للامبراطورية الجزائية الأميركية. ومن جهة أخرى، فإن أرقام المعتقلين لا تشمل الأشخاص الموضوعين تحت الرقابة، أو الذين يتمتعون بحرية مشروطة، ذلك أن العجز عن بناء السجون في شكل يتلاءم مع تدفق أعداد المحكومين، أدى إلى تزايد عدد الموقوفين في قاعات الانتظار وفي كواليس السجون بنسبة أكبر من عدد القابعين داخل الزنزانات. وقد تضاعف هذا الصنف أربع مرات في ١٦ عاماً ليصل إلى ١٥ مليوناً في عام ١٩٩٥م، منهم ٣,١ ملايين يتمتعون بحرية مشروطة و٧٠٠ ألف موضوعون تحت الرقابة، بشكل بلغ معه عدد الأميركيين الخاضعين للوصاية الجزائية عام ١٩٩٥م ما يقارب ٥,٤ ملايين أي ما يقارب ٥

بالمئة من الرجال فوق الثامنة عشرة وما نسبته واحد إلى خمسة من الرجال السود.

ومن جهة أخرى وبالإضافة إلى العقوبات المخفّفة كالإقامة الجبرية في المنزل، والرقابة الهاتفية والإلكترونية (بواسطة المعاصم أو غيرها من الابتكارات التقنية) فإن النظام الجزائي يبسط سلطته بشكل واسع عبر تكاثر بنوك المعلومات الجرمية، وما تتيحه من مضاعفة عشرات المرات لوسائل المراقبة ونقاطها عن بعد. وكانت الوكالة الاتحادية لمكافحة الجريمة، قد دفعت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أجهزة الشرطة والمحاكم وإدارات السجون إلى إنشاء بنوك للمعطيات الجرمية مربوطة بنظام معلوماتي مركزي سرعان ما انتشرت في كل مكان.

ونتيجة للتداخل الجديد بين وظائف الاعتقال والمراقبة في النظام الجزائي، يوجد اليوم أكثر من ٥٠ مليون ملف جرمي (مقابل ٣٥ مليوناً قبل عشرة أعوام) تطاول نحو ٣٠ مليون شخص أي ثلث عدد البالغين الذكور. وبنوك المعلومات هذه موضوعة ليس بتصرف الإدارات العامة مثل مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) أو شرطة الأجانب (INS) ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، بل يمكن أيضاً للأفراد والأجهزة الخاصة مراجعتها، ويلجأ إليها أصحاب العمل لإبعاد المحكومين السابقين المرشحين للوظائف.

وإذا كان تضخم قطاع السجون قد ترافق مع تمدد جانبي للنظام الجزائي، وبالتالي مضاعفة قدراته على التأطير والسيطرة،

يبقى أن هذه القدرات تمارس أولاً على العائلات الفقيرة، وبشكل خاص على المعاقل السوداء في المدن الكبرى. هذا ما تدل عليه الظاهرة الرابعة المرافقة لنمو قطاع السجون الأميركي، وهو الازدياد المستمر لنسبة المساجين السود حيث بات الأميركيون من أصل أفريقي يشكلون منذ عام **١٩٨٩**م الغالبية داخل السجون، وذلك للمرة الأولى في التاريخ الأميركي مع انهم لا يمثلون إلا **١٢** بالمئة من نسبة السكان.

إن هذا التفاوت العرقي، كما يسميه علماء الجريمة بارز بنسبة أعلى لدى الشبان الذين يمثلون الهدف الأول للتوجه إلى معالجة الفقر والفقراء بسياسة جزائية، لا اجتماعية (يعتبر الفقر أهم أسباب الجريمة في العالم كله) وأكثر من ثلث المواطنين السود إما موقوفون وإما تحت رقابة قاضٍ مخوّل تنفيذ الأحكام.

وضعت الإدارات الاتحادية الأميركية خطة لمكافحة الجريمة، وذلك بزيادة أعداد الشرطة، وترافق ذلك مع وضع سياسة تعرف باسم «البوليس الجماعي» أي نشر ضباط وأفراد الشرطة للنزول في مجموعات إلى الشوارع، على افتراض أن ذلك يردع المجرمين. كما أن على مدراء الأجهزة الأمنية أن يكونوا على اتصال مع جمعيات الشبيبة والمدارس والمجموعات السكانية الأخرى، وذلك في محاولة منع الجرائم قبل حدوثها وليس ملاحقة المجرمين فقط. كما وضعت أيضاً إجراءات أخرى للتعامل مع العوامل المشجعة على الجريمة، ومنها العامل

السكاني، والعامل الثقافي، وطرقاً أخرى مخصصة لمعالجة مشاكل الشباب بين ١٥ و٢١ سنة.

ولكن هل يكفي ذلك لخفض عدد الجرائم الذي يتصاعد من يوم إلى يوم في الولايات المتحدة؟

المخدرات وانتشارها

عندما منعت أميركا منذ ٩٠ سنة بيع الكحول، فرضت سياسة مرنة، وذلك مقارنة بالسياسة التي تتبعها حالياً ازاء المخدرات، إذ أن القوانين السابقة أباحت امتلاك الكحول للاستعمال المنزلي. أما السياسة المتبعة منذ عقدين حيال المخدرات فهي تظهر إلى أي مدى يمكن للمنع أن يفسد تطبيق القانون، وتشجيع ظهور العصابات، ونشر الجريمة، وتهديد الحريات العامة، وصحة المواطنين. وذلك بواسطة تحديد الكمية المستعملة من سلعة استهلاكية أساسية. وسببت سياسة الحرب على المخدرات كافة الأشياء المذكورة. ولأن تجارة المخدرات هي عالمية الانتشار، أنزلت أبلغ الأضرار بالبلدان النامية التي تصدرها، ولكن الضرر الأكبر وقع على الولايات المتحدة التي حاولت وقف تلك التجارة.

كانت الحملات الكبرى التي قامت بها الولايات المتحدة تتجه إلى بعض البلدان ومنها بوليفيا وبيرو وكولومبيا والمكسيك، وذلك من أجل خفض كميات المخدرات المتجهة إليها. ولكن النتيجة كانت إعادة تنظيم تجارة المخدرات، وتغيير أماكن زراعتها، وليس وقفها. فانخفاض زراعة نبتة الكوكا في بيرو

وبوليفيا في السنوات الأخيرة من تسعينات القرن العشرين، عوض عنه اتساع مساحة زراعتها في كولومبيا، على الرغم من سجن زعماء كارتل المخدرات فيها. وبسبب انخفاض سعر الكوكايين في أميركا توجّهت تلك التجارة إلى الأسواق الأوروبية..

ضمن ظروف معينة يمكن خفض زراعة المخدرات في بعض مناطق العالم. والعوامل التي تجعل بلداً ما يتوقف عن تلك الزراعة، يتعلق أغلبها بظروفه الاقتصادية أكثر مما يتعلق، بالثقافة والتعليم. ويشير المؤلف تومي، الذي كتب كتاباً عن المخدرات في منطقة الأنديز في أميركا الجنوبية، إلى أن البلدان التي تصدر الموز، تزرع نباتات المخدرات لان ذلك مجزٍ أكثر. وفي حين تزدهر تجارة المخدرات في كولومبيا، تنخفض في البيرو وهي البلد الأكثر فقراً بسبب تقاليدها الدينية.

تبقى سياسة الولايات المتحدة لتشجيع الحكومات على منع زراعة النباتات التي تُستخرج منها المخدرات محدودة وقصيرة الأجل. وتقدم أميركا مساعدات مالية مهمة إلى كولومبيا (وهي تقدر بمليارات الدولارات) وذلك كي توقف زراعة المخدرات وتصديرها. ولكن مجلة ميلكن أنستيتوت ريفيو Milken Enstitut Review تشير إلى أن ذلك لا فائدة منه لأن التجارة في المخدرات مربحة جداً. وعلى سبيل المثال فإن كيلوغراماً من الكوكايين يباع بحوالي مئة وعشرة آلاف دولار، في حين أن إنتاج المادة لا يكلف إلا بضع مئات من الدولارات. أما تشجيع

المزارعين على الزراعات البديلة. فلا فائدة منه، لأن تجار المخدرات يتجهون فوراً إلى مساحات جديدة من الأراضي التي يمكن زراعتها بعيداً عن الرقابة.

وتقوم الولايات المتحدة أيضاً بجهود كبيرة لمنع تهريب المخدرات من خلال ممر تويجانا على الحدود المكسيكية. وتويجانا بلدة فقيرة جداً، ولكنها تغلبت على فقرها، وأصبحت بلدة مزدهرة بفضل تجارة المخدرات، حيث تنتشر فيها الأبنية الحديثة والسيارات الجديدة، والمخازن والمدارس.

تقوم أحياناً قوات مراقبة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بمصادرة كميات كبرى من الكوكايين والهيروين. ففي السنة الماضية صادر حراس الحدود الأميركيون حمولتين كبيرتين من المخدرات، اذ بلغ وزن الأولى ٨ أطنان ووزن الثانية ١٣ طناً. وتقدر قيمة تلك المخدرات بعشرات ملايين الدولارات، لذا يبقى أمر شحنها منخفضاً جداً. كما يقوم المهربون أحياناً باستئجار طائرات لتهريب المخدرات، إذ يدفعون حوالي نصف مليون دولار لتمرير الشحنات، ولكن هذا الرقم يبقى صغيراً جداً مقارنة مع العائد الكبير.

أتاحت هذه الظروف لأنشطة الفساد بالنمو، اذ امتدت رشى المهربين إلى المستويات العليا من أفراد البوليس والجمارك. فالراتب الشهري لهذه الفئة من حفظة الأمن لا يتعدى ٧٠٠ - ٨٠٠ دولار. وتشير جريدة زيتا التي تصدر في مدينة تويجيانا إلى أن ما لا يقل عن ٢٠ بالمئة من أفراد البوليس والجمارك تم

شراء ضمائرهم من قبل رؤساء عصابات التهريب. وترفع مصادر أخرى هذه النسبة إلى أكثر من ٨٠ بالمئة. وعند زيارة الرئيس جورج بوش إلى المكسيك بحث مع الحكومة المكسيكية في السبل الآيلة إلى منع تجارة المخدرات نهائياً.

تمتد تجارة المخدرات أيضاً إلى بريطانيا، وخاصة في منطقة سوهو في لندن والتي تحتوي على العدد الأكبر من البارات والكباريهات في البلاد. وتقدم تلك المحلات المنتشرة في ذلك الحي مشروبات ممنوعة، ومخدرات. ومعظم الزبائن في ذلك الحي هم من صغار الموظفين والعاملين، ومن الشحاذين الذين يجولون في شوارع لندن والذين يحصلون في اليوم على أكثر من ١٠٠ جنيه استرليني، أي أكثر من ١٤٠ دولاراً في اليوم. ولكن دائرة الزبائن لمتعاطي المخدرات تتسع في بريطانيا لتشمل فئات أخرى من الطبقة الوسطى والأثرياء. ويقوم البوليس في لندن بنشاطات واسعة لمنع تجارة المخدرات، ومنها الدوريات، واضاءة الزوايا المظلمة في ذلك الحي، ونصب أفخاخ لاصطياد مروجي المخدرات. ولكن المروجين يقومون بابتلاع كميات المخدرات التي يحملونها لتفادي الاعتقال والسجن. «إن هدفنا هو القبض على مروجي المخدرات» هذا ما يقوله مدير مكتب مكافحة المخدرات في لندن، لكنه يضيف «إن زبائن المخدرات هم كثر. بحيث يملأ فراغ المروِّج المعتقَل فوراً ويحل مكانه مروِّج آخر».

أما في نيويورك فالأمر يبدو أفضل. فهذه المدينة التي

شهدت من قبل معارك دامية بين عصابات تهريب المخدرات، تعرف الآن هدوءاً حذراً. إذ وضعت دائرة مكافحة المخدرات أعداداً كبيرة من الضباط فيها. وتم القبض على أفراد شبكات الترويج من خلال حملات مطاردة مستمرة. والشبكات الحالية للترويج لا تستخدم أساليب العنف وإطلاق الرصاص.

مر على الحرب الأميركية ضد المخدرات أكثر من عقدين، وتحققت بالفعل بعض النجاحات. وعلى الرغم من ذلك فإن المجهود الذي بُذل للقضاء على المخدرات لم يحقِّق الجانب الأكبر منه. فاستهلاك الفرد من المواد المخدرة والماريجوانا انخفض بعض الوقت، ولكنه عاد إلى الزيادة مرة أخرى. أما عدد الأميركيين المتعاطين للمواد المخدرة فقد ظل ثابتاً (٤٠ مليون شخص تقريباً) وما زالت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر صاحبة أكبر معدل للتعاطي بين الدول الصناعية المتقدمة. أما الدخل السنوي لتجارة المخدرات فتبلغ أكثر من ١٥٠ مليار دولار. وتبلغ نسبة السود الذين يتعاطون المخدرات ١٣ بالمئة، وهي نسبة موازية لوزنهم الديمغرافي. ولكنهم يشكلون نسبة الثلث من الموقوفين، والثلاثة أرباع من المحكومين بجرم خرق قانون المخدرات. إن أحد الأسباب الرئيسية وراء ازدياد عدد نزلاء السجون هو، سياسة الحرب على المخدرات، مع ما رافقها من تخلٍ عن مبدأ إعادة تأهيل المحكومين وتكاثر الأنظمة القمعية. وفي عام ١٩٩٥م ومن أصل عشرة مساجين كان هناك ستة محكومين بحيازة المخدرات أو الاتجار بها. واللافت أكثر من الأرقام التفصيلية هو الانقلاب العميق من

المنحى الاجتماعي إلى المنحى الجزائي. والواقع أن تضخم نظام العقوبات هو ترجمة لسياسة تجريم البؤس، وهي سياسة مكملة لفرض العمالة البخسة، ولإعادة توجيه البرامج الاجتماعية على نحو حصري وجزائي.

الـ CIA وتاريخها

يمكن القول إن وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) انتهكت ميثاقها على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية كما انتهكت القانون، ومارست في الماضي عمليات سرية ضد معارضي حرب فيتنام، وكذلك فنانين وصحفيين، وذلك من خلال وثائق نشرها أرشيف الأمن القومي لدى جامعة جورج واشنطن بعد رفع السرية عنها. وقد شمل ذلك التنصت غير الشرعي على الاتصالات الهاتفية والرسائل، والمراقبة الداخلية وتدبير الاغتيالات، واختبارات بشرية، وعمليات اختطاف، أدت إلى فتح تحقيقات رسمية وإجراء إصلاحات، وذلك في السبعينيات من القرن العشرين.

ويشير وليم كولبي مدير وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٤م إلى أسلوب الإدارة الذي اتبعه المدير السابق للوكالة الذي كان يستغل عملية الفصل فيما بين الأطر التنفيذية في الوكالة حيث كان كل رئيس لقسم من الأقسام يرفع إليه تقاريره مباشرة، وكان كل قسم لا يعلم بما يقوم به القسم الآخر. كما كشف ضلوع الوكالة في فضيحة «ووترغيت».

وفي المخالفات يورد كولبي بعض التفاصيل وهي كما يلي:
في عام ١٩٦٤م تمّت ملاحقة أحد الفارين الروس إلى الولايات

المتحدة. والمعارض الفار مواطن روسي احتجز فوراً في أحد المساكن في ميريلاند وفي وقت لاحق في منشأة تابعة للوكالة. وأشار كولبي إلى أن الوكالة تحتجز الأفراد الفارين ولكن خارج الولايات المتحدة ويتم استجوابهم فقط في الولايات المتحدة تطوعاً. ويقول كولبي إن احتجاز المواطن الروسي من عام **١٩٦٤**م إلى عام **١٩٦٦**م قد يعتبر انتهاكاً لقوانين الاختطاف!

وفي عام **١٩٦٣**م تنصّتت الوكالة على اثنين من كتاب الأعمدة هما «برت الين وبول سكوت» بعد أن كتبا مقالاً كشفا فيه بعض المعلومات التي تتعلق بالأمن القومي. وتشير سجلات الوكالة إلى أن التنصت قد تم التصديق عليه من المدعي العام حينها روبرت كيندي ووزير الدفاع في ذلك الوقت روبرت ماكنمارا.

وفي الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر عام **١٩٧١**م وكانون الثاني/يناير عام **١٩٧٢** خططت الوكالة لمراقبة تحركات مايك غيتلر الصحافي بجريدة «واشنطن بوست» ويبدو أن هيلمز صادق على مراقبة غيتلر، على أن يتولّى العملية مكتب الأمن التابع للوكالة.

وفي عام **١٩٧١**م اشتبهت الوكالة في عميلة سابقة كانت حينها تقيم مع شخص أجنبي (كوبي) وكانت العميلة السابقة والمواطن الكوبي يتشاركان الإقامة في مسكن واحد، ومكان عمل واحد. وقد اقتحم عملاء الوكالة مبنى الشركة التي يملكانها. كما حاولوا، دون أن ينجحوا في ذلك، اقتحام

المسكن للبحث عن أي وثائق تكون العميلة السابقة قد أخذتها معها.

وفي الفترة ما بين ١٩٥٣م و١٩٧٣م راقب موظفو مكافحة التجسس في الوكالة البريد الصادر والوارد من الاتحاد السوفياتي، وفي بعض الأحيان تم فتح هذا البريد القادم عبر مستودع البريد في مطار كينيدي.

وفي الفترة نفسها موّلت الوكالة بحوثاً أُجريت في بعض المؤسسات ومن بينها مؤسسات أكاديمية حول موضوع تعديل السلوك. ووفقاً لكولبي فإن هذه النشاطات شملت المشاركة على أساس غير مباشر ومن دون علم المواطنين الذين لم يتم ابلاغهم بالطبيعة الحقيقية لتلك الاختبارات والتجارب. ووفقاً لوثائق الوكالة استعرض رئيس السي.آي.ايه هيلمز جهود المنظمة في مكافحة النشاطات الأجنبية للراديكاليين والمتشدّدين السود. ويبدو أنه بموجب هذا البرنامج، حثّت الوكالة بعض الأفراد في الخارج على محاولة تحديد الصلات الأجنبية للمعارضين الأميركيين. ووفقاً لكولبي فإن العديد من تلك الطلبات صدرت في الأصل عن مكتب التحقيقات الفدرالي. وقد أشار كولبي إلى أن الوكالة زرعت بعض العملاء في حركة السلام في الولايات المتحدة بغرض السفر للخارج، وهم يحملون صفة المشاركة في حركة السلام. وقد حصل العملاء جراء ذلك على معلومات حول النشاطات المحلية لمنظمات السلام المختلفة. وقد وضعت الوكالة خططاً لاغتيال كاسترو ولومومبا، كما كدست ملفات عن

أكثر من ٩٩٠٠ أميركي على علاقة بالتحرك المناهض للحرب (في فيتنام) وأصدرت وثائق هوية مزورة تابعة للوكالة تنتهك قوانين الدولة.

هذا ما حدث سابقاً أما الآن فالفضائح أكثر من أن تُحصى. إذ وصف جورج تينت المدير السابق للوكالة وفي كتابه المعنون «في عين العاصفة» نائب الرئيس جورج بوش «ديك تشيني» بالأحمق الذي جعلنا نقرر الذهاب إلى الحرب، معرباً عن غضبه لكثرة استخدام مستشارة الأمن القومي آنذاك كونداليسا رايس أجزاء من تصريحاته للإيحاء بأنه صاحب فكرة غزو العراق. ويُتهم تينت ومسؤولون آخرون بأنهم مسؤولون عن دفع الولايات المتحدة إلى شن حرب على العراق واحتلاله من «دون مبررات جدية». كما يعرب أيضاً عن ندمه على المبالغة التي انطوى عليها تقرير الاستخبارات القومية بشأن برامج التسلح العراقية عام ٢٠٠٢م. ويتهم تينت نائب الرئيس الأميركي بأنه حاول أن يجعل منه كبش محرقة لفشل المخابرات الأميركية قبل غزو العراق معتبراً أن إدارة الرئيس جورج بوش لم تكن تنتظر عباراته كي تأمر بغزو العراق. وتتواتر الحقائق المثيرة الواحدة تلو الأخرى في الكتاب الذي يقع في ٥٤٩ صفحة، لتميط اللثام عن أسرار قرار الغزو وما حدث بعد التأكد من عدم وجود أسلحة الدمار الشامل، وهي الذريعة التي من أجلها شن بوش الحرب. غير أن تينت لا يتورع في كتابه عن الاعتراف بالأخطاء في ما يشبه محاولة لإرضاء الضمير. كما يتفق تينت مع العديد من النقاد على أن تشيني ومجموعة من صقور المحافظين الجدد،

وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع السابق ورئيس البنك الدولي (السابق أيضاً) بول وولفوفيتز ووكيل الوزارة السابق للشؤون السياسية دوغلاس فايث، كيّفوا أنفسهم منذ نهاية عام ٢٠٠١م مع المزاعم القائلة إن العراق أصبح يشكل خطراً كبيراً، على الرغم من أن وكالة الاستخبارات الأميركية كانت تركز كل اهتماماتها على تنظيم القاعدة.

وفي كتاب فضائحي آخر ألفه رون سوسكند بعنوان طريق العالم The Way of the World نفى فيه تورط الوكالة بتوضيب مخابرة صوتية مزورة بين أسامة بن لادن وصدام حسين، وأن البيت الأبيض كان يعلم قبل عام ٢٠٠٣م بعدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. ومع ذلك ذهبوا إلى الحرب بعد ابلاغ المخابرات البريطانية عن الأمر. أما حكاية أسلحة الدمار الشامل فقد وضبت مع طاهر حبوش، مدير المخابرات العراقية في عهد صدام لقاء خمسة ملايين دولار قبضها الأخير. كما يشير سوسكند إلى أعمال أخرى قام بها المسؤولون الكبار في الإدارة في تزوير وقائع أخرى للتأثير على الرأي، كي يؤيد الحرب، ومنها تدريب محمد عطا (المصري الذي قاد الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى وزارة الدفاع «البنتاغون» في ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ وذلك ضمن شهادة كاذبة من حبوش المشار اليه سابقاً. أما وكالة المخابرات الأميركية (CIA) فقد نفت الأمر جملة وتفصيلاً (جريدة واشنطن بوست، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٨). أما الأمر الجديد فيما يتعلق بالاستخبارات الأميركية فهو ما تعده وزارة العدل من إرشادات لعمليات مكتب

التحقيقات الفدرالي داخل الولايات المتحدة في إطار سعي المكتب لتطبيق القواعد ذاتها على القضايا الإجرامية وقضايا الإرهاب، ولجمع معلومات استخبارات خارج البلاد، وهي تهدف إلى المراقبة والتجسس على ناشطي الحقوق المدنية والمعارضين السياسيين. وستسمح التغييرات لعملاء المكتب إرسال مخبرين وإجراء مراقبة شخصية ومقابلات من دون الافصاح عن هويتهم أو غرضهم الحقيقي. وتنص الإرشادات الجديدة على أن عرق الشخص، أو خلفيته العرقية قد تستخدم في بدء تحقيق. وتقول كارولين فريدريكسون المديرة القانونية في اتحاد الحقوق المدنية، إن ذلك سيؤدي حتماً إلى انتهاكات دستورية.

صناعة الموت

كانت التسعينيات من القرن العشرين سنوات صعبة بالنسبة لصناعات الأسلحة الأميركية. فمع نهاية الحرب الباردة انخفضت أعداد شركات الأسلحة من ١٥ شركة إلى ٥ شركات فقط هي: لوكهيد مارتن، بوينغ، ريثون، نورثروب كرومان، وجنرال ديناماكس. وكان من الطبيعي وقتذاك أن تتقلص موازنة الدفاع الأميركية. ولكن التطور الأبرز حصل بعد ذلك، إذ أصيبت تلك الشركات بالعزلة على الرغم من أن البنتاغون خفف من قيوده الإجرائية، كي تصبح صناعة الأسلحة تجارة عادية. ولكن الشيء الذي حدث كان عكس ذلك على الإطلاق، إذ أغلقت الشركات التالية صناعاتها الحربية وهي: جنرال موتورز، فورد، كرايسلر، جنرال إلكتريك وصناعات تكساس. وبذلك تكون صناعة الأسلحة قد انفصلت عن باقي قطاعات الاقتصاد الأميركي.

لم يبقَ في ميدان صناعة الأسلحة (بعد نهاية الحرب الباردة) إلا بضع شركات أميركية وثلاث شركات أوروبية، تتصارع فيما بينها على الأسواق الشرق أوسطية والآسيوية. ولم يكن بالإمكان دمج تلك الشركات في شركة عملاقة على غرار الشركات التي نشأت في عصر العولمة. ولكن ذلك لا يعني أن تبقى تلك

الشركات بعيدة عن الأسواق التي نشأت في زمن تطبيق العولمة الاقتصادية، إذ أن تجارة تكنولوجيا المعلومات والحواسيب الإلكترونية كانت قد غزت أيضاً شركات الأسلحة. لذا كان ضرورياً أن تخرج شركات الأسلحة من عزلتها وأن تقتحم تلك الأنظمة الصناعية. وفي ذلك يقول لورنس فريدمان إن تكنولوجيا المعلومات والأنظمة التقنية المتكاملة الأخرى التي غزت الصناعات المدنية، كان لا بد لها من أن تمتد إلى الصناعات العسكرية.

وتقع المفارقة هنا من حيث أن تلك الاختراعات المذهلة فيما خص تكنولوجيا المعلومات والأنظمة العلمية المتكاملة أوجدتها في البدء شركات الأسلحة. وفي سيلكون فالي حيث تصنع شركة بوينغ طائراتها المدنية النفاثة من طراز ٧٠٧ وجمبو جت، فهي قد تطورت من خلال برامج الصناعات العسكرية. وقد طورت الصناعات الحربية الأنظمة المعقدة للقيادة والتي أصبحت اليوم عادية في الصناعات المدنية. والشركة الرائدة في مجال التحكم بالرحلات الجوية حول العالم وتنظيم سيرها، هي شركة تالز التي يقع مقرها في باريس، وهي شركة صناعات إلكترونية متخصصة في الاستعمال المزدوج للتقنية الحديثة، بحيث تمتد إلى القطاع التجاري. ووفقاً لاقتراحات وليم كريتبفيتش فإن على الولايات المتحدة أن تزيد من دفق الأموال إلى الصناعات العسكرية كي لا تفقد قيادتها للعالم في العلوم التكنولوجية. إذ أن الاختراعات في تلك المجالات لا بد لها من الحصول على منتجات جديدة مربحة. وقد طورت في سبيل

ذلك شركات الأسلحة مثل بوينغ ولوكهيد مارتن ونورثروب كرومان، نفسها كي تكون أكثر من شركات تصنع المقاتلات والصواريخ، بل أيضاً لصنع منتجات تُباع في الأسواق التجارية. والمثال على ذلك شركة لوكهيد مارتن التي وقعت في أواخر التسعينات من القرن الماضي تحت عجز يبلغ **١٢** مليار دولار، ولكنها الآن تعود إلى تحقيق أرباح تبلغ **٤** مليارات دولار من جراء تصنيعها للمقاتلة الحديثة F35.

ألغت وزارة الدفاع الأميركية عام **١٩٩٩**م لجنة علمية لدراسة مصاعب الصناعة الحربية. وقد اقترحت تلك اللجنة عولمة شركات السلاح على غرار غيرها من الشركات المتعدية الجنسية. إذ أن على تلك الصناعة استغلال الفرص والظروف المؤاتية لإعادة بناء رساميلها. ولكن علماء آخرين أشاروا إلى أن صناعة الأسلحة لا يمكن لها أن تتعولم، على غرار الشركات العملاقة إلتي نشأت في عصر العولمة، بل إن العولمة تستطيع أن تؤثر عليها في طرق أخرى. لقد شهد القطاع التجاري طفرة علمية كبرى من جراء استخدام الميكروويف، والتي انبثقت أصلاً من الصناعة الحربية.

تؤثر العولمة على الصناعات الحربية بطرق عديدة منها المشاركات مع بعض الشركات الأوروبية. إذ تتعامل شركة لوكهيد مع **٣٠٠** شركة أخرى في **٦٢** بلداً، أكثر من نصفها في أوروبا الغربية. ولكن بعض الشركات في أوروبا الغربية تحاول تصنيع مقاتلات نفاثة حديثة تضاهي المقاتلات الأميركية، ومنها

الشركات الفرنسية على سبيل المثال. ولكن الإنفاق العالي جداً على الاختراع والتطوير والذي تقوده شركات الأسلحة الأميركية يبقى بلا منافس، وخاصة في الأنظمة العلمية المتكاملة التي تخاض على أساسها الحروب الحديثة. وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، أصبحت شركات الأسلحة الأميركية حريصة على الاحتفاظ بأسرارها الدفاعية. ويقول أحد خبراء الدفاع الأميركيين إن عائدات شركات الأسلحة عادت إلى الصعود، بعد أن هبطت جراء انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. وقد صعدت استثمارات شركات الأسلحة حتى قبيل حصول أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م. والتأييد السياسي الذي حصلت عليه تلك الشركات سهل عليها إعادة العمل ببرامجها للبحث والتطوير والتصنيع، كما أقبل المستثمرون على شراء أسهمها. وقال فانس كوفمان مدير شركة لوكهيد مارتن، أكبر شركة لصناعة الأسلحة في العالم، إن أحداث أيلول/ سبتمبر ستعيد موازنة الدفاع الأميركية إلى ما كانت عليه قبل ذلك، اذ سيفوق الإنفاق على التسلح الـ ١٠ بالمئة من الميزانية الفدرالية.

تغيرت عقيدة التسلح بعد أحداث أيلول/ سبتمبر، اذ نُحيت جانباً سياسة إنتاج الأسلحة الثقيلة بطيئة الحركة إلى الأسلحة الخفيفة المدارة إلكترونياً، والتي تتسم بالسرعة الفائقة في الحركة. وفي عام ٢٠٠٢م وعد جورج بوش الابن برفع ميزانية الدفاع إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار، وذلك لمدة خمس سنوات قادمة. وهكذا صعدت رساميل شركات الأسلحة إلى ١٠٠ مليار دولار، بعد أن كانت قد هبطت إلى أقل من ٥٠ ملياراً.

حدثت التغيرات في صناعة الأسلحة حتى قبل عام ٢٠٠١م. وقد وجدت تلك الصناعات فرصتها في انهيار الاتحاد السوفياتي والانتصار في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١. وقد اعتمدت تلك الحرب على التكنولوجيا الحديثة باستعمال أقمار التجسس الصناعية والأسلحة «الذكية» التي تشمل الصواريخ والقنابل الموجّهة. وكانت القوات الحليفة في أفغانستان تستخدم ألعاب الكمبيوتر أكثر من استعمالها للخنادق التي عرفتها الحرب العالمية الأولى، أو الحرب الخاطفة التي عرفتها الحرب العالمية الثانية. لقد اعتمدت تلك الحرب على الأنظمة المتكاملة لأقمار التجسس والمقاتلات في الجو والمشاة على الأرض على أنظمة إلكترونية تكفل لها الحصول على كل المعلومات وعلى الرد الفوري.

عرفت السنوات الخمسون من الحرب الباردة اختراقات علمية مهمة في الأسلحة على اختلافها والتي تشمل أيضاً الأسلحة النووية. وعند نهايتها توقف تقدم شركات التسلح فيما خص رساميلها ومبيعاتها. ولكن اليوم تعود شركات الأسلحة الأميركية إلى المقدمة تتبعها الشركات الأوروبية. وفي حرب العراق التي بدأت عام ٢٠٠٣م استخدمت تلك الأسلحة التي تعتمد على التكنولوجيا العالية High-Tech استخداماً واسعاً، وهي في قسم كبير منها تعتمد على Tactical Internet. ولكن تلك الأسلحة المتقدمة لم تستطع الصمود أمام أسلحة تقليدية للمقاومة العراقية، وذلك لتمتع المقاومين بروحية قتالية عالية تشمل الأعمال الانتحارية. وكانت الجيوش الأميركية تبحث عن

طرق للانسحاب، لولا استعمالها لأسلحة الفرقة وإثارة الطائفية والمذهبية وأعمال القتل والقاء الجثث في الشوارع. وهي نكسة نرجو أن يفيق منها العراقيون.

الديمقراطيون والجمهوريون

يسيطر الحزبان الكبيران الديمقراطي والجمهوري على الحياة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية وذلك منذ الاستقلال وحتى اليوم. ورغم المحاولات المستمرة لإنشاء قوة سياسية ثالثة في مختلف الحقب والأزمان، إلا أنها باءت جميعها بالفشل. وكانت ظاهرة روس بيرو ورالف نادر (رئيس حزب الخضر حالياً) فقاعات صابون ما لبثت أن اختفت بسرعة. وكانت الأصوات التي نالها رالف نادر في انتخابات الرئاسة الأميركية عام ٢٠٠٠م. هي السبب المباشر لفوز جورج و. بوش برئاسة أميركا. وقد تم ذلك بقرار قضائي، وليس بأصوات الناخبين.

أسس توماس جيفرسون ثالث رؤساء الولايات المتحدة الحزب الديمقراطي في عام ١٧٩٨م ليمثل المواطنين العاديين. وكان الحزب دائماً بطل التقدم الاجتماعي والدعوة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد، والذي يشكل العقد الجديد New Peal لروزفلت في الثلاثينيات من القرن العشرين رمزاً له. وقد شهد تاريخ الحزب فترة صعبة عند تحرير العبيد السود في القرن التاسع عشر، بينما كان يدافع عن النظام الاقتصادي الزراعي في

الجنوب المهدد بتطور التصنيع في الشمال. ومنذ نهاية القرن التاسع عشر عزّز الحزب الديمقراطي قاعدته الشعبية إلى حد كبير، وذلك بسبب تبنيه قضية المهاجرين الأوروبيين الذين كانوا يتدفقون إلى المدن الكبرى والمراكز الصناعية في البلاد، وخصوصاً في الشمال والشمال الشرقي. وقد دافع الديمقراطيون بقيادة وليم برايان بشارة عن حق المرأة في الانتخاب، ومبدأ فرض الضرائب تدريجياً على الدخل وانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب المباشر.

وفي بداية القرن العشرين أصبح الحزب الديمقراطي قوة مهيمنة في الحياة السياسية الأميركية وحتى السبعينيات قبل أن يشهد تراجعاً تلته نهضة جديدة مع بيل كلينتون والديمقراطيين الجدد.

وقد أقام الرئيس وودرو ولسون في العشرينات نظام الاحتياطي الفدرالي الذي يمثل المصرف المركزي، ودفع الكونغرس إلى اعتماد أول القوانين حول العمل وحقوق الأطفال. وبعد جيل كامل نجح فرانكلين روزفلت الذي انتُخب عام ١٩٣٣م وسط الجمود الاقتصادي على أساس برنامجه «العقد الجديد» في تحريك الاقتصاد بسياسة ركزت على الأعمال الكبرى ومنحت الدولة دوراً اقتصادياً واجتماعياً مهماً وأساسياً خصوصاً بإقامة النظام العام للتقاعد. وفي عهد هاري ترومان ثم جون كيندي وليندون جونسون تبنى الديمقراطيون قضية إزالة الفصل العنصري في الجنوب التي أدت إلى تبني القوانين حول

المساواة في الحقوق المدنية وذلك في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وبعد اغتيال جون كينيدي أعلن جونسون «الحرب على الفقر» وأطلق سلسلة من البرامج الاجتماعية الكبرى، ومن بينها التأمين الصحي للمسنين Med Care. ولكن الحزب الديمقراطي تراجع بسرعة كبيرة في السبعينيات والثمانينيات، ثم استعاد مكانته بعد انتخاب بيل كلينتون في عام ١٩٩٢ وإعادة انتخابه عام ١٩٩٦م. وقد شهدت الولايات المتحدة في عهد إدارة كلينتون التي كانت عملية وتؤمن بالمركزية، عشر سنين من النمو الاقتصادي.

وقد بقي الديمقراطيون أغلبية في مجلس الشيوخ حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢م. ولكنهم فقدوا تلك الأغلبية بسبب مقتل السيناتور عن منيسوتا بول ولستون ليصبح عددهم مساوياً مع عدد المقاعد التي يشغلها الجمهوريون في المجلس الذي يضم مستقلاً واحداً. ومن أصل حكام الولايات الخمسين ينتمي ٢١ منهم إلى الحزب الديمقراطي، وكذلك رؤساء بلديات معظم المدن الكبرى. وقد استعاد الحزب الديمقراطي سيطرته على مجلس الشيوخ عام ٢٠٠٦.

أما الحزب الجمهوري فيشرح مبادئه السيناتور ترنت لوت. فالحزب في البدء يضم كل المحافظين من جميع الآراء، وهو يقول إنه «يؤيد المبادىء الصحيحة والفلسفة الصحيحة». وقد أثارت آراء لوت الكثير من الردود حول الحقوق المدنية، في مناسبة الاحتفال بالعيد المئة لولادة السيناتور والمرشح السابق

لرئاسة أميركا ستروم ثورنمود. وكان على بوب دول رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ السابق أن يؤكد أن على أميركا أن تشكر جميع الذين عملوا من أجل المساواة في الحقوق السياسية، وهي أمور لا يحترمها أعضاء كثيرون من الحزب الجمهوري.

وبالعودة إلى الحملة الانتخابية لرئاسة الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨، والتي اعترض فيها ثورنموند على توسيع الحقوق المدنية للأميركيين السود. وقد قامت حملة ذلك المرشح على اعادة الفصل العنصري قائلاً «إن كل قوانين واشنطن لن تستطيع إدخال السود إلى بيوتنا ومدارسنا وكنائسنا». ويتطلع لوت بشغف إلى عودة تلك الأيام، ولكنه يعود إلى الاعتذار ويعزو ذلك إلى سوء اختياره للكلمات واستعمالها.

يمثل الحزب الجمهوري ما يمكن تسميته «بالقومية الأميركية» المتمثلة بالمهاجرين الأوروبيين البيض الذين كانوا على الدوام قادة السياسة العامة، والذين تسلم نوابهم كل المراكز المهمة في الدولة وفي القوات المسلحة. ولكن الأقليات استطاعت رغم ذلك اختراق الحواجز وتبوؤ مراكز حساسة في الإدارة الأميركية. وفي إدارة بوش السابقة كان هناك كونداليسا رايس وزيرة الخارجية، وقبلها كان كولن باول وزيراً للخارجية أيضاً، وهما من السود. كما دخل وزارة بوش أيضاً ممثلون عن الأقلية الناطقة بالإسبانية. وفي المجال الاقتصادي يتبنى الحزب الجمهورية الليبرالية الجديدة، التي قادت الاقتصاد الأميركي إلى

حافة الهاوية في الأزمة الاقتصادية الأخيرة. وهذه النظرية الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموجات العولمة، التي سادت الاقتصاد العالمي منذ الربع الأخير من القرن العشرين. كما يطبق الجمهوريون سياسة الانحياز للأغنياء، فكل رئيس منهم يفتتح عهده بتخفيض الضرائب عن الأغنياء ويحاولون أيضاً تقليص برامج الضمان الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن.

ميّز دونالد رامسفيلد بين أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة بعد حرب احتلال العراق وما أثارته من تداعيات. ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن ذلك ينطبق تماماً على الولايات المتحدة الأميركية. فالانقسام القديم - الجديد فيها هو انقسام في السكان والأعراق والمناطق. والدوغما الأميركية مقسمة بين الأحمر والأزرق. وهذا الانقسام يبدو واضحاً في المناطق الواقعة في السهول الأميركية، حيث التعلق بالدين، والإقامة في الضواحي المدينية. وتدعى تلك الولايات «بالولايات المتأرجحة» وهذه تصوِّت عادة للجمهوريين. وإزاء ذلك هناك السكان الذين يقطنون في المدن الساحلية وهؤلاء علمانيون على الأغلب. أما في المدن الصناعية فينقسم المواطنون البيض بين الأفكار المحافظة والقومية التي يمثلها الحزب الجمهوري وبين الليبرالية والاستقرار الاقتصادي والضمانات الاجتماعية التي يمثلها الحزب الديمقراطي.

انتصر جورج و. بوش في عام ٢٠٠٤م باستغلاله التعصب الديني الأعمى، الذي يمثله المحافظون الجدد ودعاة المسيحية

الصهيونية والقومية العمياء التي قادته إلى اعلان الحرب على العالم العربي والاسلامي بحجة محاربة الارهاب. ولكن الفشل الذريع في الانتصار في العراق والكارثة المالية الحالية، أي الفشل في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان لا بد له من أن يبعد ماكين مرشح الجمهوريين من الوصول إلى رئاسة أميركا.

الإعلام والميديا

أُصيب الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن بالدهشة عندما تصفح كتاب «حالة نكران» الذي كتبه الصحافي المشهور بوب وودوارد. دهش جورج بوش لأن الصحافي كشف بالأرقام والوقائع، وفي مقابلات مع أقرب المقربين منه، كيفية تخبطه وإدارته في حرب العراق. تمعّن الرئيس في التحقيقات الاستقصائية التي أجراها وودوارد مع موظفين كبار في الادارة يراهم يومياً، فضحوا فيها تجاوزه الدائم لآرائهم، وتشبثه وقتذاك بوزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

يشبه التحدي القائم بين الصحف الأميركية، التحدي القائم بين فرق كرة القدم، وكذلك التحدي القائم بينها وبين محطات التلفزة والإنترنت. فالصحافة تلتقط كالمغناطيس الجرائم وقضايا الفساد في مختلف الميادين، وهي الخبز اليومي للأميركيين في المطبوعات وعلى الشاشات. لم تكن نشأة الصحافة الاستقصائية سهلة، بل جاءت ثمرة نضال، منذ ٥٠ عاماً كان الفساد يعم أميركا والرشى قائمة حتى رجال الشرطة كانوا يقبضون الرشوة. ويروي دافيد كابلان من جريدة «يو أس نيوز» التي تطبع مليوني عدد يومياً، فيما يصل عدد قرائها إلى ١٠ ملايين، أنه في عام

١٩٧٦ كتب الصحافي دون بولز في صحيفة بولاية أريزونا تحقيقاً عن المافيا، فقتل أثره في انفجار في سيارته في سياق الجرائم المنظمة التي كانت تقوم بها المافيا هناك.

قبل ذلك أطلق الرئيس الأميركي السادس والعشرون تيودور روزفلت على الصحافيين بعد كشفهم مساوىء إدارته وفسادها لقب «ملوِّثو السمعة القذرون»، ومنذ ذلك الوقت صار هذا اللقب مرادفاً للصحافي المتميز والجرىء. والصحافة في أميركا هي رديف للشفافية في الإدارة والحكم وفي المحاسبة وإحقاق الحق. هذه الصحافة كانت وراء استقالة الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٤م إثر فضيحة «ووترغيت» التي كشفها الصحافيان كارل برنشتاين وبوب وودوارد من جريدة «واشنطن بوست».

تتمتع الصحافة في أميركا بحماية القانون وبقدرة على الوصول إلى المعلومات الحكومية وسواها في شكل تلقائي ومباشر ومن دون حواجز. ويستطيع الصحافي أن يطلب من صاحب شركة أن يكشف له عن رواتب موظفيه متسلحاً بضرورة الشفافية، التي يحميها القانون تسهيلاً للمحاسبة ومحاربة الفساد. ولشدة التسهيلات التي يتمتع بها الصحافيون الأميركيون، صاروا مغيبين عن مشاكل الصحافة في العالم. ومن البرامج الاستقصائية الشهيرة في أميركا هناك «٦٠ دقيقة» وبرنامج نانسي غرايس التي تحقق يومياً في جرائم وقضايا الفساد.

هذا فيما يتعلق بداخل الولايات المتحدة، أما في الخارج

فالأمر مختلف كلياً، إذ أن الانحياز في المحطات التلفزيونية في تغطية الشؤون الخارجية يبرز بقوة في تغطية «سي أن أن» العالمية التي لا يشاهدها المواطن الأميركي، اذ تحل مكانها «سي أن أن دومستيك».

يدور جدل واسع في الأوساط الصحافية الأميركية حول تحديد مفهوم الأمن الوطني أو القومي. «كيف نتوصل إلى ذلك»؟ يتساءل الصحافي جيف ستين فيما أعضاء الكونغرس لا يعرفون الحقائق عن شعوب المنطقة العربية، ومع ذلك يوافقون على قرارات الحرب. هذه المواضيع وسواها لا تتناولها المحطات التلفزيونية المحافظة وفي طليعتها «فوكس نيوز» التي شكّلت بوقاً للإدارة الأميركية الماضية وللمحافظين الجدد. هؤلاء ينتابهم القلق من توجه الجيل الشاب (بين ١٨ - ٢٩ سنة) إلى الابتعاد عن قراءة الصحف، ومشاهدة الأخبار الرصينة التي يفضلون استقاءها من الإنترنت أو من البرامج الإخبارية الكوميدية، وأشهرها اليوم على الإطلاق برنامج «ذي ديلي شو» الذي يقدمه جون ستيوارت على محطة «السي أن أن» ويثير امتعاض المحافظين الجدد لأنه ينتقدهم في شكل سافر.

لا تمول الحكومة إلا تلفزيون الدولة، والمحاطات التي تتوجه إلى الخارج مثل قناة «الحرة» وراديو «سوا»، وذلك كي تبقى الصحف مستقلة تماماً عن التمويل الحكومي. كما تبرر حجة «الأمن القومي» حملات التضييق على الصحافيين بشكل غير مسبوق. واللافت أيضاً أن كثيراً من الصحافيين كانوا

ممتعضين من إدارة بوش التي يقولون عنها إنها كانت من أكثر الإدارات التي ضيّقت عليهم. وتعد جريدة «واشنطن بوست» من أكثر الصحف صدقية في العالم، إذ أن فيها أقساماً خاصة لملاحقة قضايا الفساد، وكيفية صرف الأموال الحكومية. وقد قام الصحافي سكوت هيغام بكشف فضيحة سجن «أبو غريب» في العراق، وممارسات الجنود الأميركيين ضد السجناء العراقيين. وقد صارت قضية التعذيب من بعد ذلك على كل شفة ولسان.

صارت الحرب على العراق جزءاً من القضايا الداخلية التي تتناولها الصحافة والإعلام بكثافة. وقد أفردت جريدة «الواشنطن بوست» في عددها الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦م ست صفحات نشرت فيها كل صور الجنود الذين قتلوا في العراق. لذلك تحتل الحرب على العراق، المرتبة الأولى في تفكير الأميركيين وفي حياتهم اليومية.

لا نرى ضرورة لإعادة نشر الأكاذيب حول الأسباب الملفقة والمزورة التي أدت إلى احتلال العراق، مثل أسلحة الدمار الشامل العراقية، وتعاون الحكم السابق في العراق مع تنظيم «القاعدة». إذ ظهر بالدليل القاطع كذب تلك الادعاءات، وذلك على لسان المراجع العليا في الولايات المتحدة الأميركية. أما الجديد في الأمر فهو ما كشفته جريدة «نيويورك تايمز» عن تجنيد وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» لبعض الشخصيات الكبيرة العسكرية المتقاعدة، للعمل كمحللين عسكريين لدى شبكات

التلفزيون الأميركية المعروفة. ووراء ستار الموضوعية الكاذب أخذ الخبراء المشار إليهم بتغطية أخبار الحرب بشكل يخدم أهداف الدولة وليس الحقيقة. إن ذلك النشاط بدأ قُبيل الغزو الأميركي للعراق ويتواصل حتى يومنا هذا.

يرتبط معظم الخبراء العسكريين بروابط متينة مع الشركات الأمنية التي تعمل في العراق. وهذا الارتباط نادراً ما يُشار إليه في الإعلام، إذ أن معظمهم يشغل مناصب في تلك الشركات مثل المدراء التنفيذيين والمستشارين. وتظهر مئات التقارير والمقابلات كيف استعملت إدارة بوش «الميديا» كحصان طروادة لتبرير الحرب على الإرهاب، والذي شمل كافة شبكات التلفزيون الأميركية. وقد نظمت الإدارة للخبراء مئات الرحلات إلى العراق، كما أمنت لهم الوصول إلى التقارير المخابراتية العسكرية. كما قابلوا كبار المسؤولين أمثال ديك تشيني نائب الرئيس، ووزير العدل آنذاك البرتو غونزاليس ومستشار الأمن القومي ستيفان هادلي. وقد تبنى الخبراء كل ادعاءات الإدارة، حتى ولو ثبت بعد ذلك كذبها. وبعد مضي أكثر من ست سنوات على الحرب في العراق، فإن الاستعدادات وعمليات التنفيذ العسكرية لم تعرف أبداً. وذلك على الرغم من بث شبكات التلفزة لأكثر من ٨ آلاف صفحة من التقارير التي تصف الرحلات إلى العراق ونتائجها.

إن وسائل الإعلام تبقى مصدراً هاماً للمعلومات. ويلاحظ هنا أن الصحافة الغربية والأميركية على وجه الخصوص، تبقى

مملوكة في معظمها لمجموعات اقتصادية كبرى تبيع منتجاتها للسوق. وقد تتحدى وسائل الإعلام السلطة القائمة مع التقيد بحدود معينة، فهم يتحدثون جزئياً عن السجون السرية والفظائع المرتبطة بممارسة اختطاف الأشخاص إلى البلدان التي يُسمح فيها بالتعذيب للحصول على اعترافات. ولذلك يبقى الإنترنت وسيلة رائعة للحصول على معلومات موضوعية وغير منحازة.

الانتخابات الرئاسية الأميركية والعوامل المؤثرة فيها

لا بد لنا حين الدخول في حيز الانتخابات الرئاسية الأميركية وشرح المشهد السياسي المرتبط بها من الإشارة إلى أن القاعدة الانتخابية للحزب الديمقراطي هي أكبر وأكثر نشاطاً من التعبئة الجمهورية. ويُلاحظ ذلك في نسبة تسجيل الناخبين الديمقراطيين فهي تقريباً ثلاثة أضعاف معدلات تسجيل الناخبين الجمهوريين. أما الأمر الثاني فهو الزخم الذي استطاع أوباما إدخاله إلى حملته، إذ استطاع إدخال عنصر هام من عناصر المجتمع الأميركي إلى جانبه، وهو عنصر الشباب. وقد استطاعت فئة الشباب لديه جمع أموال طائلة وُضعت في صالح حملته. كما استطاع أوباما بشخصيته الجذابة والمحببة أن يجعل من قطاع الشباب قطاعاً رئيسياً وحاسماً في الانتخابات الرئاسية الأميركية. أما العامل الثالث فهو الحالة الاقتصادية السيئة جداً (والتي تحولت أخيراً إلى كارثة مالية عالمية). فالمواطن الأميركي يعاني من أزمة اقتصادية طاحنة إذ شمل الغلاء كل سلع المعيشة اليومية من غاز وبنزين، وإيجارات. كما ارتفعت أيضاً معدلات البطالة مما يدل على أن الاقتصاد الأميركي يعاني من

أزمة عميقة جداً قد تطول إلى سنوات كثيرة قادمة. وترتبط هذه الأزمة الاقتصادية بفشلٍ مدوٍ في السياسة الخارجية، والتكاليف الهائلة التي سببتها حروب بوش على العالم العربي والإسلامي. كما أن أغلبية الشعب الأميركي ترى أن أخطاء السياسة الخارجية كانت سبباً رئيسياً من أسباب انهيار الاقتصاد الأميركي. أما العامل الأخير فهو أن غالبية الشعب الأميركي تواقة إلى حدوث التغيير الذي هو شعار حملة أوباما الأثير. وقد استطاع أوباما بفضل شخصيته الباهرة وذكائه الشديد إدخال هذا الشعار إلى كل بيت أميركي.

وبالانتقال إلى بحث القطاعات المؤثرة في الانتخابات الرئاسية الأميركية لا بد من الاشارة إلى قطاع الطبقة العمالية البيضاء، التي صوّتت خلال الانتخابات التمهيدية لهيلاري كلينتون وليس لأوباما. ويعود ذلك في قسم منه إلى خوف هذه الطبقة من مرشح ذي أصول أفريقية. ولكن ذلك يندرج في خانة التمييز العنصري الذي أصبح المجتمع الأميركي متحرراً منه في أغلبيته الساحقة. وقد حاول أوباما صياغة أفكار تؤدي إلى مزيد من القوانين الحمائية لهذه الطبقة ومستمدة من العولمة (التي انهارت على رؤوس أصحابها أخيراً). أما القطاع الثاني فهو قطاع متعدد الأقطاب هو قطاع الأقليات. وأهم تلك الأقليات هي الأقلية اليهودية (التي تصوت عادة إلى جانب المرشحين الديمقراطيين). ومن غير المعروف حتى اليوم إذا كان أوباما قد اكتسب أصوات الأغلبية من الأقلية اليهودية في المجتمع الأميركي. أما الأقلية الثانية فهي الأقلية ذات الجذور الأميركية

اللاتينية (هيسبانك) والتي تتكلم اللغة الإسبانية. وحتى الآن لم تعرف اتجاهات الأغلبية فيها. أما الأقلية السوداء فمحسوم أمرها في التصويت للمرشح الذي هو أول مرشح أميركي - أفريقي يصل إلى الترشح لأكبر منصب في الولايات المتحدة الأميركية على الاطلاق. والقطاع الأخير هو قطاع المرأة الذي استطاعت هيلاري كلينتون اجتذاب الأغلبية فيه في حملة الترشيح التمهيدية. وقد حثت هيلاري كلينتون أنصارها كافة على التصويت لمرشح الحزب الديمقراطي الذي تنتمي هي إليه، ولكن مدى الاستجابة تظل غير معروفة.

وبالعودة إلى حملة ماكين الرئاسية نرى أنها كانت تركز على أن أوباما محدود الخبرة في شؤون الأمن القومي ولا يملك الخبرة الكافية أو المعرفة أو الدراية بتلك القضايا الحساسة بالنسبة للأميركيين. أما الصورة التي تكونت لدى الرأي العام العربي عنه، فهي ايجابية بالإجمال، إذ لم يهدد على الأقل باحتلال بلد عربي آخر غير العراق، ولم يقل إنه سيبقى هناك مئة سنة أخرى، كأن الوطن العربي أرض سائبة لماكين ولأمثاله من المتعطشين للحروب وللدماء. لقد تحدث أوباما عن مفاوضات مع إيران، ووضع خطة للانسحاب من العراق. أما ماكين فكانوا يقولون عنه إنه يتمتع بخبرة طويلة في قضايا الأمن القومي الأميركي، بحكم تجربته العسكرية، وخبرته الطويلة في مجلس الشيوخ. وبالتالي فهو مستعد لشن حروب أخرى، حفاظاً على الأمن القومي الأميركي.

كانت الانتخابات الأخيرة هي انتخابات رئاسية، وانتخابات تحديد نصفي للكونغرس. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مناصري الحزب الجمهوري تمكنوا من جمع أموال تفوق بضعفين الأموال التي جمعها أنصار الحزب الديمقراطي. وهذا يعني أن هناك قاعدة جمهورية تعمل في مجال الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية. وكانت تبدو أفضل مما كانت عليه في انتخابات عام ٢٠٠٦م، عندما خسر الجمهوريون الأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب.

واذا نظرنا إلى ما يسود المجتمع الأميركي من تيارات سياسية، تبين لنا أن تيار التغيير هو الغالب لا محالة (تفوق أوباما على ماكين في استطلاعات الرأي). إذ أن سياسة بوش أرهقت الشعب الأميركي داخلياً وخارجياً. وكانت كلفة حروب بوش الخارجية من الأسباب الرئيسية للانهيار الاقتصادي الحالي. لذلك فكل الأميركيين يتطلعون إلى بداية جديدة.

سيكون لنتائج الانتخابات الرئاسية آثار كبيرة جداً على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. ويقول بعض الخبراء إن السياسة الأميركية على اختلاف الإدارات لم تتغير كثيراً، إذ أن للولايات المتحدة مصالح استراتيجية ثابتة منها أمن اسرائيل والنفط. لذلك فالصورة المذكورة هي صورة بنيوية ثابتة. ففي حال فوز أوباما لم يتوقع الخبراء الا تغيرات محدودة. أما في حال فوز ماكين فلن تتغير السياسة الأميركية عما كانت عليه.

يمكن أن يطرأ تغيير في السياسة الأميركية تجاه الوطن

العربي عندما تواجه أزمة حقيقية في الشرق الأوسط. وهذه الأزمة تسببها الكلفة الباهظة جداً لتلك السياسة. إذ أن دافع الضرائب الأميركي يدفع الآن ضرائب أكبر من أي وقت مضى بسبب الوجود العسكري في العراق، وستكون المهمة الأولى لأي ادارة هي تقليص الكلفة الحالية عن أي طريق. إلى جانب ذلك تعاني أميركا من تراجع واضح؛ ظهر جلياً في العراق وفلسطين ولبنان. إن الاخفاق يلاحق أميركا، وإن كان ذلك لا يعني انهيارها. ولذلك فهي بحاجة إلى حلول للمشاكل ولو جزئية. كما أن سمعة الولايات المتحدة في الوطن العربي سيئة جداً وتتجاوز الـ ٧٠ بالمئة في كل الأقطار العربية.

يقف الوطن العربي أمام سياسة أميركية فاشلة. فالتعثر ومحاولة الدفاع عن المصالح الاستراتيجية سينتج عنه مساحة للتغيير بكل تأكيد، وهي تغييرات تكتيكية بسيطة كما يقول بعض الخبراء. ويضربون على ذلك مثالاً استمرار الوجود العسكري الأميركي في العراق بعد توقيع الاتفاقية الأمنية التي تنتقص من سيادة العراق بشكل أكيد. أو أن تلك الاتفاقية تشبه اتفاقات الحماية التي كانت توقعها الدول الاستعمارية مع الأقطار العربية في بداية القرن العشرين. ونحن نقول إن للفشل المدوي تبعاته وتداعياته ونتائجه والتي لا بد لأي قوة أن تتقبلها حتى لو كانت قوة عظمى مثل الولايات المتحدة الأميركية.

العرب في أميركا

أظهر الإحصاء السكاني عام ٢٠٠٠م أن عدد السكان العرب في الولايات المتحدة هو ١,٢ مليون نسمة أي بارتفاع ٣٨ بالمئة عما كان عليه عام ١٩٩٠م و٥٠ بالمئة عن العدد الذي سجل عام ١٩٨٠م. وعندما بدأ الإحصاء السكاني يأخذ السلالة في الاعتبار وليس الدين الذي أُدخل لاحقاً ارتفع عدد السكان الأميركيين بنسبة ١٣ بالمئة في التسعينات ليصل إلى ٢٨١,٤ مليون نسمة. وعلى الرغم من نموهم السريع ما زال العرب يشكلون أقل من واحد بالمئة من السكان. لكن هذه الأرقام، بالإضافة إلى الزيادة في عدد الأميركيين المسلمين الذين يتخطى عددهم الخمسة ملايين نسمة، تظهر أنهم أقلية تنمو بسرعة، وربما يحتلون المرتبة الثانية بعد الأميركيين الناطقين بالإسبانية.

لا شك أنه منذ أحداث ٢٠٠١/٩/١١م، ارتفع مستوى الوعي والتحرك لدى الأميركيين العرب والمسلمين إلى أقصى حد. وذلك في سبيل مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن تلك الأحداث ومضاعفاتها. ومنذ ذلك الوقت لم يكن أمام الأميركيين العرب من خيار سوى بذل جهد أكبر على المستويين الفردي والجماعي للحفاظ على عيشهم الكريم والترويج لمواطنية

منتجة. وكان على الأميركيين العرب والمسلمين مواجهة تحديات مختلفة، ونتيجة لذلك أُعيد إحياء المراكز الثقافية، وأُطلقت حوارات بين الثقافات والأديان، وأُنتجت أفلام وثائقية لإعطاء صورة أفضل عن العرب والمسلمين في العالم، وعن العرب الأميركيين الذين يعملون كمواطنين.

وبما أن مجتمع الأميركيين العرب يتألف بشكل خاص من مهنيين ومثقفين ومالكي شركات صغيرة، فهم يميلون بقوة نحو النزعة المحافظة سواء أكانوا ديمقراطيين أم جمهوريين. كما تعكس ميولهم السياسية الاتجاهات الوطنية إلى حد كبير. أما الباقون فمستقلون ولا يعبرون عن تفضيلهم لحزب على آخر. لكن في ضوء المسائل المختلفة المطروحة يبدو أن الأميركيين العرب بدأوا يميلون نحو الحزب الديمقراطي.

من الصعب وضع العرب الأميركيين ضمن هيكل واضح ومحدد الملامح. فصورتهم معقّدة في بعض الجوانب ومتجانسة في جوانب أخرى. إنهم حاضرون في الحياة السياسية الأميركية، ويتفاعلون كأي مواطن أميركي. لكنهم لمْ يتحولوا إلى قوة نافذة برغم مرور أكثر من قرن على بدء موجات هجراتهم الأولى إلى الولايات المتحدة الأميركية.

ينشغل العرب الأميركيون كأي أميركي بالقضايا الداخلية التي تمسهم، لكن القضايا الخارجية لا تقل أهمية عندهم. بعضهم شديد الولاء لحزبه الديمقراطي أو الجمهوري أو أي خيار ثالث، وبعضهم يتأرجح كأي ناخب أميركي في خياراته

الانتخابية. بعضهم تخلى عن أصوله واندمج في النظام، وآخرون يجاهدون للمواءمة بين تاريخهم وبين حاضرهم.

ووفق استطلاع لمؤسسة زغبي حول انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٠م فإن ٥٦ بالمئة من الذين أدلوا بأصواتهم كانوا لبنانيين و١٤ بالمئة كانوا سوريين و١٢ بالمئة مصريين و٨,٥ بالمئة فلسطينيين. كما أن ٦٦ بالمئة من الذين شاركوا وُلدوا في الولايات المتحدة مقابل المهاجرين الذين شكلوا ٣٤ بالمئة. أما دياناتهم ومذاهبهم فقد توزعت كالتالي: ٣٤,٥ بالمئة كاثوليك و٢٤,٥ بالمئة أرثوذوكس و١١ بالمئة بروتستانت و٢٢ بالمئة مسلمين. وبحسب مكتب الإحصاء القومي الأميركي فإن غالبية الجاليات العربية تعيش في خمس ولايات هي كاليفورنيا (أكثر من ١٩٠ ألف نسمة) نيويورك (أكثر من ١٢٠ ألف نسمة) وميشيغن (أكثر من ١١٥ ألف نسمة) نيوجرسي (أكثر من ٧٠ ألف نسمة) وفلوريدا (أكثر من ٧٠ ألف نسمة أيضاً). لكن المعهد العربي الأميركي يقول إن عدد الجاليات العربية أكثر من ذلك بكثير. ويشير مثلاً إلى أن هناك ٦٥٠ ألفاً في كاليفورنيا و٤٠٠ ألف في نيويورك ومثلهم في ميشيغن و٢٧٠ ألفاً في فلوريدا و٢٥٠ ألفاً في نيوجرسي. إلى جانب مئات الألوف في تكساس وأوهايو وايلينوي وماساشوسيتس وبنسلفانيا وفيرجينيا وماريلاند ونيو هامبشر.

وبجانب هذا الثقل العددي نسبياً يتسم العرب بنشاطهم السياسي عموماً ونحو ٨٨ بالمئة منهم مسجلون كناخبين. ويُثار

هنا السؤال المهم: كيف يمكن ترجمة هذا الحضور؟ وبكلمات أخرى هل اللوبي العربي الفاعل ممكن في أميركا؟ من يقوم به، ومن يموله وكيف يعمل وبأي وجهة يسير؟

تقول جنان الأعور الأستاذة الجامعية التي شاركت كمندوبة في مؤتمر الحزب الديمقراطي «إن العرب الأميركيين هم أفضل من بإمكانه طرح وجهة النظر العربية أمام الحكومة الأميركية، فما من مسؤول أميركي سيسمح لنفسه بأن يُنظر إليه على أنه يتجاوب مع نشاط لوبي أجنبي. ويقوم المعهد العربي الأميركي بدور اللوبي العربي في واشنطن. وعندما يقوم العرب الأميركيون بتطوير نفوذ سياسي كمواطنين في الولايات المتحدة الأميركية، فإنهم عندها سيؤثرون في السياسة الخارجية الأميركية تجاه العالم العربي. وهذا ما تقوم به الجماعات الأخرى. اللوبي اليهودي الأميركي يقوم بالتأثير دائماً على السياسة إزاء الشؤون الإسرائيلية، واللوبي الإيرلندي الأميركي قام بالتأثير الأساسي لجعل بيل كلينتون يرعى مفاوضات السلام في إيرلندا الشمالية، واللوبي اليوناني يؤثر على الشؤون اليونانية. وهذا ما نحاول القيام به وهو توحيد العرب الأميركيين تحت لواء المعهد العربي الأميركي كمنظمة لوبي لنا. إنه يتطلب وقتاً وجهداً ومالاً لتحقيق أهدافنا هذه. ومن أجل ان تكون مؤثراً يجب أن يتوفر أمران هما الأصوات والأموال، ونحن نمتلك الاثنتين في مجتمعنا ولكننا بحاجة إلى جهة أكثر توحداً للاستفادة القصوى منها».

أما مديرة الاتصالات في المعهد العربي الأميركي جنيفر

سالان فتقول «إن المعهد الذي لا تتعدى ميزانيته السنوية مليون دولار، ويعتمد على اشتراكات العضوية البالغة ٢٥ دولاراً، ومساهمات المؤمنين بأهمية الشريحة العربية الناخبة، يقوم بنشاطات لمساعدة العرب الأميركيين على التعامل مع العملية السياسية. كما نقوم ببعض نشاطات اللوبي عبر التعريف بهمومنا وقضايانا. وقد عمل المعهد لسنوات لتكون لنا قواعد في الحزبين، ونقيم برامج تدريب وتعليم لنسهل دخول العرب إلى الإدارات الحكومية والمؤسسات السياسية».

ويقول طالب سلهب الفلسطيني الأصل وأحد المشاركين في مؤتمر الحزب الديمقراطي إن المهاجرين العرب الأوائل الذين أتوا من سوريا ولبنان إلى الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، أصبحوا مندمجين في المجتمع وباتوا جزءاً من «النظام» من أمثال السيناتور سبنسر ابراهام وعضو الكونغرس نيك رحال والسياسي المستقل رالف نادر. ونتيجة لذلك أصبح لديهم نفوذ قوي. ولكن في حين أنهم يفتخرون جميعاً بأصولهم، فإنهم يقاربون المسائل كأميركيين.

أما المهاجرون اللاحقون في الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين فهم يعتبرون أنفسهم عرباً يعيشون في أميركا، ولهذا يستمرون في العمل والحركة وفق ذلك. ولقد حافظوا على روابطهم العائلية والثقافية في الشرق الأوسط ولم يندمجوا بشكل كبير في « النظام». كما أن قلة من القادة والناشطين الجمهوريين والديمقراطيين ينتمون إلى هذا الجيل من

المهاجرين. واذا كان العديد منهم ينشطون سياسياً في قضايا تتعلق بالشرق الأوسط (فلسطين ولبنان والعراق) فإنهم أقل تأثيراً في نشاط اللوبي، وذلك لأنهم يعملون كغرباء لا كجزء من النظام السياسي.

لا يُطلب من العرب بأن يكون لهم ما لإسرائيل من مراكز هائلة للضغط، لكن على الأقل يمكن مد الجسور مع شخصيات ومؤسسات أميركية منفتحة على العرب، ولديها اقتناع بأن السياسة الممالئة لإسرائيل في المطلق، لا تعبر عن المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية.

الجامعات الأميركية والحرب على الإرهاب

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر من عام ٢٠٠٣م صدق مجلس النواب الأميركي بالإجماع على مشروع قانون يطلب من مراكز الدراسات الدولية الجامعية إظهار مزيد من الدعم للسياسة الخارجية الأميركية وأن لا تجازف بخسارة التمويل الاتحادي. وقد جاء التصديق على القانون إثر جلسات عُقدت في ذلك الصيف، استمع فيها أعضاء الكونغرس إلى إفادات عن التأثير السلبي للكاتب الراحل إدوارد سعيد على مراكز الدراسات الشرق أوسطية، التي وُصفت بأنها جيوب تضمر معاداة منحطة للأمركة. وأدلى ستانلي كورتز، زميل بحوث في مؤسسة هوفر، وهي مركز دراسات يميني بإفادته قائلاً: «تميل الدراسات الشرق أوسطية (ودراسات في مناطق أخرى) الممولة بموجب الفصل السادس (من قانون الدفاع الوطني الخاص بالتريبة) إلى انتقاد السياسة الخارجية الأميركية بقسوة وتحيّز». ويبدو أن مجلس النواب الأميركي وافقه الرأي وقرر التدخل.

وقد حاول اليمين بتشجيع من سيطرته السياسية على العاصمة واشنطن أن يضم الحكومة إلى صفوفه في الحروب الثقافية الجامعية. ويقول رشيد الخالدي، وهو أستاذ كرسي إدوارد سعيد

للدراسات العربية في جامعة كولومبيا: «بما أنهم يمثلون الاتجاه السائد في مراكز الدراسات في واشنطن وأروقة الكونغرس، يقولون في أنفسهم: فلنترجم هذا الرأسمال السياسي في مجال التربية» وليس مفاجئاً أنهم بدأوا بالدراسات الشرق أوسطية. فهناك عداوة شديدة بين مؤيدي إسرائيل المتشددين، الذين يسيطرون على اليمين الأميركي، بفضل الصعود المذهل للمحافظين الجدد في إدارة بوش، والأكاديميين المتخصصين في دراسة العالم العربي والإسلامي.

تحولت العداوة إلى نزاع مفتوح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م عندما رأى المحافظون الجدد فرصة لاتهام الأكاديميين المختصين بشؤون الشرق الأوسط، ليس باعتماد مناهج دراسية متحيزة وحسب بل بتمثيل نوع من «الطابور الخامس» الفكري. وبعد وقت قصير من أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، نشر المركز الأميركي للأمناء والخريجين، وهو مجموعة مركزها واشنطن شاركت في تأسيسها لين تشيني زوجة نائب الرئيس ديك تشيني، والسيناتور الديمقراطي جو ليبرمان تقريراً تحت عنوان «كيف تخذل جامعاتنا الولايات المتحدة، وما يمكن فعله بهذا الشأن؟».

يورد التقرير أمثلة تظهر تقصيراً في السلوك الوطني لدى أساتذة الجامعات. وتوصف الأخيرة، بأنها الحلقة الضعيفة في الحرب على الإرهاب. وفي الوقت عينه أصدر مارتن كرايمر رئيس تحرير مجلة «ميدل إيست كواترلي» كتاباً بعنوان «أبراج

عاجية على الرمال - فشل الدراسات الأميركية الشرق أوسطية». حيث اعتبر أن المؤسسات الأكاديمية المستعدة لدفاع رومانسي عن «العالم الثالث» أعمت عيونها عن الأعراض الخطيرة التي تعاني منها المنطقة. ومن ثم أطلق دانيال بايبس وهو زميل لكرايمر ومن المحافظين الجدد، والذي عينه بوش رئيساً لمعهد السلام الأميركي «كامبوس واتش» وهو موقع على الإنترنت مخصّص لرصد مؤشرات التحيّز ضد الولايات المتحدة في مراكز الدراسات الشرق أوسطية، تقريراً ونشر ملفات عن الأخطاء السياسية التي ارتكبها بعض ألمع الأساتذة. ودعا التقرير الطلاب إلى رفع تقارير عن أساتذتهم.

حتى وقت قريب كان النزاع لا يزال كلامياً ويقتصر على المواقع على الإنترنت، والكتب والمجلات والمحاضرات، ولكن مع تحول مشروع «قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي» إلى قانون نافذ تحت الرقم **٣٠٧٧** سينشأ مرصد لمعرفة تأثير مراكز الدراسات الدولية الممولة من الحكومة، على الأمن القومي. وسيتحقق ذلك المرصد عما إذا كان مؤيدو السياسة الخارجية الأميركية يحظون بتمثيل مناسب.

يوحي القانون المُشار إليه، أنه إذا كان معظم الخبراء يعتبرون أن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط سيئة فالخلل يكمن في الخبراء وليس في السياسة المذكورة! وعلى الأرجح فإن قانون «الدراسات الدولية في التعليم العالي» لن يمنح الحكومة الفيدرالية السلطة لإقصاء الأصوات المعارضة في مراكز

الدراسات الشرق أوسطية لكن من شأنه أن يعطيها دوراً في تحديد الآراء الواجب تضمينها في الاتجاه الأكاديمي السائد. ومن شأن المجلس المؤلف من سبعة أعضاء أن يرفع توصيات إلى الكونغرس عن الوسائل الكفيلة بجعل المراكز تعكس بشكل أفضل الحاجات الوطنية المتعلقة بالأمن القومي!

والجدير بالذكر أن هناك ١٧ مركز دراسات شرق أوسطية في الولايات المتحدة، معظمها في أفضل الجامعات مثل هارفرد وكولومبيا وجامعة نيويورك وجامعة شيكاغو. وتتلقى جميعها هباتٍ بموجب الفصل السادس لتمويل المنح الجامعية، من خلال أنشطة تشمل تدريب معلمي المدارس الثانوية على شؤون الشرق الأوسط، وتقديم معلومات للإعلام عن المنطقة. وتشكل هذه المراكز أساس برامج التعليم العالي الخاصة بمناطق العالم. ويقول كرايمر «أجرى سبعون بالمئة من الحائزين على شهادة دكتوراه في الدراسات الدولية بحوثهم في هذه المراكز الوطنية. وكانت الأموال الحكومية أساسية في نيل شهادات الدكتوراه في هذا المجال».

لكن النقاد من المحافظين الجدد يقولون إن أموال الحكومة لا تُنفق بطريقة صحيحة لأنه بعد أن تشربت مراكز الدراسات الشرق أوسطية إيديولوجيا ما بعد الاستعمار التي روّج لها إدوارد سعيد، تحولت هذه المراكز إلى مدافعة عن العالم العربي، وأغفلت دراسة المواضيع التي لا تناسبها مثل تنامي الإسلام الأصولي والإرهاب. ويقول كرايمر في هذا الإطار «القوا نظرة

على برنامج المؤتمر السنوي لجمعية الدراسات الشرق أوسطية. هناك مئات الأوراق، وما من ورقة تتحدث عن الإرهاب. والسبب هو أنه من وجهة نظر إيديولوجية، يعتبر الكثير من الأكاديميين أن دراسة الإرهاب هي مبالغة في التركيز على أحد أوجه الحقيقة. إلى درجة أنهم يتخلون عن الفكرة بسرعة». ويقول كرايمر أيضاً إن العديد من الباحثين دخلوا هذا المضمار لأنهم فتنوا بالموضوع. لقد دخل العديد من الأكاديميين هذا المجال منذ أجيال وقد ظنوا أن الشرق الأوسط كان على شفير الثورة، وتحمّسوا للعديد من حركات المقاومة والحركات القومية، حتى أنهم تحمّسوا في فترة ما للحركات الإسلامية.

يشجب المحافظون الجدد سيطرة غير الغربيين في هذا المجال قائلين إن معظم الباحثين الشرق أوسطيين هم مجرد ناطقين باسم إيديولوجيات بلادهم الارهابية. ولذلك هدف القانون المُشار إليه إلى إحداث ثورة في الجامعات، حيث يضع الباحثون ثقلهم في محاربة الإرهاب، ولخدمة المصالح الأميركية.

يعتبر رشيد الخالدي أن الخطر الذي يمثله القانون ٣٠٧٧ على الدراسات الشرق أوسطية كبير جداً، لأن التمويل الحكومي أساسي لضمان استمرار هذه المراكز. ويضيف أن ذلك القانون سيكون له تأثير من اثنين: إما أن يفرض تعلم نسخة واحدة مشوّهة عن واقع الشرق الأوسط، وإما أن يفرض على الجامعات قيوداً لا تقبلها على الإطلاق فتُحَجَّم تالياً دراسات الشرق الأوسط.

لقد أرسلت مراكز أبحاث في جامعات مرموقة في ١٥ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٤م (منها على سبيل المثال جامعات هارفرد، وشيكاغو وبرنستون، وستانفورد ويال) إلى مؤسسات فورد وروكفلر، رسائل عن التوجّه الجديد في منع الباحثين من كتابة ما يريدون بحجة الحرب على الإرهاب. وعدّوا ذلك أمراً موجهاً إلى منع الحرية الأكاديمية، خاصة بعدما تبين أن ما نشره المحافظون الجدد عن العراق كانت كلها معلومات كاذبة.

هل يمكن القول إن الأساتذة والباحثين في أميركا قد تخلصوا الآن من مرحلة شبيهة بالمرحلة المكارثية بعد انتخاب أوباما رئيساً لأميركا؟ أم أن الأمر سيحتاج إلى نضال طويل لاستعادة الحقوق المدنية، وحرية البحث والتفكير والتعبير؟

الاقتصاد الأميركي في عهد بوش

يتذكر الأميركيون أن هربرت هوفر وهو الرئيس الذي أدت سياساته إلى تفاقم «الركود الكبير عام ١٩٢٩م، هو الحائز الأكبر على لقب «اسوأ رئيس» فيما يتعلق بالاقتصاد الأميركي. أما سياسات بوش فتوصف بأنها أسوأ من سياسات هوفر، كما أنها أصعب على التغيير وستدوم لوقت طويل.

عندما تسلم جورج بوش الإبن رئاسة أميركا، كان الاقتصاد في أوج ازدهاره، إذ أن الإنتاجية زادت في فترة كلينتون الثانية الستة بالمئة، كما تم تسديد ديون البلاد كاملة، وعرفت الميزانية فائضاً كبيراً. وأدت الثقة الكبيرة إلى ارتفاع مطرد في مؤشر «داو جونز». ولكن بعد أن أقسم جورج بوش اليمين كانت أجزاء من تلك الصورة المشرقة قد بهتت. ولكن اللحظة كانت مؤاتية لضخ مزيد من الأموال في التعليم والتكنولوجيا، لكن إدارة كلينتون أرجأت ذلك نتيجة سعيها الدؤوب لإلغاء عجز الموازنة. وقد ترك كلينتون للرئيس بوش الاقتصاد في وضع مثالي، اذ كان من المتوقع أن يبلغ الفائض في الموازنة ٢,٢ تريليون دولار. وكان ذلك يعني زيادة في الاستثمارات الداخلية في المجالات الأساسية، مما يحفز النمو ويُبعد الركود.

بدأ عهد بوش بإطلاق مبادرة اقتصادية هي إجراء تخفيضات كبيرة على الأثرياء في حزيران ٢٠٠١م. أتبعها بخفض ثانٍ في عام ٢٠٠٣م، وكان أكثر انحيازاً للأغنياء. ولكن الطامة الكبرى كانت كلفة الحرب في العراق (وبدرجة أقل في أفغانستان) التي أدت إلى خسارة باهظة جداً في الأرواح والماديات. وقد قُدرت الكلفة قبيل نشوب الحرب بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار. ولكن الكلفة حالياً تعدت ٥٠٠ مليار دولار. أما الكلفة الحقيقية فقد احتسبها جوزيف ستيغليتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بأكثر من ٢ تريليون دولار. ويقر مكتب الموازنة التابع للكونغرس أن اجمالي النفقات هو أكثر من ضعف الإنفاق على العمليات. اذ لا تشمل الأرقام الرسمية نفقات أخرى ذات صلة مخفية في الموازنة الدفاعية مثل التكاليف المرتفعة للتجنيد، وكذلك نفقات الرعاية الصحية التي يحتاجها عشرات الآلاف من المحاربين المصابين، وأكثرهم يعاني من اصابات فادحة في الدماغ والعمود الفقري. ولا تشمل النفقات أيضاً المعدات التي استُعملت في الحرب والتي يجب استبدالها. ونتيجة للحرب ارتفع سعر برميل النفط خمسة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب. كما أن تأثير الحرب على الاستثمار يؤدي لامحالة إلى الركود. وتعاني الشركات الأميركية في الخارج من تبعات انهيار سمعة الولايات المتحدة وزيادة الكراهية لها. ولذلك تصل التكاليف الإجمالية للحرب في العراق إلى أكثر من ٢ تريليون دولار، بحسب جوزيف ستيغليتز المُشار إليه.

إن الارتفاع الكبير في أسعار النفط سببه الأساسي والواضح

والذي لا شك فيه، هو الحرب في العراق. وبحسب التوقعات التي كان ينشرها مستشارو بوش قبيل نشوب الحرب، فإن النفقات ستسدد كاملة من عائدات النفط العراقي، وستكون الحرب مربحة كما كانت حرب الخليج عام ١٩٩١م. ليس هذا فقط بل كانوا يقولون أيضاً إن الحرب على العراق هي الطريقة الفضلى لضمان أسعار نفط منخفضة، لكن ما حدث يشير إلى أن النتائج كانت بعكس ذلك على الاطلاق. أما الرابحون الكبار الوحيدون في الحرب، فكانوا شركات النفط الأميركية، وشركات الأمن الخاصة.

كان الخبراء الأميركيون حينذاك يتوقعون أن يستمر سعر برميل النفط بين ٢٠ و٢٥ دولاراً في السنوات الثلاث التي تلي الحرب. وهم كانوا يتوقعون أيضاً أن يرتفع الطلب من الهند والصين، والذي سيُلبى من زيادة الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط. ولكن الحرب في العراق أفسدت كل تلك الحسابات.

لقد استمر الاعتماد على النفط في فترة الإدارة البوشية التي أضافت فشلاً آخر في تنويع مصادر الطاقة الأميركية، اذ اتبعت سياسة «تفريغ أميركا أولاً» أي اخراج أكبر كمية من النفط منها وبأسرع وقت ممكن، مما يجعلها أكثر اعتماداً على النفط المستورد من الخارج، وعلى اقتراح علمي يتمحور حول الانصهار النووي الذي لم يتحقق.

في عهد بوش ازدادت عجوزات الموازنة والميزان التجاري، لتسجل أرقاماً قياسية. وكانت البلاد تقترض ٥ مليارات دولار

يومياً لدعم الاستهلاك. وكانت النتيجة تراجع الاستثمار في الموجودات الثابتة، مثل المصانع والمعدات التي تساعد على زيادة الثروة. وقد تم الاعتماد على دول أخرى لتمويل ديون أميركا.

ما تأثير هذا كله؟ من المؤكد أن معدل النمو في الاقتصاد الأميركي سينخفض. إن أي اقتصاد يستطيع تحمل الخسائر، ولكن ليس لفترة طويلة جداً. إن أهم نقاط الضعف هو انهيار الثقة بالاقتصاد الأميركي. ومع انهيار الثقة انهارت أيضاً قيمة العملة، اذ خسر الدولار مقابل اليورو ٤٠ بالمئة من قيمته حتى الآن.

لقد عنت العولمة الاقتصادية، أن الاقتصاد الأميركي والاقتصادات الأخرى اصبحا متشابكين أكثر من أي وقت مضى. وقد أثرت على ذلك التشابك أزمة الرهونات العقارية السيئة. اذ وجد مالكو الرهونات أنهم يحملون أوراقاً لا قيمة لها. ومن أجل ذلك واجهت الأسواق المالية العالمية اضطرابات كبيرة. فقد اكتُشف أن رهونات عقارية تبلغ المليارات من الدولارات توجد في حافظات مالية في أوروبا والصين واستراليا، وحتى في مصارف أميركية مثل «غولدمان ساكس» و«بيرستيرنر». ونتيجة لذلك ارتفع معدل المخاطرة المالية العالمية.

ما هو الوضع الآن؟ إن الأسعار ترتفع بمعدلات عالية جداً. ويقول بعض الاقتصاديين أن أميركا على وشك الوقوع في حلقة

التضخم التي واجهتها في سبعينيات القرن الماضي. وفي خطاب القاه بن.س. برنانك مدير الاحتياطي الفيدرالي في ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨م أكد أن قيمة الدولار المتدنية ستعزز توقعات التضخّم القادمة. كما أن ارتفاع الأسعار المذهل، إذا استمر، قد يقود إلى ارتفاع توقعات التضخّم، ويصبح الأمر مؤكداً. وبالنسبة لبعض الشركات المالية الاستثمارية فهم يتوقعون ارتفاعاً للأسعار يفوق المعتاد منذ عشرين سنة. كما أصبحت أسعار الوقود والغذاء العالية من المسلمات. وتشير التوقعات إلى ارتفاع في الأسعار يبلغ ٧,٧ بالمئة للسنة القادمة. وستفوق نسبة التضخم ٣,٤ بالمئة.

عندما ترتفع أسعار الوقود والغذاء يخشى الخبراء الاقتصاديون من الدائرة اللولبية لصعود الأسعار والأجور، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي كبير. ويخشون أيضاً من أن تؤدي زيادة الأجور إلى صعود التضخم من جديد.

يضع جوزف ستيغليتز الحل على النحو التالي:

«في مختلف الأحوال يجب فعل المزيد. وما هو مطلوب يمكن وصفه بطريقة بسيطة إلى حد ما: يجب وقف سلوكنا الحالي والقيام بالعكس تماماً. ويعني ذلك عدم إنفاق أموال لا نملكها، وزيادة الضرائب على الأثرياء، والحد من رعاية الشركات، وتعزيز شبكة الأمان للأقل يسراً، واستثمار مبالغ أكبر في التعليم والتكنولوجيا والبنى التحتية».

نرى بعد هذا التحليل للاقتصاد الأميركي، أن جورج بوش

لم يكن فقط كارثة على العالم وعلى الأخص العالم العربي والإسلامي، بل كان كارثة على أميركا نفسها. مما جعل وصول مرشح جمهوري إلى البيت الأبيض أمراً شبه مستحيل، في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

المدن والضواحي في أميركا

قُبيل اندلاع الحرب على العراق في بداية عام ٢٠٠٣م انقسم الرأي العام الغربي والعالمي إلى قسمين، وذلك في المؤسسات الإعلامية الكبرى، وفي الأحزاب السياسية الحاكمة والمعارضة: قسم مؤيد للحرب وقسم معارض لها. ولكن الحرب اشتعلت في ٢٠ آذار/مارس من ذلك العام، وقد اتهمت المظاهرات الضخمة في الغرب الحكومات الغربية بشن حرب استعمارية. أما الادعاءات المضادة فكانت تؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل (تم تثبيت كذبها فيما بعد). وقد كتب البروفسور أيان روبرتس في ذلك مقالاً مهماً في جريدة «الغارديان» يشرح فيه أسباب الحرب قائلاً:

«الحرب قادمة لا محالة، ليس بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل، كما يدعي اليمين السياسي، ولا بسبب الاستعمار الغربي كما يدعي اليسار السياسي. سبب هذه الحرب والحروب التي قد تليها هو السيارات.. أميركا وضعت نفسها في زاوية أن بنيتها التحتية وتخطيط مدنها واقتصادها تعتمد إلى درجة عالية على السيارات. يمكن اعتبار أميركا مصابة بإدمان مرضي. اذ من دون المليارات من براميل ذلك الوحل الأسود الثمين تضخ

في شرايين اقتصادها ستعاني أميركا ارتداداً صحياً مدمراً. . كلما توسعت الضواحي حول المدن أصبحت صناعة السيارات أقوى. إن تصنيع السيارات هو الآن أكبر مشغل للعمالة، وصناعة السيارات هي التي توفر المعيشة وتشكل الاتساع الحضري. وقد خُططت مدن مثل لوس أنجلوس ودالاس وفينكس، لتخدم السيارات ولتصبح تشتتاً حضرياً هائلاً من امتدادات الضواحي، إلى درجة أنه الآن قد يكون من المستحيل إنشاء نظام نقل عام اقتصادي، ليخدم هذه المدن. يعتمد نظام النقل الأميركي بشكل كامل على النفط، والنفط بدأ ينضب، والإنتاج العالمي سيصل إلى الذروة خلال السنين العشر أو الخمس عشرة القادمة. حتى أقل عجز في تجهيز النفط، يمكن أن يرفع أسعار وقود السيارات بشكل كبير. وتعي الإدارة الأميركية جيداً أهمية استمرار تدفق النفط، حيث أن كل زيادة حادة في أسعار النفط خلال السنوات الثلاثين الماضية، تبعها ركود حاد في الاقتصاد الأميركي. ضواحي المدن الأميركية تحتاج إلى النفط، والنظام العراقي يجلس على ذلك «الكنز».

من الشرح السابق يتبين لنا أن العامل الرئيسي لمشكلة أميركا هي الوقود النفطي المعد للنقل، على العكس من معظم الدول الصناعية الأخرى التي تعتمد على أنظمة نقل متعددة ومتنوعة، كما تستخدم الدول الأوروبية الطاقة الكهربائية في النقل. وهذا ما يجعل أميركا شديدة التأثر بأي خفض في إنتاج النفط. ويرجع ذلك إلى نمط التخطيط الذي اعتمده الأميركيون عند بناء مدنهم وهذا ما يجعل أميركا أكثر تأثراً، ليس بوصول

النفط إلى ذروة الإنتاج، وما يلي ذلك من عجز متزايد في إنتاج النفط، بل بأي إعاقة لاستمرار تدفق النفط. ويشير الباحث الأميركي فلمنك Fleming إلى ذلك بقوله: «حتى لو كان النفط يمثل واحداً بالمئة من الطاقة المستخدمة، وإذا كان هذا الواحد بالمئة يزود النقل المستخدم للنقل فإن أي إعاقة لتدفق النفط ينتج عنها إغلاق الاقتصاد خلال أيام».

يمكن تشبيه النقل في المجتمعات الصناعية بالدورة الدموية عند الكائن الحي، بل هو أهم من ذلك. فالنقل وما يتعلق به من صناعات، يشكلان جزءاً كبيراً من دورة الاقتصاد الأميركي، والصناعة النفطية وصناعة السيارات يشكلان جزءاً كبيراً من الاقتصاد الأميركي والصناعات النفطية وصناعات السيارات وما يتفرع عنها من خدمات تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الأميركي، كما أن قيمة الدولار النقدية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسوق النفطية. وهذه الأسباب وغيرها، في رأي أغلب الباحثين والدارسين، هي التي أدت إلى احتلال العراق والاستيلاء على كنزه النفطي.

تكمن المشكلة الأميركية الكبرى في التخطيط المدني المبعثر على امتدادات هائلة المساحة، مما يجعل تلك المدن تعتمد بشكل كبير جداً على الوقود النفطي، وذلك على عكس كافة المدن في العالم. ولا يوجد حل لهذه المشكلة المعقّدة في المدى المنظور. والحلول العملية التي طبقتها البلدان الصناعية في أوروبا، والمبنية على توسيع استخدام النقل العام من

أوتوبيسات وقطارات، ومترو تحت الأرض، ومترو الأنفاق، وكافة وسائل النقل الجماعية، لا يمكن تطبيقها في أميركا، وذلك لأمرين: أولهما إن تشتت الضواحي حول المدن أوجد كثافة سكانية متدنية، بحيث أن اقامة أي نوع من النقل الجماعي لا يمكن له أن يكون مربحاً. فالنقل العام يحتاج إلى كثافة سكانية عالية حول خطوطه كي يعمل وكي يكون مربحاً. أما الأمر الثاني فهو توليد الطاقة الكهربائية المطلوبة. فأميركا لا تستطيع في المستقبل المنظور توفير الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها أنظمة النقل العام، ويحتاج ذلك إلى فترة تفوق العقدين من الزمان.

لقد ساهمت عوامل عديدة في نشوء المدن الأميركية بهذا الشكل المبعثر، ومن تلك العوامل وفرة النفط ورخص أسعاره وذلك خلال حقبات القرن الماضي. إضافة إلى شغف الأميركيين بالسيارات، وطبيعة السهول الأميركية الشاسعة. لكن السبب الأساسي يكمن في نشوب الحرب الباردة، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بين أميركا وحلفائها من الدول الأوروبية والنازية الألمانية، حيث كان هناك تخوف حقيقي من نشوب حرب نووية مع الاتحاد السوفياتي، والخسائر الاقتصادية والبشرية الناتجة عن تعرض المدن الأميركية المكتظة بالسكان لهجوم نووي. وخلال الخمسينات والستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي، أنفقت الحكومة الفدرالية أموالاً طائلة لتشجيع المصانع والسكان على الانتشار في ضواحٍ بعيدة ومنخفضة الكثافة السكانية كأسلوب للدفاع المدني ضد القنابل النووية. ولكن هذا

الأسلوب في الحياة أصبح جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الأميركية. وأصبح امتلاك بيت في الضواحي مع حديقة وسيارات جزءاً من الحياة الأميركية، وتحقيق ما سمي «بالحلم الأميركي» The American Dream. كما أن ذلك يتعلق بمصالح الشركات الكبرى في السياسات الحضرية. وقد جعلت هذه الأسباب من أسلوب الحياة هذا أسلوب الحياة العامة عند الأكثرية الساحقة من الأميركيين.

ويشير الباحث الأميركي ديفيد فلمنك في دراسة له بعنوان «ما بعد النفط» إلى أن أميركا لا تعاني نقصاً في كميات النفط فقط، بل العجز أيضاً في توفير الغاز لتدفئة المنازل. وهو يرى أن توفير كميات إضافية من الغاز من مناطق بعيدة كالشرق الأوسط، لن يكون أمراً متوفراً، وذلك لعدم وجود البنية التحتية، لذلك فهو لا يرى مفراً من زيادة استهلاك النفط. وتستهلك أميركا أكثر من ٢٥ مليون برميل من النفط في اليوم، وخصوصاً كوقود للسيارات والشاحنات التي يبلغ عددها ٢٢٠ مليوناً، على الرغم من أن سكان أميركا لا يمثلون غير ٥ بالمئة من سكان العالم.

المدن والصناعات الكبرى في أميركا

في عام ١٩٩٢م عقدت قمة الأرض The Earth Summit برعاية الأمم المتحدة في ريو دي جانيرو. وقد جرت في ذلك المؤتمر نقاشات حول المشاكل الدولية مثل التغييرات البيئية التي تؤثر في مناخ العالم، والفقر، وإنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب. وقد تعالت الانتقادات ضد أميركا باعتبارها الملوِّث الأكبر، وذلك بسبب طريقة الحياة الأميركية التي تعتمد على السيارات، وعلى الإسراف في استهلاك الطاقة الرخيصة. وتنتج أميركا ربع الملوثات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري المناخية. وفي ذلك المؤتمر أعلن الرئيس جورج بوش الأب أن «أسلوب حياتنا غير خاضع للمفاوضة» Our lifestyle is not negotiable وقد ظهر ذلك جلياً في برتوكول كيوتو، الذي رفضت الولايات المتحدة توقيعه. وأسلوب الحياة ذلك الذي تحدث عنه الرئيس الأميركي، إنما هو أسلوب يمثل مستوى عالياً من الرفاهية، حيث الإقامة في الضواحي، في بيوت كبيرة مع حدائق وملكية سيارة أو أكثر، واستخدام مختلف أنواع الطاقة. ويمثل هذا الأسلوب في الحياة الغالبية العظمى

للامتدادات الحضرية حول مراكز المدن، حتى أصبح ما يقارب ثلثي الأميركيين يعيشون في مثل هذه الضواحي.

تتميز ضواحي المدن الأميركية بالاستخدامات الأحادية للأرض، أي أن المناطق السكنية هي للسكن فقط، وغالباً ما تكون لسكن طبقة اجتماعية معينة، كذلك المناطق الصناعية فهي في مكان آخر، وكذلك المدارس أو الأبنية العامة أو مناطق التسوق، كل له منطقته الخاصة. والطريقة الوحيدة هي الانتقال بينها بواسطة السيارات الخاصة، ولذلك فالنقل العام غير موجود. وتعتبر الطرق الرئيسية في الولايات المتحدة عصب الحياة الأميركية، فهي ليست مليئة بسيول من سيارات الضواحي فقط، بل هي الواسطة الرئيسية لنقل البضائع والأطعمة والمنتجات. وعلى عكس البلدان الصناعية الأخرى كالدول الأوروبية، لا يوجد في أميركا أي نظام نقل غير الطرق العامة عدا بعض خطوط القطارات المحدودة.

يعيش معظم الشعب الأميركي في مثل تلك الضواحي. لكن هذا الأسلوب من الحياة مكلف جداً، فإنشاء الطرق الرئيسية في البلاد، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كلف مبالغ طائلة، كما أن كلفة صيانة هذه الطرق لا تقل ضخامة. والوقود النفطي للسيارات يُباع للسائق الأميركي بأقل مما يدفعه السائق الأوروبي مثلاً.

لا تستطيع الدولة الأميركية توفير البنية التحتية والدعم المادي لهذا الأسلوب في الحياة من غير توفير الطاقة الرخيصة.

فالنمو الاقتصادي الكبير الذي كانت تتمتع به أميركا بُني على وفرة النفط والغاز الطبيعي ورخص سعريهما. ومع بدء نضوب هذه المصادر فإن أميركا ستواجه مصاعب جدية أكثر من غيرها من الدول. واذا أخذنا بعين الاعتبار أن أميركا تفتقد النقل العام، الذي يمثل جزءاً أساسياً من أنظمة النقل في معظم البلدان الصناعية الأخرى وخاصة الأوروبية واليابان، إلا أن هناك أسباباً اخرى من أهمها تأثير الصناعات الكبرى المتعلقة بصناعة السيارات، إذ عمدت تلك الشركات إلى القضاء على أنظمة النقل العام المنافسة وتوقف إثر ذلك التوسع السكاني في الضواحي. كما شكل الهاجس الأمني في سنوات الحرب الباردة، في خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن الماضي، العامل الأهم لاختيار تنظيم مدني ممتد على مساحات شاسعة من الأراضي، لتخفيف الكثافة السكانية، ولتفادي الخسائر البشرية الفادحة، إذا حدثت حرب ذرية مع الاتحاد السوفياتي.

لقد أدى تحالف بعض الشركات الكبرى، قبل الحرب العالمية الثانية، مثل «جنرال موتورز» و«فايرستون» و«ستاندارد أويل» إلى القضاء على أنظمة النقل الأخرى ومنها القطارات والترام. وما حدث هو أن تلك الشركات حوكمت بتهمة التآمر للقضاء على شركات خطوط القاطرات، وذلك بشراء تلك الشركات ومن ثم تفكيكها وتخريبها، كي تستطيع «جنرال موتورز» زيادة مبيعاتها من السيارات والباصات «وفايرستون» لتبيع دواليب السيارات وستاندارد أويل لتوسع مبيعاتها من الوقود النفطي للسيارات والباصات.

صُممت الضواحي الجديدة التي ظهرت في أوائل القرن الماضي لتناسب ملكية السيارة، بحيث يمكن الوصول إلى المنزل بسهولة مع توفير مرآب خاص لها. كما وفرت الطرق المعبَّدة لهذه الضواحي، طرقاً رئيسية تتفرّع منها طرق فرعية، وكل شارع فرعي يوصل إلى عدد من المساكن ويعطي خصوصية للساكنين. وتميزت تلك الضواحي لأول مرة بظاهرة جديدة في التوسع الحضري وهي أُحادية الاستخدام، فهي مخصصة للسكن فقط. وطبقة مالكي السيارات هذه، لا تحتاج لأن يكون المتجر أو المدرسة داخل الضاحية، فالسيارة أداة نقل مرنة. بعكس أنظمة النقل العامة المحددة الاتجاه، مثل القطار أو الترام. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت أنظمة الترام قد اختفت من المدن الأميركية وازدادت أعداد السيارات وتحسنت الطرق.

ومن الأحداث البارزة في هذا المجال إعصار كاترينا الذي ضرب مدينة نيو أورلينز المطلة على خليج المكسيك، حيث قتل في الإعصار ما يقارب ١٥٠٠ شخص أغلبهم من الملونين والفقراء. وقبل وصول الإعصار، طلبت السلطات من السكان إخلاء المدينة، ولم يبقَ في المدينة غير الفقراء الذين لا يملكون سيارات. ولم تفكر السلطات بتوفير وسائل النقل، لأن ذلك لم يخطر ببالهم!

يعزو الباحثون في تخطيط المدن أسباب التوسع الحضري الهائل، الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية في أميركا، إلى كون المدن الأميركية، لم يصبها الضرر، كما في الحالة

الأوروبية. لذا اتجهت الاستثمارات فيها إلى التوسع خارج المدن. كما أن القاعدة الصناعية الأميركية لم يصبها أي تدمير. ومع توفر كميات هائلة من الوقود الرخيص المتمثل في النفط والغاز، وجدت أميركا نفسها في حالة ازدهار اقتصادي وارتفاع للمستوى المعيشي.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت بعض الأصوات في أميركا تعلو محذرة من خطورة تركيز السكان في مدن مزدحمة. ونشأ هذا الخوف من جراء الخراب الذي حل بالمدن الأوروبية المزدحمة بالسكان. ففي ليلة واحدة (٢٥ شباط/فبراير عام ١٩٤٥م) قُتل في مدينة درسدن الألمانية أكثر من مئة ألف مدني ودمرت المدينة بشكل كلي. وذلك نتيجة غارات الحلفاء الجوية المركزة (تبيّن فيما بعد أن تدمير مدينة درسدن لم يكن له أي ضرورة عسكرية).

بعد التوسعات الحضرية الكبيرة جداً في أميركا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت معركة وسائل النقل في المدن قد حُسمت لصالح شركات صناعة السيارات، حيث اختفت أنظمة الترام من شوارع المدن الأميركية. وقد درست الباحثة كاترين توبن الوثائق الأميركية الرسمية حول التوسع الحضري في الضواحي فوجدت أن السبب الرئيسي لذلك هو الخوف تجاه الخسائر المحتملة في المناطق الحضرية في حالة نشوب حرب ذرية مع الاتحاد السوفياتي.

القسم الثاني:

حروب من أجل النفط

أميركا والعطش للنفط

ليست سياسة أميركا في السيطرة على النفط في العالم وليدة اليوم، بل هي تضرب عميقاً في جذور التاريخ الأميركي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولتبيان سياسة أميركا النفطية وخلفيتها السوداء، سنكتفي بذكر قصتين من ذلك التاريخ، مستمدتين من الوثائق الحكومية، وتقارير شركات النفط، وهما تخصان دولتين من جيران العراق هما إيران وأفغانستان.

تبدأ الرواية الأولى بصعود مصدق في إيران، الذي كان سياسياً يحوز على قدر كبير من الشعبية، والذي عارض السيطرة البريطانية على نفط بلاده. وقد حاول منذ البدء تعديل صيغ التعامل مع شركة النفط البريطانية - الإيرانية، وذلك بفرض تدخل الدولة في كمية الإنتاج والأسعار، على أساس المناصفة. ولكن الشركة البريطانية رفضت ذلك. ورد مصدق بتأميم الشركة وأصبح من بعد رئيساً للوزراء.

رد البريطانيون بمقاطعة النفط الإيراني وتبعهم الأميركيون. ورفضت من ثم شركات النفط كافة الحلول محل الشركة البريطانية. ولم يكن لإيران في ذلك الوقت القدرة التكنولوجية

لاستخراج النفط. وهدد مصدق بإغراق العالم بنفط ايران، ولكن ذلك لم يكن إلا دعاية لأن الحظر الدولي منع تحقيق أي شيء. كما أوقفت إدارة ايزنهاور مساعداتها. وتبع ذلك أعمال شغب في الشوارع كان من نتيجتها سقوط رئيس الوزراء العجوز البالغ من العمر ٧١ عاماً والاتيان بالجنرال زاهدي مكانه وهو صديق للأميركيين وللشاه على حد سواء. وكان ذلك الانقلاب المهزلة من تدبير وكالة المخابرات الأميركية CIA التي كان يرأسها في ذلك الوقت آلن دلاس شقيق وزير الخارجية جون فوستر دالاس، وعين كرميت روزفلت منفذاً لذلك الانقلاب المشؤوم. ومن الأساليب التي اتبعها المذكور المُشار إليه، دفع الأموال للصحافة من أجل كتابة مقالات وتعليقات تشيد بالشاه، وصنع رسومٍ وحكايات تذم رئيس الوزراء، واستطاعوا اختراق الجيش وتعيينَ أنصار الشاه في المراكز الحساسة، كما وضعوا متفجرة في بيت أحد كبار رجال الدين، ونُظمت أيضاً مظاهرات في الشوارع تأييداً للشاه. وفي النهاية عاد الشاه الذي كان قد غادر بلاده مهزوماً إلى بلاده منتصراً، وعادت معه أيضاً الشركة البريطانية مع خمس شركات أميركية منها اكسون موبيل وشيفرون تكساكو. وقدمت الولايات المتحدة من بعد ذلك مساعدات ضخمة جداً لإيران بلغت ٢٠ مليار دولار، وذلك في الـ ٢٥ سنة التي تلت عودة الشاه، على شكل مساعدات مالية وتسليحية. وقد اعتُبر نظام الشاه في ذلك الوقت نظاماً غير ديمقراطي بالمرة، يعتمد اعتماداً شبه مطلق على استخباراته السرية (السافاك). وفي مقابل ذلك استخرجت شركة النفط

البريطانية - الأميركية ملياري برميل من النفط في تلك الفترة إلى حين انتصار الثورة الإسلامية في ايران عام **١٩٧٩**م.

أما الرواية الثانية فتبدأ عندما تقلّد رونالد ريغان رئاسة أميركا خلفاً لجيمي كارتر، والذي أوحت له مخابراته أن دخول الجيش السوفياتي إلى أفغانستان هو مقدمة لاحتلال منابع النفط في الخليج العربي. كما أوحت تلك المخابرات له أيضاً أن الاتحاد السوفياتي يفتقر إلى النفط بشكل كبير، وأن عليه أن يحصل من الكونغرس على تمويل عالٍ جداً لتمويل حرب العصابات التي كان يقوم بها الإسلاميون ضد السوفيات. وكجزء من الخطة الأميركية، تم تزويد السعودية بطائرات أواكس، وصواريخ «ستينغر» للمقاومين الإسلاميين الذين كانوا يحاربون بها طائرات الهيلوكوبتر السوفياتية. وقد بقيت تلك الأسلحة في أيدي الإسلاميين حتى يومنا هذا. ولكن العدو تغير، وأصبحت أميركا العدو الأكبر للأصولية الاسلامية. ومنذ ذلك الوقت بدأت أميركا في إقامة قواعدها العسكرية في الخليج العربي، وكان ذلك كله بسبب معلومات خاطئة قدمتها السي. أي. أيه إلى الإدارة الأميركية. وعندما نشبت الحرب العراقية - الإيرانية اتخذ ريغان موقف الحياد مؤقتاً. ولكن بعد بداية الحرب بسنتين سارعوا إلى مساعدة العراق. أما الحقيقة فهي أن أميركا كانت تساعد العدوين على تدمير بعضهما البعض بشكل جيد. وما قصة إيران - كونترا ببعيدة عن الأذهان. وكان ذلك كله بسبب انخفاض إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي وليس بسبب توقفه. وتعد روسيا اليوم ثاني منتج للنفط في العالم بعد المملكة العربية

السعودية. ولم تصبح روسيا مشترياً كبيراً للنفط من الشرق الأوسط، كما تنبأت المخابرات الأميركية، بل مكتفية ذاتياً ومصدرة لأكثر من ٣ ملايين برميل من النفط يومياً.

دأب الرؤساء الأميركيون على مدى سنوات على وضع الخطط، المبنية على أن العالم سوف يستنفد ذات يوم مورده الأساسي من الطاقة وهو النفط. وفي عام ٢٠٠٤م وضع بوش خطة فريدة ترمي إلى «التحرر من النفط الأجنبي» اي استبدال أكثر من ١,٧ مليون برميل في اليوم. دون توضيح كيف ستحصل الولايات المتحدة على هذه الكمية الكبيرة من النفط.

لا يعترف الخبراء الاقتصاديون في الولايات المتحدة بأن أزمة الطاقة أزمة عالمية ويرون أنها محلية، على الرغم من أن الأحداث المتعلقة بها أثبتت أنها مرتبطة بشكل لا فكاك منه بالإمدادات العالمية والطلب عليها في كل مكان من العالم. وفي هذا المجال يقول الاستراتيجي في مجال الطاقة انطوني كوردسمان في موضوع الطاقة إن الإدارة الأميركية تتعامل مع أزمة الطاقة وكأن بقية العالم ليس له وجود.

وتوحي النظرة العالمية للطاقة، بأن ليس هناك أزمة في الإمدادات، إذ أن احتياطي النفط في العالم الآن يزيد عما كان عليه في السبعينيات من القرن العشرين. فالمسوحات التي كانت فيما مضى تقدر إجمالي الاحتياطي العالمي بـ ٦٥٠ مليار برميل، تقدِّره حالياً، مستخدمة مسابر ومجسات متطورة على نحو متزايد، بأكثر من تريليون برميل. وبناء على معدلات الاستهلاك

في اليوم، بدا في عام ١٩٧٣م وكأن النفط سينضب في غضون ٣٣ عاماً أي في عام ٢٠٠٥م. واليوم تحدد الحسابات نفسها يوم النفاد في عام ٢٠٤٦م. وفي الولايات المتحدة، بما فيها الشمال الذي حيكت حوله الأساطير، نفذ النفط منذ أمد بعيد. ولكن شركات النفط عثرت على مصادر جديدة في زوايا حقول النفط القديمة، وهو ما مد في عمر الاحتياطي ١٦ سنة إضافية.

إن شراء النفط اليوم أسهل بكثير من ذي قبل، ذلك أن كارتل النفط في الشرق الأوسط والذي يحوز على ثلثي الاحتياطي المؤكد، كان يبيع الزبائن مباشرة، وكان يمكن أن يعاقبوه بشكل فردي. أما اليوم فالنفط يُباع في سوق عالمية يلعب فيه دور الوسيط آلاف من السماسرة. ولذلك فهناك اليوم نظام جديد يعمل الكثير لتقويض نفوذ الدول المصدرة للنفط (أوبك). أما عن حظر النفط فيقول وليم هوغان من هارفارد إنه سلاح سياسي توقّف المصدّرون عن العمل به.

وفي مقال أخير يقول المعلق الشهير توماس فريدمان (وهو بالمناسبة من السود) إن بوش الذي وعد بسياسة طاقة لا تنقاد للنفط وخاصة لنفط الخليج العربي هو في الحقيقة انقاد أكثر فأكثر لتلك السياسة، كما تعمل السعودية على إنتاج نفط بكميات أكبر بحيث تصبح بدائل الطاقة اقتصادية مع الوقت. وفي النهاية فإن النفط الذي يحرك الاقتصاد العالمي ويساهم بما لا يقل عن ١,٢ تريليون دولار لا بد أنه كان الموضوع الأكثر إثارة في الانتخابات الرئاسية.

المصادر: مجلة تايم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣م، مجلة نيوزويك نيسان/أبريل ٢٠٠٤م، جريدة نيويورك تايمز ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٨م.

النفط واحتلال العراق

تمثل الثروات والموارد الطبيعية دوماً أحد أهم الأسباب للحروب والنزاعات الدولية. وكثيراً ما تختلط مع أسباب أخرى عرقية وقومية ودينية. وفي دراسة صدرت عام ٢٠٠١م للمشهد المتوقع لحروب القرن الجديد حدد كلير Klare سببين هامين سيتصدران الحروب والصراعات المتوقعة في القرن الجديد، هما النفط والماء. فمع ازدياد الطلب على النفط، وفي ظل وصول الإنتاج العالمي إلى الذروة وبدء مرحلة نضوب النفط، سيستمر الصراع للتحكّم في ما تبقى من هذه الثروة الأساسية لنمو اقتصاد أي دولة. والنمو الاقتصادي هو العمود الفقري لأي اقتصاد صناعي.

قسم بعض فلاسفة الغرب وكتابه أنواع الحروب من أجل السيطرة على ما بقي من طاقة في العالم إلى أربعة: النوع الأول هو الصراع بين الدول القوية المستهلكة والدول الضعيفة والغنية بالثروات. وتندرج تحت هذا النوع من الصراع غالبية الحروب الاستعمارية التي حدثت في القرون السابقة. ويمكن في هذا المجال إدراج التدخّلات الأميركية في فنزويلا وكولومبيا، أما القرن الحادي والعشرون فقد بدأ بحرب من أجل السيطرة على

ثروة القرن الكبرى، أي النفط، وذلك عندما شنت أميركا الحرب على العراق من أجل احتلاله. وفي ظل بدء نضوب النفط، فإن هذا المورد سيصبح أكثر ندرة وأغلى ثمناً في السنوات القادمة. وسيصبح أمر نشوب صراعات وحروب بين أميركا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا الجنوبية أمراً محتملاً، وذلك للسيطرة على ما بقي من النفط.

النوع الثاني من الحروب هو الحروب أو الصراعات الأهلية. وهنا يمكن إدراج الكثير من الحروب الأهلية في بلدان غنية بالثروات، حيث تتنافس جماعات مختلفة للحصول على حصة أكبر من الثروات. والمثال على ذلك الصراعات الأهلية في نيجيريا والكونغو وأنغولا والبيرو وكمبوديا.

النوع الثالث من الصراعات هو الصراع بين الدول المستهلكة. ولكن ما دامت الثروات متوافرة والعرض يوازي أو يفوق الطلب، فإن آليات السوق كفيلة بتهدئة الصراع. أما عند حدوث شح في مورد ما فإن احتمالات الصراع بين الدول المستهلكة تزداد. وتساهم آليات السوق في تخفيض الطلب عندما يشح مورد ما، وذلك من خلال ارتفاع الأسعار.

أما النوع الرابع فهو ما اصطلح الغرب بدوله وإعلامه على تسميته «بالحرب على الإرهاب» وهم يقصدون أساساً أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين لأسباب سياسية. وبذلك تُدرج تحت هذا التعريف أعمال المنظمات وأعمال المؤسسات العسكرية للدول الاستعمارية على حد سواء. وأصبح مصطلح

الإرهاب يُستخدم غالباً ضد الأعمال التي تقوم بها المنظمات. أما العنف المستخدم من قبل الدول فهو استثناء، ولا يصح (كما يقولون) إدراجه ضمن الأعمال الإرهابية!

في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٠١م صرّح سبنسر ابراهام أول وزير للطاقة في إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش قائلاً: «أميركا مقبلة على أزمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين القادمين. وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر ويغير أسلوب حياتنا بكل معنى الكلمة».

إن هذا التصريح يُعد اعترافاً واضحاً، يظهر عمق مشكلة أميركا مع العجز العالمي في توفير الطاقة، مما يدفع القوة العظمى إلى إحكام سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط التي تحوي أكبر احتياطي للنفط في العالم، وذلك بكل الوسائل السياسية والعسكرية، ولكن إلى متى؟ وما هي المدة التي سيبقى فيها الأميركيون في الشرق الأوسط؟ قدّر بوش (وهو المهووس بالحرب أصلاً) المدة بنحو ٥٠ عاماً. أي كما هو الوجود الأميركي في كوريا الجنوبية. أما جون ماكين مرشح الحزب الجمهوري للرئاسة في أميركا (ونبي الحرب الأكثر جنوناً عن سابقه) فرفع الفترة إلى ١٠٠ عام. وكأن الوطن العربي والعراق على الأخص أرض سائبة لهم يفعلون فيها ما يشاؤون. أما بعض التقارير العلمية وعلى الأخص تقرير هيرش Hirsch فيشير إلى أن ذلك يعتمد على التوصل إلى بدائل للوقود النفطي تؤهله للتخلص من الاعتماد الكلي على النفط. وعلى الأرجح فإن

الفترة تعتمد على متغيرات مثل موعد وصول الإنتاج النفطي العالمي إلى ذروة الإنتاج، وبدء مرحلة النضوب، ومدى نجاح بدائل الوقود النفطي في أميركا خصوصاً وفي العالم عموماً.

وقد كتب دونالد كاغان Donald Kagan وهو أحد الأعضاء المهمين في مجموعة المحافظين الجدد قائلاً: «على الأغلب سنحتاج إلى وجود عسكري مكثف في الشرق الأوسط لفترة طويلة، وأي تعثّر لتدفّق النفط سيؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة. ووجود قواتنا في العراق كفيل بمنع أي توقف للإمدادات النفطية».

إن الوجود العسكري الأميركي في الوطن العربي يرتبط بمشكلة أميركا مع الطاقة في كل جوانبها وتداعياتها المحتملة. لذلك من الصعب القول إن أميركا قد تغير خططها الاستراتيجية الطويلة الأمد طواعية. وقد دعا باراك أوباما وهيلاري كلينتون إلى الانسحاب الأميركي من العراق في عام ٢٠٠٩م إذا فاز أي منهما بالرئاسة في الانتخابات. أما بوش وماكين فكانا مع حصول تغيرات في السياسات التكتيكية العسكرية، وذلك بإعادة انتشار القوات خارج المناطق التي ينتشر فيها العنف في العراق، وهي مناطق غير نفطية، مع تركيز سيطرتهم على المناطق النفطية.

إن الخطاب السياسي والإعلامي الأميركي يبرز مجموعة من الأهداف البعيدة عن الهدف الحقيقي للحرب. وهي ممارسة يومية معتادة للكذب الذي بدأ مع انتخاب بوش الابن رئيساً

للولايات المتحدة (بعد أن كان الإعلام الغربي يتصف بالصدق وقول الحقيقة لفترة طويلة من الزمن). فعندما يقول سياسي أميركي إن حرب العراق هي حرب من أجل بقاء الحضارة الغربية واستمرارها، وإن القوات الأميركية لن تترك العراق قبل تحقيق أهدافها، مهما تكن كلفة ذلك الاحتلال، فإنه يقول الحقيقة من وجهة نظره. وهل يستطيع أي سياسي أميركي أن يخبر أحد جنوده الذي سيذهب إلى الحرب وقد يفقد حياته بأن قتاله إنما هو من أجل ذلك «الوحل الأسود»؟ أو أن يخبر أم ذلك الجندي بأن ابنها قد حارب وقُتل من أجل أن يبقى خزان سيارتها مليئاً بالوقود؟

ما تمخّض عن الاحتلال الأميركي للعراق خلال الأعوام الستة الماضية، لم يكن أحد يتصور كلفته الحقيقية. فقد دُمرت البنية التحتية للعراق بكل جوانبها الخدمية والإدارية والأمنية، وقُتل من العراقيين مئات الآلاف. ولا يزال يقتل يومياً على أيدي قوات الاحتلال والجريمة المنظّمة أعداد من البشر تصل إلى أكثر من نصف مليون. هذا فضلاً عن اللاجئين العراقيين في الخارج والذين يبلغ عددهم ثلاثة ملايين.. إنها حرب قذرة من أجل النفط!

حروب بوش في العالم

لم يحدث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية أن وجدت أميركا نفسها أمام معضلة عسكرية تهدد دورها المركزي في العالم. خمس سنوات من الحروب في مختلف بقاع العالم، انهكت الجيش الأقوى في العالم، واستنزفت معنوياته وكوادره المادية والبشرية. ولذلك وجدت الأمبراطورية الأميركية نفسها أمام أحد أكبر التحديات لها في التاريخ. وكان ذلك كله نتاجاً للخطة الاستراتيجية التي وضعها بول وولفوفيتز بالمشاركة مع ديك تشيني وآخرين من أمثال زلماي خليل زاد وريتشارد بيرل عام ١٩٩٢م. وخلاصة تلك الاستراتيجية هيمنة سياسية لفرض قيادة أُحادية للعالم تمنع بروز أي قوة سياسية أو عسكرية في العالم، منافسة لها، وذلك عبر طريق واحد: التوسع العسكري. وأصبحت الولايات المتحدة تملك ٧٠٠ قاعدة عسكرية في مختلف أنحاء العالم. وقد خاضت تلك الجيوش الحروب في الخليج وأوروبا وآسيا وأفريقيا على مدى أعوام، إلى أن انتقلت إلى اشعال الحروب الكبرى بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك في أفغانستان والعراق. ثلاث جبهات لم تخمد النيران

فيها بعد، أما النتيجة فهي تفكّك الجيش وتمزّقه. ولذلك أصبح التفكير بحروب جديدة ضرباً من الخيال.

منذ ست سنوات كان الأميركيون يغرقون يومياً في سيل من المعلومات عن صانعي الأخبار ومفسري كلماتهم وأفعالهم، ومنذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م. كان يمكن للقارىء الأميركي العادي للصحف والمجلات والإنترنت، وللمستمع إلى المسؤولين الحكوميين وخبراء الإعلام والأكاديميين، ولمشاهد التلفزيون، أن يستخلص أن أميركا تربح الحرب. ويمكن تلخيص الفحوى العامة لذلك الخبر فيما يشبه سلسلة من العناوين الصحفية: النصر في أفغانستان. تدمير طالبان. نظام ديمقراطي موالٍ للغرب يحكم أفغانستان. الحماسة للإسلاموية وللجهاد في تراجع. رئيس وزراء إسرائيل رجل سلام. النصر في العراق من دون مقاومة إسلامية. العراق يقترب من الديمقراطية. . الخ.

أقل ما يمكن أن يُقال إن الأميركيين كانوا يتسلمون من قادتهم رسائل متضاربة. هل كانوا في طريقهم إلى الاحتفال بالنصر أم إلى مخابىء الحرب الباردة الجديدة؟ لم يكن الهدف تقديم أجوبة ناجزة عن تلك الأسئلة المطروحة، وإنما كان الهدف تفحص عددٍ محدودٍ من القضايا التي تشير إلى أن رؤية الأميركيين للأشخاص والأحداث مشوبة بكثير من الغطرسة والانغلاق على الذات أو «الغرور الامبريالي». ليست هذه علة متأصلة في أميركا منذ وصول الرواد الأول إلى الساحل

الأميركي، بل هو أسلوب في التفكير تولّد لدى النخب الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتمثل بعملية لتفسير العالم ليكون مفهوماً لهم، عملية تنتج عالماً قلما وجد فيه الأميركيون حدثاً غريباً عليهم، لأنهم قاموا «بأمركة» عناصره مسبقاً. وفي ذلك يقول لي هاريس في مقالٍ نشرته مجلة «بوليسي ريفيو» في عدد شهر آب/أغسطس عام ٢٠٠٤م: «إن ردنا الغريزي المباشر عندما يواجهنا عدو مختلف عنا حضارياً أن نفهم سلوكه من خلال مرتكزات معروفة لدينا، مرتكزات معقولة بالنسبة لنا على ضوء مخزون خبراتنا. فنحن نفترض، عندما يتخذ عدونا هذه الخطوة أو تلك، أن ذلك يعود إلى اسباب يمكن فهمها من خلال ما نعرفه عن عالمنا».

يؤكد القادة السياسيون في الولايات المتحدة دوماً أن التَّدني الهائل لشعبية أميركا في الدول المسلمة الرئيسية، لا يعكس دعمهم اللامشروط لإسرائيل وعبثها القاتل الذي تسميه عمليات القتل المحدودة. كما يقولون أيضاً أن لا علاقة لانهيار شعبية أميركا بدعمهم الذي لا يلين لأنظمة فاسدة وديكتاتورية في العالم العربي والإسلامي. وهكذا وبفضل الغرور الأمبراطوري المسيطر على عقول النخب السياسية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، ترتاح أميركا إلى قناعتها بأن العالم العربي والإسلامي لا يفهم سياستها الخارجية مبدأ وتنفيذاً والتي تهدف للخير! وفوق ذلك فإن النخب نفسها تجد أن الدستور الأميركي يكرس انتخاب «رئيس للعالم» وليس

المسؤول الأول في الولايات المتحدة الأميركية. هذان الخطان الفكريان كانا يقودان (قبل الانتخابات الأخيرة) إلى مراجعة سياسية كاملة، لمعرفة أسباب الحروب المستمرة. وبالنسبة لبعض السياسيين والمفكرين لا يعدو الأمر إلا مجرد سوء تفاهم ومن ثم دعوة شركات الإعلان إلى توضيب بضاعة تقول إن الديمقراطية والرأسمالية تصلحان للإسلام، وتسويقها إلى عالم إسلامي يرفض بعنف شراء هذه البضاعة. لذلك على الأميركيين أثناء اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد لضمان أمنهم أن يقيّموا العالم كما هو، لا كما يريدون أو يحلمون أن يكون.

من الصعب فهم لماذا اعتقد الأميركيون بأنهم يخوضون الحروب من أجل الخير والمبادىء الإنسانية السامية. لقد عبأوا كل قدراتهم العسكرية واستدعوا أعداداً كبيرة من الاحتياط ومن الحرس الوطني، وقصفوا أراضي خارج بلادهم كانت عادة أراضي مسلمين. لقد أطلقوا ما سُمي حرب تحرير الكويت، وإنقاذ جائعي الصومال، ودحر الطغيان في هايتي، ووقف الصراع في البلقان وإنقاذ كوسوفو من جمهورية الصرب، وتخليص أفغانستان من طالبان وتحرير العراق من صدام. وبعد ١٣ سنة من العمليات العسكرية المتكررة، لم يتمكن الأميركيون من دحر أي قوات، عسكرية أو شبه عسكرية. ولم يشاهدوا أكوام السلاح أو أعداداً كبيرة من الأسرى، أي ليس من دليل ملموس على الانتصار سوى الإعلانات البليغة، والمواسم الدراماتيكية لعودة الجنود.

إذا أخذنا أفغانستان مثالاً نجد أن الغرور الأميركي هناك لا يُصدّق. فالمجتمع الأفغاني القائم على القبائلية يبقى على انقساماته الإثنية ومعاناته من التدخل الخارجي والحروب الداخلية. إنه بلد يتصاعد فيه مد الحرب بدل أن يتراجع. والإعلام الأميركي على الأرض والمراسلون، إضافة إلى المعلقين وغيرهم يرون بوضوح الكارثة المقبلة لأميركا هناك. وعلى سبيل المثال كتب مراسل صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» سكوت بالدوف مذكراً قراءه: «إن قسماً مهماً من الأفغان (خصوصاً من غالبية البشتون المحافظة) لهم عناصر مشتركة مع مفهوم طالبان الراديكالي للإسلام أكثر من التصريحات الموالية للغرب من حامد كرزاي». وتكفي لمحة تاريخية بسيطة من صحافي باكستاني آخر لكشف الأخطار. فقد كتب مظفر إقبال في صحيفة «ذي نيوز» أن الأفغان مشهورون بصمودهم، وليس هناك أمل كبير في تحقيق انتصار في هذا البلد الصعب المراس. ذلك الأمر الذي لم يستطع الاتحاد السوفياتي تحقيقه باستعمال ١٤٠ ألف جندي. أما عميد المؤرخين العسكريين الغربيين جون كيغان، فقد نشر مقالة في جريدة «ديلي تلغراف» بعنوان «هذا هو السبيل إذا أرادت أميركا محاربة الأفغان» قدم فيها شرحاً هادئاً لما ينتظر أميركا إذا أغفلت الدروس المستخلصة من قرنين كاملين من التعامل العسكري الغربي مع أفغانستان: «إن مساعي احتلال وحكم أفغانستان تنتهي دوماً بكارثة».

في خضم الخسائر البشرية المرتفعة والمادية الخيالية، وعجز

إدارة بوش عن التحكّم بمصير الحروب التي أشعلتها، كان مفهوماً تصويت الأميركيين في الانتخابات الرئاسية إلى جانب باراك أوباما، المُنتظر منه تصحيح الأخطاء، وقيادة الولايات المتحدة للتصالح مع نفسها ومع العالم.

سقوط صقور الحرب

بخروج كارل روف «سوبرمان» البيت الأبيض ومهندس استراتيجية بوش السياسية والانتخابية، يكون الرئيس الأميركي قد خسر واحداً من صقوره والموصوف بأنه العقل «المفكر» له. حدث ذلك في منتصف آب/أغسطس من عام ٢٠٠٦م وذلك قبل فترة قصيرة من مواجهة بوش إحدى أصعب معاركه الرئاسية أمام الكونغرس بشأن الاستراتيجية المعتمدة في العراق الشهر المقبل. وقد عانقه بوش وقت رحيله وهو يقول: «نحن أصدقاء منذ زمن بعيد وسنبقى كذلك. سألحق بك على كل حال بعد وقت قصير».

يُعتبر روف من الخبراء الكبار في السياسة الاستراتيجية. وقد استخدم ببراعة سلاح الشائعات من خلال خلطه وتشويهه للخيوط كي يتعذّر على الناس معرفة الحقائق. وقد قام بدور محوري في التحضير لغزو العراق قبل ثمانية أشهر من حدوث ذلك، عندما حاول إقناع الكونغرس باعتبار ذلك العدوان أمراً شرعياً. وقد رحبت كبريات الصحف الأميركية باستقالته. ونعتقد أنه اختار وقت رحيله لأن لم يعد بوسعه إطلاق الشائعات وتضليل الرأي العام الأميركي بعد أن أصبحت كل الحقائق واضحة.

وقد سبق روف في الاختفاء بول وولفوفيتز مهندس الحرب على العراق، عندما كان نائباً لوزير الدفاع ومن ثم مديراً للبنك الدولي، الذي خرج منه بعد فضيحة فساد. وقد شغل وولفوفيتز بين أعوام ١٩٨٩م و١٩٩٣م منصب المشرف في البنتاغون على فريق من سبعمائة شخص مهمتهم إعادة رسم الاستراتيجية الأميركية بعد نهاية الحرب الباردة. ووضع بالاشتراك مع لويس سكوتر ليبي وثيقة «دليل الدفاع» التي دعت إلى السيطرة الأميركية على قارتي آسيا وأوروبا، وتنفيذ ضربات استباقية على الدول المشتبه في تطويرها أسلحة دمار شامل. وأدى تسريب الوثيقة إلى بلبلة دفعت إلى إعادة كتابتها حتى تحولت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م إلى أساس استراتيجية الأمن القومي الأميركي.

أما الصقر الآخر الذي رحل فهو دونالد رامسفيلد، الذي يصفه الصحافي بوب وودوارد في كتابه «حالة انكار» State of Denial، بأنه إنسان متعجرف ومتغطرس وشخصية بيروقراطية متردِّدة وتفتقر إلى الكفاءة، ويعتبر نفسه بصفته وزيراً للدفاع قائداً في زمن الحرب، وليس الرئيس بوش، وأنه هو الذي يحدّد الأهداف التي يجب قصفها مع القادة العسكريين. كما أنه من الصعب التعامل معه، ولا يثق إلا بعدد محدود من الأفراد. كما يعامل مرؤوسيه بشدة ويتعمّد إهانتهم في بعض الأحيان. وكان يتجاهل المكالمات الهاتفية من كونداليسا رايس ولا يرد عليها.

أما دوغلاس فايث فقد كان الرجل الثالث في البنتاغون بعد

رامسفيلد وولفوفيتز. شغل منصب نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون المفاوضات في عهد ريغان، وعمل قبل ذلك مستشاراً خاصاً لريتشارد بيرل بعدما خدم عامي ١٩٨١م و١٩٨٢م خبيراً لشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. وكان معروفاً بتأييده العلني لليكود الإسرائيلي، وكُرِّم عام ١٩٩٧م إلى جانب ولده دالك فايث الناشط البولندي الأصل في الحركة الصهيونية، بسبب الخدمات التي قدماها إلى إسرائيل. كما شغل عام ١٩٩٢م منصب نائب رئيس الاستشارات في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

ريتشارد بيرل، ويلقب بأمير الظلام لمواقفه الصارمة من الأمن القومي. محافظ من الأكثر تطرفاً. استقال في آذار/مارس عام ٢٠٠٣م من رئاسة لجنة السياسة الخارجية في البنتاغون بعدما تعرض للانتقاد نتيجة صراع على المصالح. ساهم في تأسيس جمعيتين فكريتين هما معهد السياسة الأمنية والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. ويعتبر بيرل مهندس إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وكان أشار إلى خطته هذه في تقرير أصدره الليكود الإسرائيلي عام ١٩٩٦م حمل عنوان «خرق نظيف: استراتيجية جديدة لضمان أمن المملكة اليهودية».

مايكل ليدين ويعتبر أكثر المحافظين الجدد وكان يعمل مستشاراً لدى كارل روف أبرز مستشاري بوش في السياسة الخارجية. صحافي ألف كتاباً عن «الحرب ضد أسياد الإرهاب»، وواحد من أبرز الأصوات الداعية إلى تغيير النظام

الإيراني. يعمل ليدين في معهد الدراسات عن كثب مع ريتشارد بيرل، وهو عضو مؤسس للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

لويس ليبي، يشغل منصب مدير ومستشار نائب الرئيس ديك تشيني للأمن الداخلي. شغل مناصب عدة في عهد الرئيس جورج بوش الأب، وشارك وولفوفيتز في وضع وثيقة دليل الدفاع عندما كان ديك تشيني وزيراً للدفاع عام **١٩٩٢**م.

ومن الوجوه البارزة في تلك الجماعة إليوت إبرامز ونورمان بودوريتز وروبرت كاغن ووليم كريستول وجميعهم عملوا في دوائر الأمن ولهم مراكزهم في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

تشكلت جذور المحافظين الجدد في أربعينيات القرن الماضي من مجموعة مثقفة صغيرة غالبية أعضائها من الليبراليين اليهود. وسرعان ما تزايدت أعدادهم. وقد عملت غالبيتهم في السبعينات مع هنري جاكسون السيناتور الديمقراطي المعادي للشيوعية ثم تحولوا في الثمانينيات إلى الحزب الجمهوري، بعدما وجدوا في رونالد ريغان ما يروي عطشهم لمواجهة الاتحاد السوفياتي بالقوة. وبعد عهد ريغان، شكلت ولاية جورج بوش الأب نوعاً من خيبة الأمل لهذه الجماعة الليكودية الأميركية المتطرفة. وأتى من بعد ذلك بيل كلينتون الذي جمد نشاطها، إلى أن انبعثت مع وصول جورج بوش الإبن إلى سدة الرئاسة.

يدعم أنصار اليمين الأميركي المتطرف إسرائيل بشكل قوي

جداً ولامتناهٍ، ويعتبرونها المفتاح الحيوي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ومفتاح الديمقراطية. وقد أدان بريزينسكي مستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس السابق كارتر السياسة الخارجية المتطرفة لإدارة بوش الإبن والتي تلاعب بمحتواها الاستراتيجي بعض المسؤولين الذين يهتمون بإعادة رسم السياسة الأمنية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل أكثر من اهتمامهم بالقدرة على محافظة أميركا على ممارسة دورها القيادي عالمياً كما يقول المستشار سالف الذكر.

عندما سقطت القنبلة الأولى على العراق، فتح المحافظون الجدد زجاجة شمبانيا احتفالاً بالمناسبة التي انتظروها طويلاً. وبعد مرور ست سنوات أصبح مذاق الشمبانيا مراً كالعلقم. والمغامرة الكبرى في الصحراء والتي اعتقد منظروها انها ستشهد خاتمتها السعيدة خلال أيام، بدا كأنها لن تبلغها أبداً.

إن الفشل الذريع الذي لقيه مشروع المحافظين الجدد في العراق لم يقضِ على حضورهم السياسي والفكري، ولم يفقدهم الأمل في إعادة إحياء مشروعهم للسياسة الخارجية، وهذه المرة من خلال ترويجهم لضربة جوية مدمرة لإيران.

لقد تلاشى تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأميركية بعد رحيل رموزٍ أمثال بول وولفوفيتز وجون بولتون ودوغلاس فايث وريتشارد بيرل. لكن تلك الجماعة لا تزال تعمل بشكل مركز وتستعين بكافة الوسائل الإعلامية والدبلوماسية

من أجل استعادة نفوذها داخل الإدارة الأميركية من خلال فكرة «اصلاح الكارثة في العراق». وهم يعتمدون بشكل خاص على نائب الرئيس ديك تشيني.

وأخيراً يجدر بنا أن نتساءل الآن، بعد التخطيط والإعداد لشن حربٍ عدوانية على دولة مستقلة هي العراق لأسباب تبين كذبها وبطلانها بلسان الذين شنوا الحرب أنفسهم، مما تسبب في حدوث جرائم مروّعة ضد الإنسانية؛ ألا يعد ذلك من جرائم الحرب؟ سؤال نتوجّه به إلى المؤسسات الحقوقية والإنسانية العربية والعالمية، لعلها تعيد إلى القانون الدولي والإنساني بعضاً من الهيبة والسلطة التي فقدها، بسبب أعمال دولة عظمى، أحالت العالم إلى مكان لا تسود فيه إلا شريعة الغاب!؟

تحولات السياسة الخارجية في عهد بوش

يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية الأميركية أولاً بتأمين المصالح الاقتصادية الأميركية في العالم، وبسط النفوذ الأميركي على أكبر عدد من دول العالم، وذلك للحفاظ على رفاهية الشعب الأميركي، أو على الأقل الطبقة الحاكمة فيه، والتي لا يزيد عددها عن واحد بالمئة من عدد سكان أميركا. وقد عرفت السياسة الخارجية الأميركية تغيراً دراماتيكياً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، ومن ثم اعتماد سياسة «الحرب على الإرهاب».

ووفقاً للباحث الماركسي سمير أمين، فإن النظام الأميركي نظام استقطابي، أي إمبريالي، وهو مسار ملازم لتراكم رأس المال العامل على نطاق العالم. وقد أصبحت الولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، المركز المالي العالمي. وقد كان على النظام الأميركي السيطرة على بلدان الأطراف (دول العالم الثالث) وعلى مواردها الأولية، وعلى أسواقها. وفي البدء السيطرة على النفط.

شهد تاريخ العالم وحتى عام ١٩٤٥ فترة طويلة من نزاع الأمبراطوريات الاستعمارية، إلا أن نهاية الحرب العالمية الثانية

أحدثت تحولاً ضخماً هو تشكيل الدول الاستعمارية إمبريالية واحدة، كان على رأسها الولايات المتحدة. وقد تمكّنت أميركا بفضل ذلك من فرض هيمنتها الاقتصادية على العالم، خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية هو فتح الأسواق لمنتجات شركاتها، حيث تعتبر الولايات المتحدة نفسها الوريثة للأمبراطورية البريطانية التي كانت المصالح التجارية بالنسبة إليها هي المحرك الأساسي لسياستها الخارجية. لقد كان هاجس الولايات المتحدة منذ نشأتها هو التجارة، فحرية الملاحة البحرية والتفاوض على مناطق تجارية حرة هما في صميم التوسّع الأميركي في العالم. وما دخول الولايات المتحدة في الحربين العالميتين سوى تعبير واضح عن هذا التصميم الواضح الذي لا تحيد عنه أي ادارة أميركية، ألا وهو حماية المصالح التجارية الأميركية وتوسيعها في العالم.

وأثناء الحرب الباردة كان هناك اتفاق ضمني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على تقاسم أسواق العالم ومنع قيام أي نزاع مسلح بينهما. ولكن انهيار الاتحاد السوفياتي ترك الساحة خالية لأميركا لفرض هيمنتها على العالم. وقد برزت في تلك الفترة مقولة انتصار أميركا الساحق ونهاية التاريخ (ومع أن الحقيقة هي أن أميركا والاتحاد السوفياتي خسرا معاً الحرب الباردة، والدليل على ذلك الانهيار الأميركي الأخير). وأعقب ذلك الانتصار المزعوم انتشار واسع جداً للوجود العسكري

الأميركي، في كل مناطق العالم ذات الأهمية الجيوسياسية. وبالدرجة الاولى السيطرة على منابع النفط، في قوس النفط الممتد من آسيا الوسطى والخليج العربي وصولاً إلى جنوب آسيا.

نستطيع تقسيم المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية الأميركية إلى مرحلتين تمتد الأولى منذ سنة **١٩٤٥** وحتى سنة **١٩٧٥**، حيث كانت السياسة الداخلية الأميركية تنحو باتجاه التغيير الاجتماعي الليبرالي. فالفئة الأميركية الحاكمة كانت تستند إلى المؤسسات التعددية في الداخل وإلى المنظمات الدولية في الخارج، التي كانت تخدم مصالحها على المدى الطويل. وفي جو التوسّع والازدهار الاقتصادي توجهت الفئة الحاكمة الأميركية إلى تحقيق ضمانات اجتماعية واسعة، وإنشاء الأحلاف اعتماداً على البلدان الرأسمالية التي تواجه الشيوعية.

أما المرحلة الثانية فتبدأ مع انتهاء «الحقبة الليبرالية» وانهيار نظام «برايتون وودز» المالي عام **١٩٧١** الذي وضع نهاية لعملية تحويل الدولار - الذهب. وقد أدى تدهور الوضع الاقتصادي إلى العودة عن سياسة الضمانات الاجتماعية. وأحدث رونالد ريغان بعد انتخابه تخفيضات ضريبية كبرى على الأثرياء وأجرى اقتطاعات ضخمة من التقديمات الاجتماعية. أما في السياسة الخارجية فتمثل التغيير في زيادة الضغط العسكري على الاتحاد السوفياتي عبر مشروع «حرب النجوم» الذي سبب إفلاسه المالي، وكان مسبباً أساسياً في سقوطه.

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الولايات المتحدة فترة ازدهار اقتصادي غير مسبوق، بفعل انهيار الحواجز التي كان يضعها المنافس الشيوعي. وبذلك تحولت الولايات المتحدة إلى المركز المالي العالمي الأول، من جراء تدفق الاستثمارات الأجنبية عليها، والآثار الإيجابية التي خلفتها الثورة التكنولوجية الخاصة بوسائل الاتصال والمعلومات. وقد أدى ذلك إلى نشوء «اقتصاد وهمي» يفوق حجم الاقتصاد الإنتاجي بأضعاف مضاعفة. أما الأمر الثاني الذي حدث فكان ظهور السياسة الأميركية التوسعية وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م، وسيطرة اليمين القومي الديني على القرار فيها، وإعلان الحرب على الإرهاب.

إن الحديث عن السياسة الخارجية الأميركية بعد ذلك الحادث الكبير، الذي مثل في نظر المحافظين الجدد «بيرل هاربور» وأعطاهم الذريعة كي يبدأوا تنفيذ مخططهم الإجرامي القاضي بإعلان الحرب على العالمين العربي والإسلامي، واحتلال الأرض العربية والإسلامية في أفغانستان والعراق، على الرغم من أن أكثر الباحثين والمراقبين السياسيين في أميركا يقولون إن خطة احتلال العراق كانت موضوعة وجاهزة قبل أحداث أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م.

اتصفت السياسة الأميركية الخارجية بعد تلك الأحداث بصفات أهمها الإيمان بتحقيق المصلحة الأميركية أولاً وعلى حساب الدول الأخرى اعتماداً على ما سموه التفوق الأميركي

Superiority، وعلى التدخل الاجباري Obligatory Intervention على اعتبار أن العالم الخارجي ليس سوى مجال حيوي للولايات المتحدة.

كتبت كونداليسا رايس التي كانت في عام ٢٠٠٠م مستشارة الأمن القومي قائلة إن «المرحلة الانتقالية» التي تبعت الحرب الباردة وفرت للولايات المتحدة فرصة سانحة لبلورة وصياغة النظام الدولي بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها وأهدافها الاقتصادية. كما اعتبرت أن الولايات المتحدة لم تهزم الاتحاد السوفياتي فقط بل أطلقت ثورة تقنية كبرى غيرت الاقتصاد العالمي. كما انتقدت سياسة كلينتون لأنها اعتبرتها فاقدة الرؤية، وغير مبنية على المصلحة القومية الأميركية.

لقد قلبت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م أولويات السياسة الخارجية الأميركية، اذ أصبحت القضايا الأمنية تمثل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأميركية. ومن أجل ذلك تم استبدال نظرية الردع «المبنية على توازن القوى» إلى «نظرية الحرب الاستباقية ضد أعداء مُحتملين» وبذلك حسم الأمر بالتزام أفكار ومنظري المحافظين الجدد بالتوجّه نحو التوسّع الأُحادي الجانب، وإعلان الحرب على العالم العربي والإسلامي والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

من أجل قرن أميركي جديد

برز اسم المحافظين الجدد في أميركا منذ أواخر التسعينيات كمجموعة سياسيين يمينيين متشددين بآرائهم التي لم يُنظر إليها كأفكار قابلة للتنفيذ في ذلك الوقت. وتشمل الشخصيات السياسية المؤسسة لهذا التجمع أسماء معروفة، وتمثل أعمدة الإدارة الأميركية السابقة. ومن ضمنهم ديك تشيني نائب الرئيس السابق، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق، ونائبه السابق بول وولفوفيتز، مهندس الحرب على العراق، وزلماي خليل زاد سفير أميركا السابق في الأمم المتحدة. إضافة إلى أسماء كثيرة لامعة من ضمنها جيب بوش أخو الرئيس بوش وحاكم ولاية فلوريدا. والفكر الذي يطرحه التجمع بسيط ويتمحور حول وجوب فرض هيمنة أميركا على العالم في القرن الجديد، وذلك كي تحافظ على مصالحها وتوسعها في مختلف أرجاء العالم. والمحافظون الجدد لا يبقون هذا الفكر سراً، بل إنه كان منشوراً وموجوداً على موقعهم على شبكة الإنترنت والمعنون The Project for the New American Country. ويقول المحافظون الجدد في مقدمة التقرير: «في الوقت الحاضر لا يوجد منافس عالمي للقوات الأميركية. وخطة أميركا الاستراتيجية الكبرى

يجب أن تهدف إلى الحفاظ على موقعها ذي الأفضلية، وبسط هذا الموقع إلى أبعد الحدود المستقبلية الممكنة».

ويقسم التقرير العالم إلى مناطق، ويدرس مصالح أميركا في كل منطقة، والقوات اللازمة للحفاظ على هذه المصالح، وتوسيعها بحسب ظروف كل منطقة، ويرسم سيناريوهات للمخاطر التي تواجهها، وكيفية دحر هذه المخاطر.

وحول منطقة الشرق الأوسط والعراق يحدد التقرير أهداف أميركا المستقبلية في ظل ظروف تلك الفترة التي صدر فيها التقرير، وهي فترة الحصار الدولي على العراق، حيث كانت القوات الجوية الأميركية مع قوات متعددة الجنسيات، تفرض حظراً جوياً على منطقتي جنوب العراق وشماله. ويشير التقرير إلى القوات الأميركية، والأخرى المتعددة الجنسيات المتمركزة حول العراق بقوله:

«من خلال المهمة الحالية لهذه القوات لفرض مناطق الحظر الجوي فوق شمال العراق وجنوبه، أصبح وجود هذه القوات يمثل التزام أميركا وحلفائها الرئيسيين البعيد المدى لمنطقة ذات أهمية حيوية. بالتأكيد ما زالت أميركا، منذ عدة عقود تهدف إلى لعب دور أكثر ديمومة في أمن المنطقة في الوقت الذي يمثل فيه الصراع، الذي لم يُحسم مع العراق بعد، مسوِّغاً لتواجد قواتنا حالياً. لكن الحاجة إلى تواجد قوات أميركية ضخمة في المنطقة يتعدى مشكلة الصراع مع النظام العراقي».

يوضح هذا الكلام أن الحجة الأميركية لوجود عسكري دائم

في منطقة الشرق الأوسط أمر تم اقراره قبل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م. وقد جاء تقرير المحافظين الجدد في فترة صار فيها من المؤكد أن العالم مقدم على أزمة في الطاقة. وبعد ذلك الهجوم أرسل المحافظون الجدد رسالة صريحة إلى الرئيس الأميركي يحثونه فيها على تغيير النظام في العراق، حتى لو تبين عدم وجود علاقة بين العراق وبين أحداث أيلول/ سبتمبر. وتقول الرسالة: «قد يكون العراق قدم مساعدات بشكل ما إلى الهجوم الأخير على أميركا. لكن حتى لو كانت الأدلة لا تشير إلى ارتباط العراق بشكل مباشر في الهجوم، فأي استراتيجية تهدف إلى القضاء على الإرهاب ورعاته، يجب أن تتضمن جهوداً جادة لإقصاء النظام العراقي عن الحكم».

لم يكن هدف الحرب تخليص العراقيين من نظام حكم ديكتاتوري، بل كان الهدف تحقيق مصالح أميركية استراتيجية متعلقة بضمان هيمنة أميركا على هذه المنطقة النفطية الحساسة.

اندلعت الحرب على العراق بفعل تأثير مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على الجهاز الدفاعي للولايات المتحدة. فمنذ أحداث أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١م قام موظفون مدنيون في وزارة الدفاع الأميركية بوضع الخطط التي تطالب وتسعى لشن حرب من دون قيود زمانية أو مكانية، كي يكون بالإمكان إغراق منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بكاملهما. وقد تم تحضير تلك الخطط من قبل فريق قوي النفوذ، على رأسه ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز. وكان هذا الفريق يتمتع

بالكفاءة ويملك الوسائل التي تمكنه من القيام بتنفيذ مخططه. كما احتل العشرات من المحافظين الجدد مهمات حكومية ذات أهمية بالغة. أما الأهداف فكانت تغيير الأنظمة في العراق وسوريا وإيران والمملكة العربية السعودية، أياً كانت الوسائل المستخدمة. إذ أن رأيهم كان هو أن حماية الأمن القومي للولايات المتحدة، وازدهار أميركا يمران عبر السيطرة المطلقة على منطقة الشرق الأوسط. وذلك من خلال استخدام كافة وسائل الحرب الساخنة والباردة.

إن المحافظين الجدد الذين تمكنوا من السيطرة على مفاصل السياسة الخارجية الأميركية كانوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بشركات النفط والسلاح. وكانوا في البدء مثقفين من اليسار. ولكن بفعل معاداتهم للشيوعية انفصلوا عن الحزب الديمقراطي وتحولوا إلى الحزب الجمهوري خلال سنوات السبعينيات من القرن الماضي. وكانوا أيضاً يحاربون عزلة أميركا عن العالم الخارجي، ويدعون إلى مواجهة الاتحاد السوفياتي بالقوة العسكرية.

سعى المحافظون الجدد في الفترة الأولى من رئاسة بوش الإبن إلى تطبيق سياسة «أُحادية» تبغي تغيير الأنظمة وتبديلها، انطلاقاً من «رسالة» لا تنوي فقط السيطرة على النفط في العالم بل أيضاً تحرير العالم وفرض الديمقراطية بالقوة. أي تبني ادعاءات الاستعمار القديم باستبدال كلمة «التمدين» إلى كلمة «التحرير» من الاستبداد. ولذلك وضعوا خططاً حربية طويلة المدى تهدف «إلى اعادة تشكيل العالم» حسب المصالح الأميركية من خلال مثل عليا زائفة.

إن سياسة الحضور القوي في العالم تشكل الميزة الأبرز في تفكير الساسة الأميركيين الذين دعوا إلى توسيع الأمبراطورية الأميركية إلى أقصى حد ممكن، والذين رأوا في انتخاب جورج بوش الإبن لرئاسة أميركا الفرصة السانحة لتحقيق مشاريعهم وأحلامهم الأمبراطورية. لقد كان المحافظون الجدد سياسيين انتهازيين بامتياز، وفي ذلك يقول دافيد هارفي، مؤلف كتاب «الإمبريالية الجديدة»: «إن ثمة شيئاً عميقاً جداً تحت السطح، يعمل على تحويل ما هو في ظاهره انتهازية سياسية إلى قوة سياسية فاعلة ومؤثرة وباقية في تاريخ الولايات المتحدة السياسي».

لقد كانت حرب العراق إحدى الخطوات الرئيسية في ترسيخ موقع أميركا كقوة عظمى وحيدة في العالم، وليصبح القرن الحادي والعشرون قرناً أميركياً بامتياز. لكن المحافظين الجدد نسوا أمراً بالغ الأهمية هو مقاومة الشعوب التي تعرضت للغزو الأميركي. وما الانسحاب الأميركي التام من العراق، إلا هزيمة مدوية لذلك المشروع الجنوني، الفاقد لكل عقلانية.

نظرية الحروب الوقائية الأميركية

ظهرت نظرية الحروب الوقائية في أميركا بعد انتهاء الحرب الباردة، ورداً على ما سُمي «بالإرهاب» وتشمل أيضاً رؤية موسعة لكيفية استخدام الولايات المتحدة للقوة وللمنظمات الدولية وأهمها مجلس الأمن. ويفرض هذا التوجّه على الولايات المتحدة عدم التقيّد بالدول الأخرى وإن كانت حليفة لها، وعدم التقيّد بالقانون الدولي والمعاهدات الدولية، وذلك لمواجهة الإرهاب والدول المارقة. وهذه الاستراتيجية الأميركية الكبرى تشمل عناصر عديدة منها: أولاً الالتزام بالخط الأساسي الذي يقضي بالمحافظة على القطبية الأُحادية والتصدي لأي منافس لها في العالم عسكرياً كان أم اقتصادياً. وثانياً التصدي للمجموعات الإرهابية التي تحاول الحصول على أسلحة دمار شامل، واستئصالها من جذورها، بحسب تعبير دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق. وثالثاً التخلي عن الاستراتيجية الواقعية السابقة واعتماد الخيار الهجومي الوقائي، وإعطاء نفسها الحق في استخدام القوة الوقائية لضمان أمنها. ورابعاً إلغاء مبدأ سيادة الدول، حيث أعطت لنفسها الحق في مهاجمة المنظمات الإرهابية في أي بقعة من الأرض (كما يحدث الآن في باكستان

على سبيل المثال). وخامساً عدم احترام المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحد من قدرتها على التصرف بشكل أُحادي. وسادساً التقليل من أهمية المواثيق والمعاهدات الدولية والأحلاف المقامة على أسس الدفاع عن النفس، وذلك لنفس أي قيود تمنع تصرفها الأُحادي. وسابعاً عدم اعتبار الاستقرار الدولي عقبة، والتحرر من الماضي ومن السياسات المتبعة في حقبة الحرب الباردة. ومن هنا انبثقت فكرة إقامة الدرع الصاروخي في أراضي بولندا وتشيكيا بالقرب من الحدود الروسية والذي رفضته روسيا بقوة. كأن مسألة توجيه الصواريخ مسألة مفروغ منها ومحددة الاتجاه، ولا يُستطاع استعمالها لمهاجمة كل الأطراف التي تريدها أميركا، وفي كل الاتجاهات.

إن هدف تلك الحروب هو إعادة رسم خريطة العالم وفق المصالح الأميركية، وينتج عن ذلك بالضرورة نشوب حروب جديدة وفوضى هائلة. وكان المحافظون الجدد يطالبون مختلف الإدارات الأميركية بتنفيذ أفكارهم، ولكنهم لم يجدوا آذاناً صاغية إلا من بوش الإبن، والتي انتهت إلى التطبيق الفعلي. وقد رمت تلك السياسات العدوانية إلى توفير مناخ آمن ومستقر لأميركا ولمصالحها (كأن لا دولة غيرها في العالم)، ولاتخاذ اجراءات حازمة وفورية في مواجهة مختلف التهديدات، وللبقاء على أهبة الاستعداد لمواجهة التهديدات المستقبلية. أما الأهداف الأخرى فتتلخص بما يلي: ١) التدخل السياسي والعسكري في كل أقطار العالم، دون تحديد لسقف تلك التدخلات. ٢) إعادة ترتيب الوضع العسكري حسب مصالح أميركا من خلال هيمنتها

على حلف الناتو ونشر القوات الأميركية في كل مناطق العالم ذات الأهمية الجيوسياسية. ٣) تشكيل تكتلات اقتصادية تقع كلياً تحت إشرافها مثل منظمة النافتا لأميركا الشمالية وآسيان في جنوب شرقي آسيا. ٤) السيطرة الاقتصادية على أسواق العالم بما فيها السوق الصينية والآسيوية وأسواق أميركا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وأفريقيا. ٥) فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الخاضعين لإشرافها، شروطاً قاسية على بلدان العالم الثالث التي تطلب قروضاً من تلك البنوك. ٦) السيطرة الكلية على الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن لتسخير تلك المنظمات كي تكون ستاراً لأنشطة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية وإلا إلغاء دور تلك المؤسسات نهائياً. ٧) السيطرة على منابع النفط وخاصة في منطقة الخليج العربي.

كانت سياسة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية متوافقة تماماً مع القانون الدولي (ما عدا الاعتراف الفوري بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨). وعرفت أوروبا فترة طويلة من السلم، من جراء الاتفاق الضمني بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القاضي باستبعاد النزاع المسلح بينهما، واقتسام مناطق العالم المختلفة. ولكن بعد زوال الاتحاد السوفياتي انهار النظام الدولي السابق وفي البدء مبادىء «عدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى» و«عدم اللجوء إلى استخدام القوة». وشكل احتلال العراق انعطافة كبرى في العلاقات الدولية. وبذلك لم تعد

الولايات المتحدة ترى نفسها مضطرة إلى احترام القانون الدولي، ما دامت قد تبنت مبدأ «الحروب الوقائية».

يعتبر بعض الباحثين السياسيين أن نظرية الحروب الوقائية تمثل أكبر تحول شهدته السياسات الأميركية منذ خمسين عاماً. وقد كتب وليام غالستون الأستاذ في جامعة ميرلاند والمساعد السابق للرئيس كلينتون في جريدة واشنطن بوست يقول إنه بدلاً من أن تواصل الولايات المتحدة التعامل كدولة أولى بين أنداد، كما كانت تفعل في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت تتعامل باعتبارها القانون نفسه، وتضع قواعد جديدة للتعامل الدولي من دون موافقة الدول الأخرى. وهو أمر لن يخدم المصالح الأميركية على المدى البعيد.

اعتمدت سياسة الحروب الوقائية على الضربات المباغتة وعلى استعمال الأسلحة النووية التكتيكية، بل ربما أيضاً على السلاح النووي الاستراتيجي. لأن تلك السياسة ذات طابع هجومي، وتتجاوز مبدأ سيادة الدول وحقوق الإنسان. وقد ورد في استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة عن البيت الأبيض بتاريخ **٢٠** أيلول/سبتمبر عام **٢٠٠٢**م ما يلي: «إن على الولايات المتحدة أن تظل محتفظة بقدرتها لإحباط كل مبادرة يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا، سواء كان هذا العدو دولة أو شبكة إرهابية، وأن ننتزع منه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا في العالم. بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى، التي تردع جميع خصومنا، وتشل

قدراتهم، سواء كانوا خصوماً فعليين أو مُحتملين، أو من أولئك الذين يسعون إلى التسابق إلى التسلح ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى منا».

يقف العالم اليوم على مفترق طرق خطير (على الرغم من تغيير الإدارة الأميركية) بسبب الأزمة الأكثر خطورة في تاريخ العالم الحديث، اذ تحركت أضخم آلة عسكرية لتخوض غمار مغامرة عسكرية تهدد مستقبل البشرية جمعاء. وتلك الجيوش أُعدت لكي تحارب في عدة مناطق من العالم، لإرساء الامبراطورية الأميركية، ولإرهاب المنافسين المُحتملين مثل روسيا والصين. وقد عُقد في ٦ آب/أغسطس عام **٢٠٠٣**م، اجتماع في نبراسكا، للعمل على إعداد جيل جديد من الأسلحة النووية التكتيكية بهدف استعمالها وفق قاعدة وقائية - دفاعية ضد الدول المارقة.

ويقوم الآن أوباما بتهدئة الجبهة العسكرية في العراق (لا نعرف إذا كان الشعب العراقي يقبل أن يحكمه حكام نصبهم الاحتلال؟) لكي يسعرها في أفغانستان مما يدل على أن النهج السابق في إثارة الحروب مستمر.

عند مفترق الطرق هذا تأتي الخطط العسكرية الأميركية الجديدة، كي تشكل التهديد الأكبر للسلم والأمن الدوليين في السنوات الأولى للقرن الحادي والعشرين.

هل مات «حلم التغيير» قبل أن يولد؟

تميزت مرحلة بوش الإبن بجنوح الولايات المتحدة نحو استخدام القوة المفرطة للحفاظ على ميزان القوة الخارجي لصالحها وذلك لأطول فترة ممكنة. ولكن تلك السياسة باءت بالفشل الذريع بسبب التحديات الخارجية، وخاصة في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً وبسبب تردي أوضاع الاقتصاد الأميركي.

ويشكل تسلم باراك أوباما لرئاسة أميركا انفصالاً حاداً عن السياسات الداخلية والخارجية التي اتبعها بوش الإبن. ولكن السؤال الملح الذي يُطرح الآن هو: هل سيستطيع أوباما اصلاح الأخطاء السياسية السابقة عبر اعتماد سياسات جديدة، على الصعد الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة، من ناحية خسارتها لسمعتها المعنوية على امتداد العالم كله وتراجع مشروعها الأمبراطوري الطموح، وفرض سيطرتها وهيمنتها على باقي الدول؟ أم أن مسار الانحدار الأميركي هو من الخطورة، بحيث لم يعد ينفع معه أي علاج، في ظل صعود دول كبرى على الصعيد العالمي مثل روسيا والصين، أو على الصعيد الإقليمي مثل إيران؟

لقد تميزت فترة بوش الثانية بالابتعاد عن سياسة تغيير أنظمة الحكم في ما يُسمى بمحور الشر، التي كانت تضم العراق وإيران وكوريا الشمالية، وذلك بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م وتدمير دولته، وبسبب التمدّد الواسع جداً للقوات الأميركية في مختلف بقاع الأرض، مما يثبت نظرية بول كينيدي حول مأزق التمدّد المفرط وخطره على الأمبراطوريات الصاعدة، وأولاها الامبراطورية الأميركية. وقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً جداً بسبب الحرب على العراق وسياسة الحرب الوقائية التي مثلت خروجاً فظاً عن السياسة الواقعية التي اتبعتها وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. لذا فإن مسألة إصلاح الصدقية الأميركية في العالم كانت تحتاج إلى انتخاب رئيس جديد، وإلى سياسات جديدة. ولذا تم انتخاب أوباما كرئيس جديد. فهل يستطيع فعل ذلك؟

كما تميزت فترة بوش الثانية بنزع الثقة عن المحافظين الجدد الذين ورّطوا أميركا في حروب خاسرة، وظهر عدد كبير جداً من الكتب والمقالات التي تندد بطموح أميركا الأمبراطوري. وتهاجم فكرة إعادة تشكيل العالم حسب رؤى أسطورية لا تمت إلى الواقع بصلة. ولكن هل تنبذ أميركا طموحاتها الكبيرة في السياسة العالمية؟ هذا ما سيجيب عليه باراك أوباما.

إن المهمة الأولى لباراك أوباما في السياسة الخارجية هي نزع الطابع العسكري عنها، واستبدال اليد الحديدية الرهيبة بيدٍ ناعمةٍ تستخدم شتّى الوسائل المشروعة في إقناع دول العالم

بالأهداف والمصالح الأميركية، دون الانزلاق إلى الحروب الوقائية التي هي في التحليل الأخير حروب عدوانية غير قانونية وغير مشروعة، وإشعال الحروب في بقاع شتّى من الأرض تؤدي إلى توريط الولايات المتحدة في مزالق لن تقوى على الخروج منها، الأمر الذي قد يشكل خطراً جدياً على أمنها القومي.

اخترع المحافظون الجدد مقولة الحرب العالمية الرابعة على الإرهاب، التي قادت أميركا إلى اشعال حروب ساخنة في أفغانستان والعراق. وتلك الحروب كانت مصممة أصلاً للنزاع مع بضعة آلاف من الاستشهاديين المسلمين. ولكن توسّع تلك الحروب جعل منها حروباً ضد العالمين العربي والإسلامي. كما أن سقوط الأميركيين في المستنقع العراقي، الذي تكبدت فيه أميركا خسائر فادحة جداً في الأرواح والعتاد العسكري، مما جعل انسحاب الجيش الأميركي أمراً محتوماً ومحسوماً، نتيجة الفشل الذريع. وهذه النهاية غير السارة بالنسبة للأميركيين هي ثمرة نضال ومقاومة الشعب العراقي، ولا علاقة له بمفاوضات الحكومة العميلة للاحتلال الأميركي، كما تدعي، فهي أعجز من كسب إنجاز بهذه الضخامة.

إن التحوّل إلى «القوة الناعمة» يقتضي من أوباما الترويج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، وذلك من خلال التركيز في المقام الأول على الحكم الصالح المفقود حالياً في معظم البلدان العربية. والنخبة الآتية إلى الحكم بواسطة الانتخابات والعملية الديمقراطية هي المعوّل عليها في

دفع عملية التنمية إلى الأمام. وتلك العملية لا تتم بين ليلة وضحاها، بل تقتضي صبراً هائلاً في الوقت الذي تتم فيه بناء المؤسسات الديمقراطية. ويحبذ بعض المفكرين الأميركيين أن تنتشر في البلدان العربية علمانية ديمقراطية على غرار النموذج التركي، التي تستند إلى تجارب غربية سابقة، إلا أن ما يحول دون ذلك (كما يقولون) هو أن جماعات الإسلام السياسي في البلدان العربية ليست ليبرالية ولا تتقبل النماذج الغربية في الممارسة السياسية.

تواجه الولايات المتحدة بعد تسلّم أوباما مشكلة بالغة الأهمية هي انهيار سمعتها في العالم العربي، وعدم امتلاكها أي صدقية أخلاقية بسبب انحيازها الأعمى للسياسة الإسرائيلية العدوانية (يمكن اختصار تاريخ إسرائيل بسلسلة حروبها التي لا تنتهي والمستمرة منذ ٦٠ عاماً). والصورة المسيطرة للسياسة الأميركية في العالم العربي هي صورة الإساءة للسجناء في سجن أبو غريب، وتجاوزات شركة «بلاك ووتر» الأمنية في بغداد، وتدمير المتحف الوطني وكافة الوزارات في العراق يوم الاحتلال لبغداد في ٩ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣م، ما عدا وزارة النفط. مما يوحي بحق أن هدف الاحتلال هو الاستيلاء على النفط العراقي. كما أن معظم الحكام في المنطقة العربية فيما يُدعى معسكر الاعتدال هم تابعون للسياسة الأميركية وينفذون أوامرها، طوعاً أو كرهاً.

أُصيب الوطن العربي بكوارث رهيبة من جراء سياسة بوش

الإبن القصيرة النظر. ومن المشكوك فيه أن يحكم التاريخ حكماً ودياً على الحرب الأميركية على العراق. وبناء عراق ديمقراطي كان وهماً جال في خيالات مفكري المحافظين الجدد المريضة. ولذلك فعلى أوباما اتباع سياسات مختلفة كلياً عن تلك التي اعتُمدت خلال السنوات الثماني الأخيرة، وهي سياسات لا بد أن تقوم أولاً على إنهاء القضية الفلسطينية بحل عادل على أساس الدولتين.

لقد أُصيب المشروع الأميركي التوسعي بانكسار حاسم، لذا فإن اتباع سياسات جديدة مختلفة جذرياً، ضرورة حتمية كي تعيد الولايات المتحدة بناء بعض الثقة والهيبة، التي كانت لها من قبل. وعليها أيضاً أن تقبل مبدأ التعدّدية والمشاركة في اتخاذ القرارات الدولية المصيرية، في عالم يعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، جراء الانهيار الاقتصادي الحالي. إن فترة الأُحادية القطبية لم تكن إلا لحظة عابرة في تاريخ العالم. فهل يحقق أوباما «حلم التغيير» الذي كان أساس حملته الانتخابية؟ أم أن ما يحدث بعد تولي الحكم في واشنطن، هو غير ذلك، بسبب عدم القدرة على تحدي القوى المتحكّمة بالقرار السياسي الأميركي، مما يثبت المثل القائل: «كلام الليل يمحوه النهار».

أوباما ومرحلة ما بعد بوش

يُطرح اليوم السؤال بقوة على باراك أوباما، بعد انتهاء حقبة بوش وما جلبته من خراب ودمار على الصعد السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، وفي البدء خسارة سمعتها على امتداد العالم كله، وتراجع مشروعها الأمبراطوري: هل سيستطيع باراك أوباما تصويب المسار واستعادة المكانة لدولة تدعي قيادة العالم؟ أم ان مسار الانحدار هو أكبر من قدرته على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؟

تقف الولايات المتحدة اليوم على مفترق طرق سواء في سياستها الداخلية أو في سياستها الخارجية، وما حدث حتى الآن لا يغير من السياسة القديمة أي شيء. لقد دفعت الولايات المتحدة ثمناً باهظاً من أجل الحرب على العراق، كما أن الحرب الوقائية لا يمكن لها أن تكون حجر الأساس في أي استراتيجية أميركية. فقدرة الإدارة الجديدة ستكون محدودة من جراء تراكم الأخطاء والهزائم. وإصلاح الصدقية الأميركية سيحتاج إلى وقت طويل، وسياسات جديدة.

لقد أظهرت الانتخابات الرئاسية أن نزع الثقة عن المحافظين الجدد وبرنامجهم قد تم انجازه، وأن الواقعيين قد استعادوا

السلطة على السياسة الخارجية الأميركية، وأن زمن عقد الصفقات قد عاد. إن الانسحاب من العراق سيدخل الولايات المتحدة في دورة أخرى من الانسحابات مثل تلك التي حدثت بعد حرب فيتنام. ولكن إبقاء عدد كبير من القوات الأميركية في العراق بعد شهر آب/أغسطس عام ٢٠١٠م يعني أن العراق سيبقى إلى وقت طويل، تحت الانتداب الأميركي.

تعني عودة الواقعيين إلى الإدارة الأميركية الجديدة، الاعتراف بأهمية ما يجري في داخل الدول الأخرى بالنسبة إلى النظام العالمي، وتعني أيضاً نزع «العسكرة» عن السياسة الخارجية الأميركية واعادة العمل على أنواع أخرى من أدوات السياسة. إلا أنه يبدو أن الواقيين لا يستبعدون أسلوب الحرب الوقائية، وتغيير أنظمة الحكم عن طريق التدخل العسكري. كما أن أوباما تبنى كل آراء جنرالات الحرب في العراق، ولم يفِ بما قطعه على نفسه أبان الحملة الانتخابية بشأن الانسحاب من العراق في مدة ١٦ شهراً.

إن إعادة رسم استراتيجية جديدة للولايات المتحدة، تقتضي الاطلاع على ما أعدته أجهزة الاستخبارات الأميركية المتعددة والتي نشرت منذ وقت قصير «التيارات العالمية لعالم متحوِّل» Global Trends 2025: A Transformed World، والذي يعتبر أن السياسات التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية، لن تعود صالحة بعد عام ٢٠٢٥. وتقول الوثيقة إنه نظراً لصعود الدول الناشئة، والاقتصاد المعولم، وانقلاب موازين القوى بشكل

دراماتيكي، فإن الثروة العالمية سواء بحجمها أو سرعتها، تتحول من الغرب إلى الشرق، وهذا الأمر لا سابق له في التاريخ المعاصر. لقد بدأ ذلك التحول مع اليابان في الخمسينيات، وتواصل مع النمور الآسيوية في الستينيات، ومع الصين في الثمانينيات، ومع البرازيل والهند في التسعينيات، وهو تحول مستمر ومرشح للبقاء طويلاً.

وبالنسبة لبعض البلدان فإن الأزمة الاقتصادية الحالية ستسرع العملية (أي تحوِّل ميزان القوى). ففي العقدين الأخيرين بلغت نسبة النمو في الصين ٩ بالمئة بينما كانت في الولايات المتحدة ٣ بالمئة. وفي السنوات القادمة ستبلغ نسبة النمو في أميركا واحداً بالمئة، بينما ستكون في الصين ٥ بالمئة. كانت الصين تنمو بنسبة ثلاثة أضعاف النمو الأميركي؛ أما الآن فالنسبة ستكون ٥ إلى ١. وبعد ذلك سيتساوى الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الأميركي. وصعود الدول الناشئة لن يكون اقتصادياً فقط، بل سياسياً، وعسكرياً وثقافياً ايضاً.

وإذا عدنا إلى منطقة الشرق الأوسط نرى أن سياسة بوش الأُحادية، (والتي حاول المحافظون الجدد الإفادة منها كي يؤبدوا الهيمنة الأُحادية الأميركية على العالم) قد انقلبت إلى كارثة على العالم وعلى الشرق الأوسط خاصة. فقد أفقدت سياسة بوش الشرق – أوسطية التوازن الذي كان موجوداً، وأراد المحافظون الجدد إعادة رسم خريطة المنطقة من جديد على اعتبار أن الولايات المتحدة خرجت منتصرة من الحرب الباردة،

فاذا بها بعد أقل من عقدين، على انتهاء تلك الحرب تواجه صعوبات جدية في مشروعها للسيطرة على العالم بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط، خزان النفط الأساسي وعصب الاقتصاد العالمي. إن المشروع التوسّعي الأميركي آخذ بالانهيار، وبوادر النزاعات التي أطلقها المحافظون الجدد بدأت بالظهور على شكل فوضى لن يسلم منها بلد في المنطقة، والانسحاب الذي أعلنه أوباما من العراق لا يعد انقلاباً على سياسة بوش بل تماهياً معها.

لقد فقدت الولايات المتحدة بشكل عام قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث في الشرق الأوسط، ويعني ذلك ضعف قدرة أوباما على تشكيل الأحداث وممارسة نفوذه عليها. وما القول باعتماد سياسات واقعية وسليمة الا نوايا لم تدخل بعد حيّز التنفيذ والمهم هو الانتقال من سياسات القوة إلى سياسة الانفتاح والشراكة، على النطاق الدولي، وتغيير السياسات الاقتصادية النيوليبرالية، والتي تحققت جزئياً باعتماد الكونغرس خطة التحفيز الاقتصادي البالغة أكثر من ٨٧٠ مليار دولار.

هناك قضايا أخرى بالغة الأهمية على الصعيد الدولي، ومنها مسألة اللامساواة، حيث لا وجود لمؤسسات دولية قادرة على التصدي لها (بما فيها مجلس الأمن الدولي). كما أصبحت عبارة «الحرب على الإرهاب» مصدر خلاف وانقسام بين حلفاء الولايات المتحدة. اذ اعتبر المسلمون في العالم أن تلك الحرب موجهة أساساً ضدهم. وعلى أوباما تبديد هذا الاعتقاد،

بتغيير السياسات التي اتبعها بوش ضد العالم العربي والإسلامي، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

إن العالم الذي يواجهه أوباما يتميز بصعود قادة جدد على المسرح الدولي مثل فرنسا وبريطانيا واليابان وروسيا. ولعل ذلك يطرح فرصاً جديدة لحل بعض المشاكل المستعصية. ومن تلك المشكلات مسألة الاحتباس الحراري وتداعياته الكارثية على العالم، والتي ترفض الولايات المتحدة والبلدان الصناعية تقديم تنازلات في هذا المجال. وليس رفض توقيع اتفاقية كيوتو إلا خير دليل على ذلك. ومن المشكلات التي يواجهها أوباما أيضاً مشكلة الطاقة، والتي تعاني منها البلدان الصناعية الكبرى، إذ تستهلك منها كميات كبيرة وبشكل مفرط بالرغم من ندرة النفط. كما تعاني أيضاً كثرة من البلدان وخاصة في أفريقيا الفقر المدقع، مما يدفع بعض الفئات إلى اعتماد خيار «الإرهاب» للرد على حالة الفقر هذه. ومن المشاكل أيضاً الأخطار النووية وسعي كثير من الدول للحصول على أسلحة نووية.

إن التحول من الأُحادية القطبية، إلى عالم متعدّد الأقطاب، يفرض تغييراً شاملاً لمعظم السياسات الأميركية. وسيؤدي ذلك إلى افادة معظم البلدان النامية، لأن استراتيجية الولايات المتحدة ستصبح مقيدة. كما أن دولاً كبرى أخرى مثل فرنسا تفضّل تعدّد الأطراف. إن ذلك يفرضه الوضع الدولي الحالي المؤدي إلى عالم أكثر أمناً، غير خاضع لأهواء دولة عظمى تفعل ما تريد، وتثير حروباً وفوضى لا يمكن قبول استمرارها بأي حال من الأحوال.

الأمبراطورية الأميركية في طور الأفول

«إن أميركا وحدها هي القادرة على قيادة العالم، فهي تظل بالفعل الحضارة الدولية والشمولية الوحيدة في تاريخ البشرية. ففي غضون ثلاثة قرون أتاح نظامنا الديمقراطي البرلماني القائم على احترام حقوق المواطن والحريات الفردية وحرية المبادرة أكبر قفزة اقتصادية لكل العصور. إن قيمنا متّبعة في العالم أجمع. وقد كانت تكنولوجيتنا التي غيرت أنماط الحياة هي العامل الأول للعولمة. وتتمركز قواتنا المسلحة اليوم في كل أنحاء المعمورة بطلب من الحكومات المضيفة. ليس بدافع السيطرة، ولكن استجابة لرغبة هذه الحكومات وشعوبها في الحرية والديمقراطية وحرية المبادرة. فأي حضارة أخرى في العالم غير أميركا أمكنها أن تحقق مثل هذه السيطرة على العالم دون قمع؟ فأميركا هي الأمة العظيمة الوحيدة ذات الأعراق المتعددة، الحريصة على الحرية التي تكفل لها الريادة. أليس من المدهش أن يتمتع هذا المجتمع بهذا القدر من الحظوظ إلى جانب الإرادة في التعاون المثمر في عالم غارق بالأحقاد العنصرية وإراقة الدماء؟ وإن شاءت لنا الأقدار أن نختفي غداً، فمن غير المرجّح أن يكون لليابانيين أو الألمان أو الروس

الإمكانية أو القدرة على قيادة العالم. فمن دون حضارة أميركية حية، ستسود الهمجية والتخلف الحضاري والعنف والديكتاتورية في أنحاء المعمورة».

هذا النص مقتبس من خطاب لنيوتن غينغريتش رئيس الأغلبية الجمهورية السابق في مجلس النواب الأميركي. وفي البدء فإن السطور الأولى تُنبىء عن الاستعلاء والعنصرية. وفي السطور الوسطى أكاذيب مفضوحة. فمن هي الدول التي طلبت من أميركا أن تحتلها؟ وهل يعتبر نيوتن غينغريتش أحمد الجلبي وكنعان مكية وغيره من حثالة الخونة والمجرمين بحق بلادهم ممثلين للشعب العراقي؟ أما السطور الأخيرة فتعود إلى معزوفة الاستعلاء والعنصرية. إنه خطاب فاشي بامتياز، ويمكن مراجعة خطابات هتلر وموسوليني وفرانكو وغيرهم من عتاة الفاشيين الذين يتكلمون اللغة نفسها ويستعملون المفردات ذاتها.

إن الحروب التي شنتها الإمبريالية الأميركية ليست إلا نتيجة لسقوط المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي (وقد دفع العرب الثمن الأكبر لذلك السقوط المفاجىء والذي لم تتضح أسبابه حتى الآن) والتي كانت تشكل سداً منيعاً في وجه الإمبريالية الأميركية. لذلك أقدمت أميركا على شن حروبها العدوانية بعد أن أصبح الطريق معبداً لنشر هيمنتها الغاشمة على العالم. وكان ذلك الانتشار العسكري الواسع يهدف إلى تحقيق جملة أهداف (باء معظمها بالفشل) وهي التحكّم بالاقتصاد العالمي وإعطاء دور جديد للجيش الأميركي، ذلك الدور الذي

فقده بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وقد بدأت أميركا بتنفيذ استراتيجيتها باحتلال أفغانستان، لأن ذلك البلد يقع في منطقة حساسة جغرافياً تقع في مواجهة كل من روسيا والصين والهند وإيران، وللسيطرة على نفط بحر قزوين. أما احتلال العراق فكان يهدف إلى تعزيز وجودها العسكري في الخليج العربي ووضع اليد على النفط العربي، ولإحكام السيطرة على «قوس النفط»، مما يجعل لها الموقع الأقوى في وجه خصومها الاقتصاديين، الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. واستدعت تلك الحروب زيادة كبير جداً في موازنة وزارة الدفاع، وذلك لشراء أسلحة الحرب من شركات الأسلحة، التي فقدت موقعها ونفوذها بعد نهاية الحرب الباردة، ولفتح الأسواق العالمية للمنتجات الأميركية.

يُطرح اليوم السؤال حول التغيير السياسي الذي نتج عن انتخاب باراك أوباما رئيساً لأميركا، والانتقال إلى الدبلوماسية بدلاً عن الحروب، مع بقاء الأهداف الأميركية ذاتها، أم أن ذلك سيكون عاملاً إضافياً في تسريع السقوط المحتوم؟ لقد اتبعت الإدارة السابقة سياسة التدخل العسكري واخضاع الخصوم والأصدقاء على السواء، وذلك للسيطرة على الاقتصاد العالمي. والآن وقد وقعت الكارثة المالية التي كان يُخشى حدوثها، فهل تتغير السياسة الأميركية الخارجية تبعاً لذلك؟ أم أن الأمر كله لا يعدو كونه إلا تغيراً في الألفاظ؟

واجهت السياسة السابقة للمحافظين الجدد مقاومة داخلية من

قبل جزء كبير من المجتمع الأميركي المتضرر من سياسات النخبة الحاكمة السابقة، ومقاومة خارجية من قبل المنافسين المعترضين على السياسة الأُحادية للولايات المتحدة، ومقاومة وطنية عنيفة جداً من شعوب البلدان التي تعرضت للغزو الأميركي، وخاصة في العراق وأفغانستان. وقد حققت مقاومة تلك الشعوب نجاحات عظيمة على الرغم من استعمالها أسلحة بدائية وخطاباً دينياً، وعلى الرغم من فقدان المشروع الوطني المتكامل. وقد أدى الاحتلال الأميركي للعراق إلى تغيير طبيعة الدولة والمجتمع وفقدان العراق لدوره العربي، حيث كان يعتبر العمق الاستراتيجي للأمة العربية في نضالها ضد إسرائيل. وأصبح اليوم عبارة عن جماعات طائفية متقابلة ومتقاتلة، وأحزاب متحاربة، مهدّداً في كل لحظة بنشوب حرب أهلية لا تُبقي ولا تذر.

لقد انهارت منذ وقت قريب الهيمنة الاقتصادية الأميركية، وذلك بسبب تحول المجتمع الأميركي إلى كيان استهلاكي ضخم يعتاش على حساب الآخرين. ويتبين من خلال العجز الكبير، والذي امتص خلال السنوات الأربع الأولى من الحرب على العراق حوالي ٣١٥٠ مليار دولار، ويتوقع أن يبلغ العجز في هذه السنة ٨٦٤ مليار دولار أي أكثر من ٦ بالمئة من الناتج المحلي الأميركي. أما الدين الأميركي للخارج فهو خيالي اذ يقارب ٨٣٠٤ مليارات أي حوالي ١٧ بالمئة من الناتج الاجمالي العالمي.

إن من أسباب هذا الانحدار الكارثي التخلي شبه الكامل عن دولة الرعاية الاجتماعية والتخلي عن تعاليم جون ماينروكينز القائلة بتدخل الدولة لتحفيز الإنتاج الصناعي والزراعي والانتقال الكامل إلى الليبرالية الجديدة التي وضع أسسها ميلتون فريدمان. وعنى ذلك الانتقال من السياسات العامة التي تركز على النمو والتشغيل لمصلحة تلك التي تركز على السيولة النقدية والتضخم، والتي صاغها في عام ١٩٩٠م عالم الاقتصاد جون وليامسون فيما عُرف فيما بعد باسم إجماع واشنطن.

تدلنا أحداث التاريخ على أن الأمبراطوريات عبر التاريخ لجأت إلى استخدام القوة المفرطة وغرقت في بحر من الدماء في مرحلة سقوطها. ويقول هاري شات مؤلف كتاب «الديمقراطية الجديدة: بدائل لنظام عالمي ينهار» إن الولايات المتحدة سواء تمكّنت من تحرير جسمها السياسي من الدكتاتورية الحالية للشركات أم لم تتمكن من ذلك، فإنها ستفقد النية اللازمة لممارسة القوة الإمبريالية ما إن يتبيّن لها أن التكاليف الاقتصادية لمحاولة الحفاظ عليها تفوق المكاسب. ونقول نحن إن التوسع العسكري الأميركي الواسع النطاق في أرجاء العالم كله، قد أوقع واشنطن في فخ التمدّد المفرط الذي سيكون سبباً أساسياً في انهيارها، كما تقول نبوءة بول كينيدي.



صدر عن شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

سلسلة السياسة

مجموعـــات

مجموعة الصحفي روبرت فيسك

- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - (في كتاب واحد)
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الأول الحرب الخاطفة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثاني الإبادة
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الجزء الثالث إلى البرية
- ويلات وطن

مجموعة د. عصام نعمان

- هل يتغيّر العرب؟
- العرب على مفترق
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- حقيقة العصر - عصام نعمان وغالب أبو مصلح
- على مفترق التحوّلات الكبرى... ما العمل؟

مؤلفات د. محمد حسنين هيكل

- الحل والحرب!
- آفاق الثمانينات
- قصة السويس
- عند مفترق الطرق
- لمصر لا لعبد الناصر
- زيارة جديدة للتاريخ
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- السلام المستحيل والديموقراطية الغائبة
- وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي
- بين الصحافة والسياسة

مجموعة د. سليم الحص

- صوت بلا صدى
- تعالوا إلى كلمة سواء
- سلاح الموقف
- في زمن الشدائد لبنانياً وعربياً
- للحقيقة والتاريخ
- نحن والطائفية
- عصارة العمر
- محطات وطنية وقومية
- ما قَلَّ ودَلّ

مجموعة د. وليد رضوان

- مشكلة المياه بين سوريا وتركيا
- العلاقات العربية التركية
- تركيا بين العلمانية والإسلام

مجموعة جوزيف أبو خليل

- مبادئ المعارضة اللبنانية
- رؤية للمستقبل
- لبنان وسوريا مشقة الأخوة
- قصة الموارنة في الحرب
- لبنان... لماذا؟

مجموعة بول فندلي

- من يجرؤ على الكلام
- الخداع
- لا سكوت بعد اليوم

مجموعة كريم بقرادوني

- لعنة وطن
- السلام المفقود
- صدمة وصمود





- **تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح** - (جزآن) - عمر زين
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - حسين الحسيني
- **رؤية للمستقبل** - الرئيس أمين الجميل
- **الضوء الأصفر** - عبدالله بو حبيب
- **مذكرات قبل أوانها** - شكري نصرالله
- **السنوات الطيبة** - شكري نصرالله
- **الخلوي أشهر فضائح العصر** - ألين حلاق
- **أصوات قلبت العالم** - كيري كندي
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الولايات المتحدة الصقور الكاسرة في وجه العدالة والديموقراطية** - تحرير برند هام
- **مزارع شبعا حقائق ووثائق** - منيف الخطيب
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **اللوبي** - إدوار تيفنن
- **أرض لا تهدأ** - د. معين حداد
- **الوجه الآخر لإسرائيل** - سوزان نايثن
- **مساومات مع الشيطان** - ستيفن غرين
- **بالسيف أميركا وإسرائيل في الشرق الأوسط** - ستيفن غرين
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **النفط** - د. هاني حبيب
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **نحو دولة حديثة بعيداً عن ٨ و١٤ آذار** - الشيخ محمد علي الحاج العاملي
- **الحصاد** - جون كوولي
- **عاصفة الصحراء** - اريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **النفط والحرب والمدينة** - د. فيصل حميد
- رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم - د. عبد السلام المجالي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلير
- **التشكيلات الناصرية في لبنان** - شوكت اشتي
- **كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب** - ستانلي ميسلر
- **عزيزي الرئيس بوش** - سيندي شيهان
- **الولايات غير المتحدة اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- **رؤساء الجمهورية اللبنانية** - شادي خليل أبو عيسى
- **أوزبكستان على عتبة القرن الواحد والعشرين** - إسلام كريموف
- **أوزبكستان على تعميق الإصلاحات الاقتصادية** - إسلام كريموف
- **العرب والإسلام في أوزبكستان** - بوريبوي أحمدوف وزاهدالله مندوروف
- **إسرائيل والصراع المستمر** - ربيع داغر
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **الديبلوماسية على نهر الأردن** - د. منذر حدادين
- **المال إن حكم** - هنري إده
- **قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية** - طارق علي
- **اللوبي الإسرائيلي وسياسة أميركا الخارجية** - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت
- **على خط النار - مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف**
- **قرارات مصيرية: حياتي في دهاليز السياسة** - غيرهارد شرودر
- **امرأة في السلطة** - كارل برنستين



- **الطبقة الضاربة** - دايفد روثكوبف
- **إرث من الرماد** - تيم واينر
- **حكاية وطن** - ا.د. سري نسيبه
- **بلاكووتر - أخطر منظمة سرية في العالم** - جيريمي سكاهيل
- **حروب الأشباح** - ستيف كول
- **سنوات بلير** - ألستير كامبل وريتشارد سكوت
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم

ستالين الشاب - سيمون سيباغ مونتيفيوري

- **تعتيم** - بقلم آمي وديفيد جودمان
- **دارفور تاريخ حرب وإبادة** - جولي فلنت وألكس دي فال
- **بالعطاء لكلٍّ منّا أن يغيّر العالم** - بيل كلينتون
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **تواطؤ ضد بابل** - جون كولي
- **العلاقات اللبنانية - السورية** - د. غسان عيسى
- **سوكلين وأخواتها** - غادة عيد
- **الخلوي أكبر الصفقات** - غادة عيد
- **. . .؟! أساس الملك** - غادة عيد
- **ما وراء البيت الأبيض** - جيمي كارتر
- **المصالحة - الإسلام والديموقراطية والغرب** - بنازير بوتو
- **قضيّة سامة** - يوست ر. هيلترمان
- **لبنان بين ردَّة وريادة** - ألبير منصور
- **الأمن الوطني الداخلي لدولة الإمارات العربية المتحدة** - عائشة محمد المحياس
- **سجن غوانتانامو - شهادات حيّة بألسنة المعتقلين** - مايفيتش رخسانا خان
- **في قلب المملكة - حياتي في السعودية** - كارمن بن لادن
- **هكذا. . وقع التوطين**- ناديا شريم الحاج
- **إرث من الرماد - تاريخ «السي.آي.أيه.»** - تيم واينر
- **لبنان: أزمات الداخل وتدخّلات الخارج** - مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
- **أميركا من الداخل** - د. سمير التنير

هذا الكتاب

- يتناول جانب البطالة والفقر المدقع الذي يطال شريحة واسعة من الشعب.
- يتعرّض للسود ومعاناتهم رغم الادعاء بانتفاء التعصّب العنصري.
- يتابع انتشار المخدّرات وما تحصده من ضحايا.
- يكشف الوجه الحقيقي للسي. آي. أيه.
- يضع على الطاولة الأوراق التي يحرّكها اللاعبون في الانتخابات الأميركية.
- يرصد دور اللوبي الصهيوني في مجريات الأمور في أميركا.
- لا يُغفل حياة العرب في الولايات المتحدة.
- يحلّل الاقتصاد الأميركي بدقة العارف.
- يصوّر تعطّش أميركا للنفط العالمي، وتسخير كل الإمكانات لإرواء عطشها من شن حروب وإحداث قلاقل.
- يتناول أميركا بوش وما بعد بوش.
- يبشر بأفول الامبراطورية الأميركية وهيمنتها.
- كتاب لا يرحم ولا يجامل يدخل بقسوة إلى واقع الولايات المتحدة الأميركية وينقل من دون أي تجميل أو تزييف أو أقنعة حياة الأميركيين وإحباطهم وقلقهم المزمن.

ISBN 978-9953-88-569-8



شارع جان دارك - بناية الوهاد
ص.ب.:٨٣٧٥ - بيروت - لبنان
تلفون: ٧٥٠٨٧٢ - ٩٦١١١٣٥٠٧٢٢+
تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ - ٣٤٢٠٠٥ - ٩٦١١١٧٥٢٥٤٧+

tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر